المكتبة اللغوية

موسوعة
جامع الدروس العربية

تأليف
الشيخ مصطفى الغلاييني

الجزء الأول

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعـــة الأولـــى
١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧م
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد – القاهرة
ت/ 5922620 -5938411 / فاكس: 5936277
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الغلاييني ، مصطفى
جامع الدروس العربية : موسوعة / مصطفى الغلاييني
- ط 1 – القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية 2006
3 مج : 24 سم
تكمك جـ 1 :2 - 279 – 341 - 977
ا- اللغة العربية – معاجم
ب- العنوان

ديوى : 413

رقم الايداع : 2006/10754

المقدمـــــة

وهي تشتمل على خمسة مباحث:

١-اللغة العربية وعلومها

اللغةُ: ألفاظٌ يُعَبِّر بها كل قومٍ عن مقاصدهم:

واللغاتُ كثيرةٌ. وهي مختلفةٌ من حيثُ اللفظ: متحدةٌ من حيثُ المعنى، أي: إن المعنى الواحد الذي يُخالجُ ضمائر الناس واحد.

ولكنّ كلّ قومٍ يُعبرون عنه بلفظٍ غير لفظ الآخرين.

واللغةُ العربيةُ: هي الكلماتُ التي يُعبرُ بها العربُ عن أغراضهم، وقد وصلت إلينا من طريق النقلُ، وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، وما رواهُ الثِّقات من نثور العرب ومنظومهم.

العلوم العربية

لما خشيَ أهلُ العربية من ضياعها، بعد أن اختلطوا بالأعاجم، دوَّنوها في المعاجم (القواميس) وأصَّلوا لها أصولاً تحفظها من الخطأ، وتسمى هذه الأصولُ (العلوم العربية).

فالعلوم العربية: هي العلوم التي يُتوصلُ بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ، وهي ثلاثة عشر علمًا: (الصرفُ، الإعرابُ (ويجمعهما اسم النحو)، والرسمُ[1]، والمعاني، والبيان، والبديع، والعَروض، والقوافي، وقَرْضُ الشعر، والإنشاء، والخطابة وتاريخُ الأدب، ومَتنُ اللغة).

---

(١) الرسم: هو العلم بأصول كتابة الكلمات.

وأهم هذه العلوم (الصرفُ والإعراب).

الصرف والإعراب

للكلمات العربية حالتان: حالة إفرادٍ وحالة تركيب.

فالبحثُ عنها وهي مُفردةٌ، لتكون على وزن خاصٍّ وهيئة خاصة هو من موضوع (علم الصرف).

والبحث عنها وهي مُركبةٌ، ليكونَ آخرُها على ما يَقتضيه مَنهجُ العرب في كلامهم -من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرّ، أو جزمٍ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة، من تَغيُّر- هو من موضوع (علم الإعراب).

فالصرف: علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها صِيغُ الكلمات العربية وأحوالُها التي ليست بإعراب ولا بناء.

فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِم من حيثُ ما يَعرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال وبهِ نعرِف ما يجب أن تكون عليه بنيةُ الكلمة قبلَ انتظامها في الجملة.

وموضوعهُ: الاسمُ المتمكن (أي المُعْرَبُ) والفعلُ المُتصرِّف، فلا يبحث عن الأسماء المبنيَّة، ولا عن الأفعال الجامدة، ولا عن الحروف.

وقد كان قديمًا جزءًا من علم النحو، وكان يُعرف النحو بأنه علم تُعرَفُ به أحوالُ الكلماتِ العربية مفردةً أو مُركبة.

والصرف من أهمّ العلوم العربية، لأن عليه المُعوّلَ في ضَبط صِيَغ الكَلِم، ومعرفةِ تصغيرها والنسبة إليها والعلمِ بالجموع القياسَّة والسماعية والشاذَّة ومعرفةِ ما يعتري الكلماتِ من إعلالٍ أو إدغامٍ أو إبدال، وغير ذلك من الأصول التي يجب على كل أديب وعالم أن يعرفها، خشيةَ الوقوع في أخطاء يقَعُ فيها كثيرٌ من

المتأدبين، الذين لا حظَّ لهم من هذا العلم الجليل النافع.

والإعرابُ (وهو ما يُعرف اليوم بالنحو): علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء، أي: من حيث ما يَعرضُ لها في حال تركيبها، فبهِ نعرِف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزمٍ، أو لزومِ حالةٍ واحدةٍ، بَعد انتظامها في الجملة.

ومعرفته ضرورية لكل من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربية.

٢-الكلمة وأقسامها

الكلمةُ لفظٌ يَدلُّ على معنى مفردٍ.

وهي ثلاثة أقسام: اسمٌ، وفعل، وحرف.

الاسم

الاسمُ: ما دلَّ على معنىً في نفسه غير مُقترنٍ بزمان: كخالد وفَرَسٍ وعُصفورٍ ودارٍ وحنطةٍ وماء.

وعلامته أن يَصحّ الإخبارُ عنه: كالتاء من (كتبتُ)، والألف من (كتبَا) والواو من (كتبوا)، أو يقبلَ (الْ) كالرجل، أو التنوين كفَرسٍ، أو حرفَ النداء: كـ (يا) أيُّها الناسُ، أو حرفَ الجرِّ: كاعتمِدْ على من تثِقُ به.

التنوين

التَّنوين: نونٌ ساكنة زائدة، تَلحقُ أواخرَ الأسماء لفظًا، وتفارقُها خطًّا ووَقفًا وهو ثلاثة أقسام:

الأول: تنوينُ التمكين: وهو اللاحق للأسماء المُعربة المنصرفة: كرجُل وكتابٍ، ولذلك يُسمَّى (تنوين الصرف) أيضًا.

الثاني: تنوينُ التَّنكير: وهو ما يلحقُ بعضَ الأسماء المبنيَّة: كاسم الفعل والعَلَم المختوم به (وَيْه) فَرْقًا بين المعرفة منهما والنكرة، فما نُوِّنَ كان نكرةً، وما لم ينوَّن كان معرفة. مثلُ: (صَه وصَهٍ ومَه ومَهٍ وإيه وإيهٍ)، ومثلُ: (مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ)، أي: رجلٍ آخرَ مُسمًّى بهذا الاسم.

(فالأول معرفة والآخر نكرة لتنوينه: وإذا قلت: (صه) فإنما تطلب إلى مخاطبك أن يكست عن حديثه الذي هو فيه، وإذا قلت له (مه) فأنت تطلب إليه أن يكف عما هو فيه، وإذا قلت له (إيه) فأنت تطلب منه الاستزادة من حديثه الذي يحدثك إياه. أما إن قلت له: (صهٍ ومهٍ وإيهٍ) بالتنوين، فإنما تطلب منه السكوت عن كل حديث، والكف عن كل شيء، والاستزادة من حديث إلى حديث).

الثالث: تنوين العِوض: وهو إما أن يكون عِوَضًا من مُفرد: وهم ما يَلحقُ (كلاً وبعضًا وأيًّا) عِوضًا مما تُضاف إليه، نحوُ: (كلٌّ يموت) أي: كلُّ إنسان. ومنه قولُهُ -تعالى-: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [النساء: ٩٥]، وقوله: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وإمّا أن يكون عِوَضًا من جملة: وهو ما يَلحق (إذْ)، عوضًا من جملة تكون بعدها، كقوله -تعالى-: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: حين إذْ بلغت الروحُ الحلقوم.

وإما أن يكون عِوَضًا من حرف، وهو ما يَلحقُ الأسماء المنقوصة الممنوعةَ من الصَّرف، في حالتي الرفع والجرّ، عِوَضًا من آخرها المحذوفة: كجَوارٍ وغَواشٍ وعَوادٍ وأعَيمٍ (تصغير أعمى) وراجٍ (علم امرأة) ونحوها من كل منقوص ممنوع من الصرف.

فتنوينُها ليس تنوينَ صَرفٍ كتنوين الأسماء المنصرفة، لأنها ممنوع منه، وإنما هو عِوضٌ من الياء المحذوفة، والأصل: (جواري وغَواشي وعَوادي[١] وأعَيمي[٢] وراجِي[٣]).

أما في حالة النصب فتُرد الياء وتُنصب بلا تنوينٍ، نحو: دفعتُ عنك عواديَ، أكرمتُ أعَيميَ فقيرًا، علَّمت الفتاةَ راجِيَ).

الفعل

الفعل: ما دلَّ على معنىً في نَفْسه مُقترِن بزمانٍ كجاءَ ويَجيءُ وجيءَ.

وعلامته أن يقبلَ (قَدْ[٤]) أو (السينَ) أو (سوف[٥])، أو (تاء التأنيثِ الساكنةَ[٦])، أو (ضميرَ الفاعل)، أو (نون التوكيد، مثلُ: قد قامَ، قدْ يقومُ،

---

(١) حذفت الياء وعوض عنها التنوين، فتنوينها ليس تنوين صرف، لأنها ممنوعة منه لكونها على صيغة منتهى الجموع.

(٢) تصغير أعمى (أعيم) بكسر الميم بعدها ياء ساكنة، لأن ما بعد ياء التصغير يجب كسره، حذفت الياء وعوض منها التنوين، فتنوين (أعيم) عوض من الياء ليس تنوين الصرف، لأنه ممنوع منه للوصفية ووزن الفعل. فهو على وزن (أسيطر) مضارع (سيطر).

(٣) حذفت الياء وعوض منها التنوين، فتنوين (راج) -إذا سميت بها امرأة- ليس تنوين صرف، لأنها ممنوعة عنه للعلمية والتأنيث. وإنما هو تنوين جيء به عوضًا من الياء المحذوفة.

(٤) إن دخلت (قد) على الماضي فهي حرف تحقيق، وإن دخلت على المضارع فهي حرف تقليل غالبًا، وقد تكون للتحقيق، إن دل سياق الكلام على ذلك، كقوله -تعالى-: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [النور: ٦٤].

(٥) السين وسوف: حرفا استقبال مختصان بالمضارع، غير أن السين للمستقبل القريب، وسوف للمستقبل البعيد.

(٦) أما تاء التأنيث المتحركة فلا تلحق إلا الأسماء وبعض الحروف مثل: (ريت وثمت ولات) وتتحرك التاء الساكنة بالفتحة إذا لحقها ضمير التثنية، مثل: (قالتا وقامتا). وبالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: (قد قامت الصلاة).

ستذهبُ، سوف نذهبُ، قامتْ، قمت، قمتِ، لِيكتبنَّ، لَيكتبَنّ، اكتُبنّ، اكتبَنْ).

الحرف

الحرفُ: ما دلَّ على معنىً في غيره، مثلُ: (هَلْ، وفي، ولم، وعلى، وإنَّ، ومِنْ)، وليس له علامةٌ يَتميَّزُ بها، كما للاسم والفعل.

وهو ثلاثةُ أقسام: حرفٌ مُختصٌّ بالاسم: كحروف الجرِّ، والأحرف التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر، وحرفٌ مُشتركٌ بينَ الأسماء والأفعال: كحروف العطف، وحرفِي الاستفهام[1].

٣- المركبات وأنواعها وإعرابها

المُركبُ: قولٌ مؤلفٌ من كلمتين أو أكثرَ لفائدة، سواءٌ أكانت الفائدةُ تامةً، مثلُ: (النجاةُ في الصدق)، أم ناقصةً، مثل: (نور الشمس، الإنسانية الفاضلة، إن تُتقِن عَمَلك).

والمركبُ ستة أنواع: إسناديٌّ وإضافيٌّ، وبيانيٌّ وعطفيٌّ ومزجيٌّ وعدَديٌّ.

١- المركب الإسنادي أو الجملة

الإسنادُ: هو الحكمُ بشيءٍ على شيء، كالحكم على زُهير بالاجتهاد في قولك: (زُهيرٌ مجتهد).

والمحكومُ به يُسمى (مسندًا)، والمحكومُ عليه يُسمى (مسندًا إليه).

فالمسند: ما حكمتَ به على شيءٍ.

والمسندُ إليه: ما حكمت عليه بشيءٍ.

---

(١) حرفا الاستفهام هما: (هل والهمزة)، وبقية أدوات الاستفهام أسماء.

والمُركّبُ الإسنادي (ويُسمى جُملةً أيضًا): ما تألفَ من مُسند ومُسندٍ إليه، نحو: (الحلمُ زينٌ، يُفلحُ المجتهدُ).

(فالحلم: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الزين وحكمت عليه به، والزين مسند، لأنك أسندته إلى الحلم وحكمت عليه به، وقد أسندت الفلاح إلى المجتهد، فيفلح مسند، والمجتهد: مسند إليه).

والمسندُ إليه هو الفاعلُ، ونائبُه، والمبتدأ، واسم الفعلِ الناقص، واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ (ليس) واسمُ (إن) وأخواتها، واسمُ (لا) النافية للجنس.

فالفاعلُ مثلُ: (جاء الحق وزهقَ الباطل).

ونائبُ الفاعل مثل: (يُعاقبُ العاصون، ويُثابُ الطائعون).

والمبتدأ مثل: (الصبر مفتاحُ الفرَج).

واسمُ الفعلِ الناقص مثلُ: (وكان اللهُ عليمًا حكيمًا).

واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ (ليس) مثلُ: (ما زُهيرٌ كَسولا، تَعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا، لاتَ ساعةَ مندَمٍ، إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعلم والعمل الصالح).

واسمُ (إنَّ) مثلُ: (إن اللّهَ عليمٌ بذات الصدور).

واسم (لا) النافية للجنس مثل: (لا إلهَ إلا اللّهُ).

والمسندُ هو الفعلُ، واسمُ الفعل، وخبرُ المبتدأ، وخبرُ الفعل الناقص، وخبرُ الأحرف التي تعملُ عملَ (ليس) وخبرُ (إن) وأخواتها.

وهو يكونُ فعلاً، مثل: (قد أفلح المؤمنون)، وصِفة مُشتقَّة من الفعل، مثلُ: (الحق أبلجُ) واسمًا جامدًا يتضمنُ معنى الصفة المشتقة، مثل: (الحق نورٌ، والقائمُ به أسدٌ).

والتأويل: (الحق مضيء كالنور، والقائم به شجاع كالأسد).

(وسيأتي الكلام عن حكم المسند والمسند إليه في الإعراب، في الكلام على الخلاصة الإعرابية).

الكلام

الكلامُ: هو الجملةُ المفيدةُ معنًى تامًّا مُكتفيًا بنفسه: مثل: (رأس الحكمةِ مخافةُ الله، فاز المُتَّقون، من صدَق نجا).

(فإن لم تفد الجملة معنًى تامًّا مكتفيًا بنفسه فلا تسمى كلامًا، مثل: (إن تجتهد في عملك) فهذه الجملة ناقصة الإفادة، لأن جواب الشرط فيها غير مذكور، وغير معلوم، فلا تسمى كلامًا فإن ذكرت الجواب فقلت: "إن تجتهد في عملك تنجح"، صار كلامًا).

٢- المركب الإضافي

المركَّب الإضافيُّ: ما تركَّب من المضاف والمضاف إليه، مثل: (كتاب التلميذ. خاتم فضةٍ، صوْم النهار).

وحكمُ الجزء الثاني منه أنه مجرورٌ أبدًا كما رأيتَ.

٣- المركب البياني

المركَّبُ البياني: كلُّ كلمتين كانت ثانيتُهما مُوضحةً معنى الأولى، وهو ثلاثةُ أقسام:

مُركَّبٌ وصفي: وهو ما تألَّفَ من الصفة والموصوف، مثل: (فاز التلميذُ

المجتهدُ، أكرمتُ التلميذَ المجتهدَ، طابت أخلاقُ التلميذِ المجتهدِ).

ومركَّبٌ توكيديٌّ: وهو ما تألفَ من المؤكِّد والمؤكَّد، مثل: (جاء القومُ كلُّهم، أكرمتُ القومَ كلَّهم، أحسنتُ إلى القوم كلِّهم)، ومركب بدلي: وهو ما تألف من البدل والمُبدَل منه، مثل: (جاء خليلٌ أخوك، رأيت خليلاً أخاك، مررت بخليلٍ أخيكَ).

وحكمُ الجزء الثاني من المركَّب البياني أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيتَ.

٤- المركب العطفي

المركَّب العطفيُّ: ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه، يتوسَّط حرف العطف بينهما، مثل: (ينالُ التلميذُ والتلميذةُ الحمدَ والثَّناء، إذا ثابرا على الدرس والاجتهاد).

وحُكمُ ما بعدَ العطف أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيت.

٥- المركب المزجي

المركَّبُ المزْجيُّ: كلّ كلمتين ركِّبتا وجُعلتا كلمةً واحدة، مثل: (بعلبكّ وبيت لحْم وحضْرموت وسيبويه[1] وصباح مساء، وشذر مذر).

وإن كان المركبُ المزجيّ علمًا أعرب إعراب ما لا ينصرفُ، مثل: (بعلبكّ بلدةٌ طيبةُ الهواء)، و(سكنتُ بيت لحم)، و(سافرتُ إلى حضْرموْت).

إلّا إذا كان الجزءُ الثاني منه كلمة (ويْه) فإنها تكونُ مبنيَّة على الكسر دائمًا، مثل: (سيبويه عالمٌ كبيرٌ)، و(رأيتُ سيبويه عالمًا كبيرًا)، و(قرأتُ كتاب سيبويه).

---

(١) بعلبك بلدة من بلاد الشام، و(بيت لحم): بلدة من الشام في فلسطين، ولد فيها المسيح -عليه السلام-، و(حضرموت): بلدة في اليمن. و(سيبويه): لقب رئيس علماء العربية في البصرة فيما مضى.

وإن كان غير علم كان مبنيّ الجزءين على الفتح، مثل: (زُرْني صباح مساء)[١] و: (أنت جاري بيت بيت)[٢].

٦- المركب العددي

المركّبُ العددي من المركّبات المزجية، وهو: كل عددين كان بينهما حرفُ عطفٍ مُقدَّر، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر.

(أما واحد وعشرون إلى تسعة وتسعين، فليست من المركبات العددية، لأن حرف العطف مذكور، بل هي من المركبات العطفية).

ويجبُ فتحُ جزئيْ المركب العدديّ، سواءٌ أكان مرفوعًا، مثل: (جاء أحد عشر رجلاً) أم منصوبًا مثلُ: (رأيت أحَدَ عشر كوكبًا) أم مجرورًا، مثل: (أحسنتُ إلى أحدَ عشر فقيرًا)، ويكون حينئذٍ مبنيًّا على فتح جزءيه، مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا محلاً، إلا اثنيْ عشر، فالجزء الأول يُعربُ إعراب المُثَنَّى، بالألف رفعًا، مثل: (جاء اثنا عشر رجلاً)، وبالياء نصبًا وجرًّا، مثل: (أكرمتُ اثنتي عشْرة فقيرةً باثني عشر درهمًا). والجزء الثاني مبنيٌّ على الفتح، ولا محلَّ له من الإعراب، فهو بمنزلة النون من المثنى.

وما كان من العدد على وزن (فاعل) مُركّبًا من العشرة -كالحادي عشر إلى التاسع عشر- فهو مبنيٌّ أيضًا على فتح الجزءين، نحو: (جاء الرابع عشر)، و(رأيتُ الرابعة عشْرة)، و(مررتُ بالخامس عشر).

إلا ما كان جزؤُه الأول منتهيًا بياء، فيكون الجزء الأول منه مبنيًّا على السكون، نحو: (جاء الحادي عَشَر والثاني عشرَ، ورأيت الحادي عَشرَ والثاني عَشرَ، ومررتُ بالحادي عَشرَ والثاني عشرَ).

---

(١) أي: صباحًا ومساء: فصباح مساء مبنيان على الفتح، في محل نصب على الظرفية.

(٢) أي: أنت جاري متلاصقين، فبيت بيت: مبنيان على الفتح في محل نصب على الحال.

حكم العدد مع المعدود

إن كان العدد (واحدًا) أو (اثنين) فحُكمُهُ أن يُذَكَّرَ مع المذكر، ويُؤنث مع المؤنث، فتقول: (رجُلٌ واحد، وامرأةٌ واحدة، ورجلان اثنان، وامرأتان)، و(أحدٌ) مثل: واحدٍ، فتقول: (أحدُ الرجال، إحدى النساء).

وإن كان من الثلاثة إلى العشرة، يجب أن يؤنث مع المذكر، ويُذكَّر مع المؤنث. فتقول: (ثلاثةُ رجالٍ وثلاثة أقلامٍ، وثلاث نساءٍ، وثلاث أيدٍ).

إلا إن كانت العشرةُ مُركَّبةً فيه على وفقِ المعدود. تُذكر مع المذكر، وتؤنث مع المؤنث، فتقول: (ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشْرة امرأةً).

وإن كان العدد على وزن (فاعلٍ) جاء على وفْقِ المعدود، مفردًا ومُركبًا تقولُ: (البابُ الرابع، البابُ الرابع عَشرَ، الصفحةُ العاشرةُ، والصفحةُ التاسعةَ عشْرةَ).

وشينُ العشرةِ والعشر مفتوحةٌ مع المعدود المذكر، وساكنة مع المعدود المؤنث. تقول: (عَشَرة رجال وأحد عشَر رجلاً، وعشْر نساءٍ وإحدى عشْرةَ امرأةً).

٤- الإعراب والبناء

إذا انتظمت الكلماتُ في الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوالم التي تَسبقه، ومنها ما لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التي تتقدّمه، فالأوَّل يُسمى (مُعربًا)، والثاني (مَبنيًّا)، والتغيُّر بالعامل يُسمى (إعرابًا)، وعدمُ التغيُّر بالعامل يُسمى (بناءً).

فالإعرابُ: أثرٌ يُحدِثُه العامل في آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو مجزومًا، حسب ما يَقتضيه ذلك العامل.

والبناءُ: لزوم آخرِ الكلمة حالةً واحدة، وإن اختلفت العواملُ التي تسبقها، فلا تُؤثر فيها العوامل المختلفة.

المعرب والمبني

المُعربُ ما يَتغير آخره بتغيُّر العوامل التي تَسبقه: كالسماءِ والأرض والرجل ويكتب.

والمُعربات: هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيدِ ولا نون النسوة، وجميع الأسماء إلا قليلاً منها.

والمبنيُّ: ما يُلزم آخره حالةً واحدةً، فلا يتغير، وإن تغيرت العوامل التي تتقدَّمه: (كهذه وأين ومَنْ وكتبَ واكتُبْ).

والمَبْنيَّات هي جميع الحروف، والماضي والأمر دائمًا، والمُتَّصلة به إحدى نونَي التوكيد أو نونُ النسوة، وبعض الأسماءِ، والأصل في الحروف والأفعالِ البناء، والأصل في الأسماء الإعراب.

أنواع البناء

المبنيّ إما أن يلازم آخره السكونَ، مثل: (اكتبْ، ولَمْ)، أو الضمةَ مثل: (حيثُ كتبُوا)، أو الفتحةَ، مثل: (كتبَ، وأينَ)، أو الكسرةَ، مثل: (هؤُلاءِ) والباء من (بسم الله)، وحينئذٍ يقال: إنَّه مبنيّ على السكون، أو على الضمِّ، أو الفتح، أو الكسر، فأنواع البناء أربعةٌ: السكونُ، والضمّ، والفتحُ، والكسرُ.

وتتوقفُ معرفةُ ما تُبنى عليه الأسماء والحروف على السّماع والنقل الصحيحين. فإنّ منها ما يُبْنى على الضمِّ، ومنها ما يُبْنى على الفتح؛ ومنها ما يُبْنى على الكسر، ومنها ما يُبْنى على السكون. ولكن ليس لمعرفة ذلك ضابطٌ.

أنواع الإعراب

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجرّ والجزم.

فالفعلُ المعرب يتغيرُ آخرُهُ بالرفع والنصب والجزم مثل؛ (يكتُبُ، ولن يكتبَ، ولم يكتبْ).

والاسمُ المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجزم، مثل: (العلمُ نافعٌ، ورأيتُ العلمَ نافعًا، واشتغلتُ بالعلم النافع).

(نعلم من ذلك أن الرفع والنصب يكونان في الفعل والاسم المعربين، وأن الجزم مختص بالفعل المعرب، والجر مختص بالاسم المعرب).

علامات الإعراب

علامةُ الإعراب حركةٌ أو حرف أو حذف.

فالحركاتُ ثلاثٌ: الضمةُ والفتحة والكسرة.

والأحرفُ أربعة: الألف، والنون، والواو، والياء.

والحذفُ، إما قطعُ الحركةِ (ويُسَمّى السكونَ)، وإما قطعُ الآخرِ[1]، وإما قطعُ النونِ[2].

١- علامات الرفع

للرفع أربعُ علامات: الضمة والواو والألف والنون، والضمةُ هي الأصل.

مثالُ ذلك: (يحَبّ الصادقُ، أفلح المؤمنون، لِيُنفقْ ذو سَعة من سَعتِه. يُكرَمُ التلميذان المجتهدان، تنطِقون بالصدق).

---

(١) يكون حذف الآخر في المضارع المعتل الآخر المسبوق بأداة جزم، مثل: (لم يرضَ، ولم يمشِ، ولم يدعُ).

(٢) يكون حذف النون في المضارع المنصوب أو المجزوم المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، مثل (لم يكسلا، ولا تكسلي، ولن تكسلوا).

٢- علامات النصب

للنصب خمسُ علامات: الفتحةُ، والألفُ، والياء، والكسرة، وحذفُ النون، والفتحةُ هي الأصل.

مثالُ ذلك: (جانب الشرّ فَتسلَمَ، أعطِ ذا الحقِّ حَقَّهُ، يُحبُّ اللهُ المتقي، كان أبو عبيدة عامرُ بنُ الجرّاح وخالد بنُ الوليد قائدينِ عظيمين، أكرمِ الفتَياتِ المجتهداتِ، لن تنالوا البرَّ حتى تُنفقوا مما تُحبون).

٣- علامات الجر

للجرِّ ثلاث علامات: الكسرةُ والياءُ والفتحة، والكسرة هي الأصل.

مثال ذلك: (تَمسَّكْ بالفضائل، أطع أمر أبيك، المرءُ بأصغرَيه: قلبه ولسانه، تقرَّبْ من الصادقين وانْأَ عن الكاذبين، ليس فاعلُ الخير بأفضل من الساعي فيه).

٤- علامات الجزم

للجزمِ ثلاثُ علامات: السكونُ وحذفُ الآخرِ وحذف النون، والسكون هو الأصل.

مثال ذلك: (مَنْ يفعلْ خيرًا يَجِدْ خيرًا، ومن يَزرَعْ شرًّا يجْنِ شرًّا، افعل الخيرَ تَلْقَ الخيرَ، لا تَدعُ إلا اللهَ، قولوا خيرًا تَغنَموا، واسكتُوا عَن شرّ تَسلموا).

المعرب بالحركة والمعرب بالحرف

المُعرَباتُ قسمان: قسمٌ يُعرب بالحركات، وقسمٌ يُعرَبُ بالحروف.

فالمعربُ بالحركات أربعةُ أنواع: الاسمُ المفرد، وجمع التكسير، وجمعُ المؤنثِ السالم، والفعلُ المضارعُ الذي لم يتَّصِل بآخره شيءٌ.

وكلها تُرفع بالضمة، وتُنصبُ بالفتحة، وتُجرُّ بالكسرة، وتُجزم بالسكون، إلا الاسم الذي لا ينصرفُ، فإنه يُجرُّ بالفتحة، نحو: (صلى اللهُ على إبراهيمَ) وجمعَ المؤنثِ السالم، فإنهُ يُنصبُ بالكسرة، نحو: (أكرمتُ المجتهدات)، والفعل المضارع

المعتل الآخرِ، فإنه يُجزمُ بحذف آخره، نحوَ: (لم يخشَ، ولم يمشِ، ولم يغزُ).

والمُعربُ بالحروف أربعةُ أنواعٍ أيضًا: المُثنى والملحقُ به، وجمعُ المذكر السالم والملحقُ به، والأسماءُ الخمسةُ، والأفعال الخمسة.

والأسماءُ الخمسةُ هي: (أبو، وأخو، وحمو، وفو، وذو).

والأفعالُ الخمسة هي: (كلّ فعل مضارعٍ اتصل بآخره ضميرُ تثنية أو واوُ جمعٍ، أو ياءُ المؤنثة المخاطبة، مثل: يذهبان، وتذهبان، ويذهبون، وتذهبونَ، وتذهبين).
(وسيأتي شرح ذلك كله مفصلاً في الكلام على إعراب الأفعال والأسماء).

أقسام الإعراب

أقسام الإعراب ثلاثةٌ: لفظيٌّ وتقديريٌّ ومحليٌّ.

١- الإعراب اللفظي

الإعرابُ اللفظيّ: أثرٌ ظاهرٌ في آخر الكلمة يجلبه العامل.

وهو يكون في الكلمات المعربة غير المُعتلّة الآخر، مثل: (يُكرم الأستاذُ المجتهد).

٣- الإعراب التقديري

الإعرابُ التقديري: أثرٌ غير ظاهرٍ على آخر الكلمة، يجلبه العاملُ، فتكونُ الحركةُ مقدَّرةً لأنها غير ملحوظةٍ.

وهو يكون في الكلمات المعربة المعتلّة الآخر بالألف أو الواو أو الياء، وفي المضاف إلى ياء المتكلم، وفي المحكيّ، إن لم يكن جملة[1]، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنيَّة أو الجُمل.

---

(١) أما الجمل المَحلية فإعرابها محلي كما ستعلم.

إعراب المعتل الآخر

الألف تُقدَّرُ عليها الحركاتُ الثلاثة للتعذُّر، نحو: (يَهوَى الفتى الهدَى للعُلى)، أما في حالة الجزم فتُحذف الألف للجازم، نحو: (لم نخشَ إلا اللهَ).

ومعنى التعذرِ: أنه لا يُستطاعُ أبدًا إظهار علاماتِ الإعراب.

والواوُ والياءُ تُقَدَّرُ عليهما الضمةُ والكسرةُ للثِّقَل، مثل: (يَقضي القاضي على الجاني) و(يدعو الداعي إلى النادي).

أما حالة النصب فإن الفتحة تظهرُ عليهما لخفتها، مثل: (لن أعصيَ القاضيَ)، و(لَنْ أدعوَ إلى غير الحق).

وأما في حالة الجزم فالواو والياء تحذفان بسبب الجازم، مثل: (لم أقضِ بغير الحق)، و(لا تدعُ إلا الله).

ومعنى الثقلِ أنّ ظهور الضمة والكسرة على الواو والياء ممكن فتقول: (يقضيُ القاضي على الجاني، يَدعوُ الداعيُ إلى النادي)، لكنّ ذلك ثقيل مُستبشَع، فلهذا تحذَفان وتقدَّران، أي: تكونان ملحوظتين في الذهن.

إعراب المضاف إلى ياء المتكلم

يُعربُ الاسمُ المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصورًا، أو منقوصًا، أو مُثنى، أو جمع مُذكر سالمًا) في حالتي الرفع والنصب- بضمةٍ وفتحةٍ مقدَّرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرُ المناسبة[1]، مثل: (رَبيَ اللهُ) و(أطعتُ ربي).

---

(١) يكسر ما قبل ياء المتكلم ليناسب الياء، فالكسرة التي يؤتى بها لمناسبة الياء تسمى حركة المناسبة أو كسرة المناسبة، وهي تمنع من ظهور ضمة الإعراب وفتحته على آخر الكلمة فتكون حينئذ معربة بضمة أو فتحة مقدرتين على آخرها منع من ظهورهما في حركة مناسبة.

أما في حالة الجر فيُعربُ بالكسرة الظاهرة على آخره، على الأصحّ، نحو: (لزِمتُ طاعةَ ربي).

(هذا رأي جماعة من المحققين، منهم ابن مالك، والجمهور على أنه معرب، في حالة الجر أيضًا، بكسرة مقدرة على آخره، لأنه يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر، وإنما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم، وكسرة الجر مقدرة، ولا داعي إلى هذا التكلف).

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصورًا، فإنَّ ألفه تبقى على حالها، ويُعربُ بحركاتٍ مقدَّرة على الألف، كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقولُ: (هذه عصايَ) و(أمسكتُ عصايَ) و(توكأت على عصايَ).

وإن كان منقوصًا تُدغم ياؤُهُ في ياء المتكلم.

ويُعرب في حالة النصب بفتحةٍ مُقدَّرة على يائه، يمنعُ من ظهورها سكون الإدغام[1]، فتقول: (حمِدتُ الله مُعطِيّ الرزقَ)[2].

ويُعرَبُ في حالتي الرفع والجرِّ بضمةٍ أو كسرةٍ مُقدَّرتين على يائه، يمنعُ من ظهورهما الثقل أولاً، وسكونُ الإدغام ثانيًا[3].

---

(١) الفتحة تظهر على ياء المنقوص لخفتها، وإنما تسكن إذا اتصلت بها ياء المتكلم. لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدغم في الثاني، فالسكون الذي يقتضيه الإدغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء.

(٢) معطي: نعت الله، تابع له في نصبه، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره -أي: على الياء المدغمة في ياء المتكلم- منع ظهورها سكون الإدغام، أي: السكون الذي اقتضاه إدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم.

(٣) المنقوص تقدر على آخره الضمة والكسرة لثقل ظهورهما، فالثقل هنا سبب أول لاختفائهما، ووجوب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين المتحركة للإدغام سبب ثان له.

فتقول: (الله معطِيّ الرزقَ)[١] و(شكرت لِمُعطيّ الرزقَ).

(ويرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة والكسرة على المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم، إنما هو سكون الإدغام -كما هو الحال وهو منصوب- قال الصبان في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول الشارح: (هذا راميّ): (فراميّ: مرفوع) بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستثقال -كما هو الحال في غير هذه الحالة- لعروض وجوب السكون في هذه الحالة[٢] بأقوى من الاستثقال، وهو الادغام).

وإن كانَ مثنى تبقَ ألفهُ على حالها، مثل: (هذان كتابايَ). وأما ياؤُهُ فتُدغَمُ في ياء المتكلم، مثل: (علمتُ وَلديَّ).

وإن كان جمعَ مذكر سالمًا، تنقلب واوُه ياء وتُدغم في ياء المتكلم، مثل: (معلميَّ يُحبّونَ أدبي)[٣] وأما ياؤُه فتُدغمُ في ياء المتكلم أيضًا، مثل: (أكرمتُ مُعلميَّ)[٤].

ويُعرَبُ المثنى وجمعُ المذكر السالمُ -المضافان إلى ياء المتكلم- بالحروف، كما كانا يُعربان قبلَ الإضافة إليها، كما رأيت.

---

(١) الله: مبتدأ ومعطي، خبره، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل أولا، وسكون الإدغام ثانيًا.

(٢) أي: حالة اتصال المنقوص بياء المتكلم.

(٣) معلمي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياءً للإدغام، والأصل: معلموي.

(٤) معلمي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء -أي: ياء جمع المذكر السالم- المدغمة في ياء المتكلم.

٣- إعراب المحكي

الحكايةُ: إيرادُ اللفظ على ما تسمعه. وهي: إما حكايةُ كلمةٍ، أو حكايةُ جملة، وكلاهما يُحكى على لفظه، إلّا أن يكون لحنًا، فتتعيّن الحكايةُ بالمعنى، مع التنبيه على اللحن.

فحكايةُ الكلمة كأنْ يقالَ: (كتبتُ: يعلمُ)، أي: كتبتُ هذه الكلمةَ، فيعلمُ - في الأصل- فعلٌ مضارعٌ، مرفوعٌ لتجرُّده من الناصب والجازم، وهو هنا محكيٌّ، فيكون مفعولاً به لكتبتُ، ويكون إعرابُه تقديريًّا منعَ من ظهوره حركةُ الحكاية.

وإذا قلتَ: (كتبَ: فعلٌ ماضٍ) فكتبَ هنا محكيّة، وهي مبتدأ مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرةٍ منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية.

وإذا قيلَ لك: أعربْ (سعيدًا) من قولك: (رأيتُ سعيدًا)، فتقول: (سعيدًا: مفعولٌ به)، يحكي اللفظَ وتأتي به منصوبًا، مع أن (سعيدًا) في كلامك واقعٌ مبتدأ، وخبرُه قولُكَ: (مفعولٌ به)، إلّا أنه مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ على آخره، منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية، أي: حكايتُكَ اللفظَ الواقعَ في الكلام كما هو واقعٌ.

وقد يُحكى العَلَمُ بعدَ (من) الاستفهاميَّة، إن لم يُسبَق بحرف عطف، كأن تقول: (رأيتُ خالدًا)، فيقول القائلُ: (مَنْ خالدًا)، فإن سبقهُ حرفُ عطف لم تُجزْ حكايتهُ، بل تقول: (ومنْ خالدٌ؟).

وحكايةُ الجملة كأن تقولَ: قلتُ: (لا إلهَ إلّا اللهُ، سمعتُ: حيَّ على الصلاة، قرأتُ: قُلْ هُوَ اللهُ أحدٌ، كتبتُ: استَقِمْ كما أُمِرْتَ)، فهذه الجُمَلُ محكيَّةٌ، ومحلُّها النصبُ بالفعل قبلها فإعرابُها محليٌّ.

وحكمُ الجملة أن تكونَ مبنيةً، فإن سُلطَ عليها عاملٌ كان محلها الرفعَ أو النصبَ أو الجر على حسب العامل، وإلا كانت لا محل لها من الإعراب.

إعراب المسمى به

إن سمّيتَ بكلمةٍ مَبنيَّةٍ أبقيتَها على حالها، وكان إعرابُها مُقدَّرًا في الأحوال الثلاثة، فلو سميتَ رجلاً (رُبّ)، أو (مَنْ)، أو (حيثُ)، قلتَ: (جاء رُبّ، أكرمتُ حيث، أحسنتُ إلى مَنْ)، فحركاتُ الإعراب مُقدَّرة على أواخرها، منع من ظهورها حركةُ البناء الأصلي.

وكذا إن سمّيتَ بجملة -كتأبطَ شرًّا، وجاد الحقّ- لم تُغيرها للإعراب الطّارئ، فتقول: (جاء تأبطَ شرًّا، أكرمتُ جادَ الحقُّ)، ويكون الإعرابُ الطارئُ مقدَّرًا، منع ظهور حركته الإعراب الأصلي.

٤- الإعراب المحلي

الإعرابُ المحليُّ: تَغيّرٌ اعتباريٌّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهرًا ولا مقدّرًا.

وهو يكون في الكلمات المبنيَّة، مثل: (جاء هؤلاء التلاميذُ، أكرمتُ من تعلَّمَ، وأحسنتُ إلى الذين اجتهدوا، لم يَنجحنَ الكسلانُ).

ويكون أيضًا في الجمل المحكيةِ، وقد سبقَ الكلام عليها.

(فالمبني لا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة: فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، فيكون رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتباريًّا، ويسمى إعرابه (إعرابًا محليًّا) أي: باعتبار أنه حال محل مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، ويقال: إنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم محلاً، أي: بالنظر إلى محله في الجملة، بحيث لو حل محله معرب لكان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو مجزومًا).

والحروف، وفعلُ الأمرِ، والفعلُ الماضي، الذي لم تسبقهُ أداةُ شرطٍ جازمةٌ، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، لا يتغير آخرها لفظًا ولا تقديرًا ولا محلاً،

لذلك يقال: إنها لا محل لها من الإعراب.

أما المضارع المبني فإعرابُه محلي رفعًا ونصبًا وجزمًا، مثل: (هل يكتُبَن ويكتبْنَ، والله لن يكتَبن ولن يكتُبْنَ ولم تكتَبن ولم يكتبْن).

وأما الماضي المسبوقُ بأداةِ شرطٍ جازمةٍ، فهو مجزوم بها محلاً، مثل: (إن اجتهدَ عليٌّ أكرمهُ معلمه).

٥- الخلاصة الإعرابية

الكلمة الإعرابيةُ أربعة أقسام: مُسندٌ، ومَسندٌ إليه، وفضلةٌ، وأداةٌ.

وقد سبق شرحُ المسند والمسند إليه، ويسمى كلٌّ منهما عُمدةً، لأنه رُكنُ الكلام، فلا يُستغنى عنه بحالٍ من الأحوال، ولا تَتم الجملة بدونه. ومثالهما: (الصدقُ أمانةٌ[1]).

والمسند إليه لا يكون إلا اسمًا.

والمسند يكون اسمًا، مثل: (نافع) من قولكَ: (العلمُ نافعٌ)، واسم فعلٍ مثل: (هيهاتَ المَزارُ)، وفعلاً مثل: (جاء الحق وزهقَ الباطل).

إعراب المسند إليه

حُكمُ المسندِ إليه أن يكون مرفُوعًا دائمًا، حيثما وقع، مثل: (فاز المجتهدُ، الحق منصورٌ، كان عُمرُ عادلاً).

إلا إن وقع بعدَ (إنَّ) أو إحدى أخواتها، فحكمُه حينئذٍ أنه منصُوبٌ، مثل: (إنَّ عمرَ عادلٌ).

---

(١) فالصدق: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الأمانة وحكمت عليه بها، والأمانة: مسند، لأنك أسندتها إلى الصدق وحكمت بها عليه.

إعراب المسند

حكمُ المسندِ -إن كان اسمًا- أن يكون مرفوعًا أيضًا، مثل: (السابقُ فائزٌ، إنَّ الحقَّ غالبٌ).

إلا إن وقعَ بعدَ (كان) أو إحدى أخواتها، فحكمُه النصبُ، مثل: (كان عليٌّ بابَ مدينةِ العلم).

وإن كان المسندُ فعلاً، فإن كان ماضيًا فهو مبنيٌّ على الفتح أبدًا: كانتصَرَ.

إلا إذا لحقتهُ واوُ الجماعة، فيبنى على الضم: كانتصروا، أو ضمير رفع متحركٌ، فيبنى على السكون: كانتصرْتُ وانتصرْتمْ وانتصرنا.

وإن كان مضارعًا، فهو مرفوع أبدًا: كـ (ينصُرُ).

إلا إذا سبقه ناصب، فَيُنصبُ، نحو: (لن تَبلغَ المجدَ إلى بالجدّ)، أو جازمٌ فيُجزَمُ، نحو: (لم يلدْ ولم يُولَدْ).

وإن اتصلت به إحدى نُوني التوكيد، بُني على الفتح: كيجتهدنَّ ويجتهدَن، أو نون النسوة بُنيَ على السكون: كالفتياتُ يجتهدْنَ.

وإن كان أمرًا، فهو مبنيٌّ على السكون أبدًا: كاكتبْ، إلا إن كان مُعتلّ الآخرِ، فَيُبنى على حذف آخره لـ: اسعَ وادعُ وامشِ، أو كان مُتَّصلاً بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيُبنى على حذف النون: كاكتبا واكتبوا واكتبي، أو كان متصلاً بإحدى نوني التوكيد، فيُبنى على الفتح: كاكتُبَنْ واكتَبَنّ.

الفضلة وإعرابها

الفَضلةُ: هي اسمٌ يُذكرُ لتتميم معنى الجملة، وليس أحدَ رُكنَيها[1] -أي ليس مُسندًا ولا مُسندًا إليه- كالناس من قولك: (أرشدَ الأنبياءُ الناسَ).

(فأرشد: مسند، والأنبياء: مسند إليه، والناس: فضلة، لأنه ليس مسندًا ولا مسندًا إليه، وإنما أتي به لتتميم معنى الجملة، وسميت فضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه، فالفضل في اللغة معناه الزيادة).

وحُكمها أنها منصوبةٌ دائمًا حيثما وقعت، مثل: (يحترم الناس العلماء، أحسنتُ إحسانًا، طلعت الشمسُ صافية، جاء التلاميذ إلا عليًّا، سافرت يومَ الخميس، جلستُ أمَامَ المِنبر، وقف الناس احترامًا للعُلماء).

إلا إذا وقعت بعَد حرف الجرّ، أو بعد المضاف، فحكمها أن تكون مجرورة، مثل: (كتبت بالقلم، قرأت كتبَ التاريخ).

وما جاز أن يكون عُمدةً وفضلةً، جاز رفعه ونصبه، كالمستثنى في كلام منفيٍّ ذكر فيه المستثنى منه، نحو: (ما جاء أحدٌ إلى سعيدٌ، وإلا سعيدًا).

(فإن راعيت المعنى، رفعت ما بعد (إلا) لوجود الإسناد، لأن عدم المجيء، إن أسند إلى (أحد) فالمجيء مسند إلى سعيد وثابت له، وإن راعيت اللفظ نصبته لأنه في اللفظ فضلة، لاستيفاء جملة المسند والمسند إليه).

فإن ذكر المستثنى منه، والكلام مثبتٌ، نصب ما بعد (إلا) حتمًا، لأنه فضلةٌ لفظًا ومعنى، نحو: (جاء القوم إلا سعيدًا).

---

(١) ركنا الجملة هما: المسند والمسند إليه.

وإن حُذفَ المُستثنى منه من الكلام رُفِعَ في مثل: (ما جاء إلا سعيدٌ) لأنه مُسندٌ إليه، ونُصِبَ في مثل: (ما رأيتُ إلّا سعيدًا)، لأنه فضلةٌ، وخُفِضَ في مثل: (ما مررتُ إلا بسعيدٍ)، لوقوعه بعد حرف جر.

الأداة وحكمها

الأداة: كلمة تكون رابطة بين جُزئي الجملة، أو بينهما وبين الفضلة، أو بين جملتين، وذلك كأدوات الشرط والاستفهام والتَّحضيض والتَّمني والترجي ونواصب المضارع وجوازمه وحروف الجرّ وغيرها.

وحُكمها أنها ثابتة الآخر على حالة واحدة، لأنها مبنية.

والأداةُ، إن كانت اسمًا، تقعُ مسندًا إليه، مثل: (من مجتهدٌ؟)، ومسندًا مثل: خَيرُ مالك ما أنفقته في سبيل المصلحة العامة، وفضلة مثل: (أحترم الذي يطلبُ العلمَ، اتّق شر من أحسنتَ إليه).

وحينئذٍ يكونُ إعرابها في أحوال الرفع والنصب والجر محليًّا.

الباب الأول

الفعل وأقسامه

وهوَ يشتمل على تسعة فصول:

١- الماضي والمضارع والأمر

ينقسمُ الفعل باعتبار زمانه إلى: ماضٍ ومضارع وأمر.

فالماضي: ما دلَّ على معنًى في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي كجاء واجتهدَ وتَعلَّمَ.

وعلامتُه أن يقبلَ تاء التأنيثِ الساكنةَ، مثل: (كتبتْ) أو تاء الضمير، مثل: (كتبتَ، كتبتِ، كتبتما، كتبتم، كتبتنَّ، كتبتُ).

والمضارعُ: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحالَ والاستقبالَ، مثل: (يجيءُ ويجتهدُ ويتعلَّمُ).

وعلاماتُه أن يقبل (السين) أو (سوفَ) أو (لم) أو (لن)، مثل: (سيقول، سوف نجيءُ، لَمْ أكسلْ، لنْ أتأخَّرَ).

والأمر: ما دلَّ على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، مثل: (جيءْ واجتهدْ وتعلَّمْ).

وعلامته أن يدلَّ على الطلب بالصيغة مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: (اجتهدي).

٢- المتعدي واللازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعدٍّ ولازم.

الفعل المتعدي

الفعل المتعدّي: هو ما يتعدَّى أثرهُ فاعلَه، ويتجاوزه إلى المفعول به، مثل: (فتح طارقٌ الأندَلسَ).

وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعولٍ به يقَع عليه.

ويسمى أيضًا: (الفعل الواقع) لوقوعه على المفعول به، و(الفعل المجاوِز) لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به.

وعلامته أنْ يقبلَ هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به، مثل: (اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه).

(أما هاء الضمير التي تعود إلى الظرف، أو المصدر فلا تكون دلالة على تعدي الفعل إن لحقته، فالأول مثل: (يوم الجمعة زرته)، والثاني مثل: (تجمل بالفضيلة تجملاً كان يتجمله سلفك الصالح)، فالهاء في المثال الأول في موضع نصبٍ على أنها مفعول فيه، وفي المثال الثاني في موضع نصب على أنها مفعول مطلق).

المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره

الفعل المتعدي، إما متعدٍ بنفسه، وإما متعدٍ بغيره:

فالمتعدي بنفسه: ما يصل إلى المفعول به مباشرةً (أي: بغير واسطة حرف الجر)، مثل: (بريت القلمَ)، ومفعوله يسمى (صريحًا).

والمتعدي بغيره: ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، مثل: (ذهبتُ بكَ) بمعنى: (أذهبتُكَ)، ومفعوله يسمى (غير صريح).

وقد يأخذ المتعدي مفعولين: أحدهما صريحٌ، والآخر غير صريح، نحو: أدُّوا الأمانات إلى أهلها.

(فالأمانات: مفعول به صريح، وأهل: مفعول به غير صريح، وهو مجرور لفظًا بحرف الجر، منصوب محلاً، على أنه مفعول به غير صريح).

المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام، متعدٍّ إلى مفعول به واحد، ومتعد إلى مفعولين، ومتعد إلى ثلاثة مفاعيل.

فالمتعدي إلى مفعولٍ به واحد كثيرٌ، وذلك مثل: (كتب وأخذ وعفر وأكرم وعظم).

المتعدي إلى مفعولين

المتعدي إلى مفعولين على قسمين: قسم ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ.

فالأول: مثل: (أعطى وسأل ومنح ومنع وكسا وألبس وعلَّم)، تقول: (أعطيتك كتابًا، منحت المجتهد جائزةً، منعت الكسلان التنزُّه، كسوت الفقير ثوبًا، ألبست المجتهدة وسامًا، علَّمت سيدًا الأدب).

والثاني: على قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

١- أفعال القلوب

أفعال القلوب المتعديةَ إلى مفعولين هي: (رأى وعلم ودرى ووجدَ وألفى وتعلَّم وظنَّ وخالَ وحسبَ وجعل وحَجا وعدَّ وزَعَمَ وهَبْ).

(وسميت هذه الأفعال (أفعال القلوب)، لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب، وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين، بل منه من ينصب مفعولاً واحدًا: كعرف وفهم، ومنه ما هو لازم: كحزن وجبن).

ولا يجوز في هذه الأفعال أن يُحذَفَ مفْعولاها أو أحدُهما اقتصارًا (أي: بلا دليل)، ويجوز سُقوطهما، أو سقوطُ أحدهما، اختصارًا (أي: لدليل يَدُل على المحذوف).

فسقوطهما معًا لدليل، كأنْ يُقالَ: (هل ظننتَ خالدًا مُسافرًا؟) فتقولُ: (ظننتُ) أي: (ظننتُهُ مُسافرًا)، قال -تعالى-: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي: (كنتم تزعمونهم شركائي)، وقال الشاعر الكميت الأسدي:

بِأَيِّ كِتَابٍ، أم بأيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرى حُبَّهُمْ عارًا عليَّ، وتَحْسَبُ؟

أي: (وتحسبُهُ عارًا)

وسُقوطُ أحدهما لدليل، كأن يُقالَ: (هل تظُنُّ أحدًا مسافرًا؟)، فتقولُ: (أظنُّ خالدًا)، أي (أظُنُّ خالدًا مسافرًا)، ومنه قول عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ، فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: (نزلت مني منزلة المحبوب المُكرم، فلا تظني غيره واقعًا)، ومما جاء فيه حذف المفعولين لدليل قولُهم: (من يسمع يَخَلْ) أي: (يخَل ما يسمعُه حقًّا).

فإن لم يدُلَّ على الحذف دليلٌ لم يجُز، لا فيهما ولا في أحدهما، وهذا هو الصحيحُ من مذاهب النحويين.

وأفعالُ القلوب نوعان: نوعٌ يفيد اليقينَ (وهو الاعتقاد الجازم) ونوعٌ يفيدُ الظنَّ (وهو رجحان وقوع الأمر).

أفعال اليقين

أفعالُ اليقين التي تنصبُ مفعولين، ستةٌ:

الأول: (رأى) -بمعنى (علم واعتقد)- كقول الشاعر:

رأيــتُ اللهَ أكــبرَ كــلِّ شــيءٍ مُحاولــةً، وأكثــرَهمْ جنــودا

ولا فَرقَ أن يكون اليقينُ بحسب الواقع، أو بحسب الاعتقاد الجازم، وإن خالفَ الواقع، لأنه يقينٌ بالنسبة إلى المعتَقد، وقد اجتمع الأمران في قوله -تعالى-: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج: ٦، ٧]، أي: إنهم يعتقدون أن البعث مُمتنعٌ، ونعلمُه واقعًا، وإنما فُسِّرَ البُعدُ بالامتناع، لأن العرب تستعملُ البعدَ في الانتفاء، والقُرب في الحُصول.

ومثل: (رأى) اليقينيَّة (أي: التي تفيد اليقينَ) (رأى) الحُلميَّةُ، التي مصدرُها (الرُّؤيا) المناميَّةُ، فهي تنصب مفعولين، لأنها مثلها من حيثُ الإدراكُ بالحِسّ الباطن، قال -تعالى-: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦]، فالمفعول الأول ياء المتكلم، والمفعول الثاني جملةُ أعصرُ خمرًا.

(فإن كانت (رأي) بصرية، أي بمعنى (أبصر ورأى بعينه)، فهي متعدية إلى مفعول واحد، وإن كانت بمعنى (إصابة الرئة) مثل: (ضربه فرآه)، أي: أصاب رئته، تعدّتْ إلى مفعول واحد أيضًا).

والثاني (عَلِمَ) -بمعنى (اعتقد)- كقوله -تعالى-: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقول الشاعر:

عَلِمْتُــكَ مَنّانًــا، فلَــسْتُ بآمِــلٍ نَــداكَ، ولــو ظَمْــآنَ، غَرْثــانَ[1]، عاريًــا

وقول آخر:

عَلِمْتُــكَ البــاذلَ المعــروفَ[2] فانبَعثَــتْ إليــكَ بــي واجفــاتُ[3] الــشوق والأمــلِ

---

(١) الندى: الجود، والسخاء، و(الغرثان) الجوعان.

(٢) يصح في المعروف النصب على أنه مفعول للبادل والجر، على أنه مضاف إليه.

(٣) انبعثت: انطلقت، (واجفات الشوق): دواعيه وأسبابه.

(فإن كانت بمعنى (عرف) كانت متعدية إلى واحد، مثل: (علمت الأمر)، أي: عرفته، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٨]، وإن كانت بمعنى (شعر وأحاط وأدرك)، تعدت إلى مفعول واحد بنفسها أو بالباء مثل: (علمت الشيء وبالشيء).

والثالث (دَرَى) -بمعنى (عَلِم عِلمَ اعتقاد) كقول الشاعر:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدَ[1] يا عَمْرُو، فاغتَبِطْ ... فإنَّ اغتباطًا بالوفاءِ حميدُ

والكثير المُستعمل فيها أن تَتعدَّى إلى واحد بالباء، مثل: (دريت به).

(فإن كانت بمعنى (ختل) أي: خدع، كانت متعدية إلى واحد بنفسها، مثل: (دريت الصيد) أي: ختلته وخدعته، وإن كانت بمعنى (حَكّ) مثل: (درى رأسه بالمدرى[2])، أي حكه به، فهي كذلك).

والرابع: (تَعَلَّمْ - بمعنى (اعلمْ واعتقِدْ) كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّها ... فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحيُّلِ والمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالُها في (أنَّ) وصِلَتها، كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ أنَّ خيرَ النَّاسِ مَيْتٌ ... على جفْرِ الهَباءَةِ لا يَريمُ[3]

وقال الآخر:

فَقُلْتُ: تَعلَمت أنَّ لِلصَّيْدِ عِرَّةً ... وَإِلَّا تُضيِّعها فإنَّك قاتِلُه

---

(١) العهد النصب على أنه مفعول للوفي والجر، على الإضافة، والتاء في (دريت) هي المفعول الأول نائبًا عن الفاعل، والوفي المفعول الثاني.

(٢) المدرى بكسر الميم: الشط، ومثله المدراة، والجمع المداري (بكسر الراء) والمداري (بفتحها).

(٣) الجفر: البئر الواسعة التي لم تطو، وجُفر الهباءة: مستنقع ببلاد غطفان، و(لا يريم): لا يبرح.

وفي حديث الدَّجال: «تَعلَّموا أنَّ رَبكم ليس بأعوَر».

وتكون (أن) وصِلَتُهما حينئذٍ قد سَدَّتا مَسَدَّ المفعولين.

(فإن كانت أمرًا من (تعلم يتعلم)، فهي متعدية إلى مفعول واحد، مثل: (تعلموا العربية وعلموها الناس).

والخامس: (وجد) -بمعنى (عَلِمَ واعتقد)- ومصدرها (الوُجودُ والوجدان[1])، مثل: (وجدتُ الصدقَ زينةَ العُقلاء).

قال -تعالى-: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢][2].

(فإن لم تكن بمعنى العلم الاعتقادي، لم تكن من هذا الباب، وذلك مثل: (وجدت الكتاب وجودًا ووجدانًا) بكسر الواو في الوجدان -أي: أصبته وظفرت به بعد ضياعه، ومثل: (وجد عليه موجدة) -بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم- أي حقد عليه وغضب، وفي حديث الإيمان: (إني سائلك فلا تجد عليّ) أي: لا تغضب من سؤالي، ومثل: (وجد به وجدًا) - بفتح الواو وسكون الجيم- أي: حزن به، و(وجد به وجدًا أيضًا) أي: أحبه، يقال: (له بأصحابه وجد)، أي: محبة، ومثل (وجد جدة) بكسر الجيم وفتح الدال- أي: استغنى غنى يأمن بعده الفقر).

والسادسُ: (ألفى) -بمعنى (عَلِمَ واعتقد)- مثل: (ألفَيتُ قولكَ صوابًا).

(فإن كانت بمعنى (أصاب الشيء وظفر به)، كانت متعدية إلى واحد، (ألفيت الكتاب)، قال -تعالى-: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]).

---

(١) ذكر السيوطي في (همع الهوامع، ج١ ص ١٤٩): أن وجد بمعنى (علم) يتعدى إلى مفعولين، ومصدره (وجدان) عن الأخفش و(وجود) عن السيرافي، وقد نقل الزبيدي في مستدركه كلام (همع الهوامع).

(٢) اللام هذه هي لام التأكيد التي يسمونها لام الابتداء، وفاسقين هو المفعول الثاني، وإن هنا ليست شرطية، بل هي مخففة من الثقيلة، والأصل وإنا وجدنا.

أفعال الظن

أفعال الظن (وهو ما تفيد رُجحان وقوع الشيء) نوعان:

نوعٌ يكونُ للظنّ واليقين، والغالبُ كونُهُ للظنّ، ونوع يكونُ للظنّ فحَسْبُ.

فالنوع الأول ثلاثة أفعالٍ:

الأول: (ظنّ) -وهو لرُجحان وقوع الشيء- كقول الشاعر:

ظَنَنْتُكَ، إن شَبَّتْ لظى الحربِ، صالِيًا فَعَرَّدتَ فيمن كان فيها مُعَرِّدا[1]

وقد تكون لليقين، كقوله -تعالى-: ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقوله: ﴿ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١١٨]، أي: علموا واعتقدوا.

(فإن كانت بمعنى، (اتهم) في متعدية إلى واحد، مثل: (ظن القاضي فلانًا)، أي: اتهمه والظنين والمظنون: المتهم، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤]، أي: متهم).

والثاني: خالَ -وهي بمعنى (ظنّ) التي للرجحان- كقول الشاعر:

إخالُكَ، إن لم تُغْمِضِ الطَّرْفَ، ذا هَوًى يَسومُكَ ما لا يُستطاعُ منَ الوجْدِ[2]

وقد تكون لليقين والاعتقاد، كقول الآخر:

دعاني الغواني عَمَّهُنَّ، وخِلْتُني لِيَ اسمٌ، فَلا أُدْعَى به وَهُوَ أولُ[3]

---

(١) شبت النار، أنقدت، وشبت أنا: أوقدت فهي مشبوبة، فالفعل لازم متعد، و (اللظى): النار، و(صاليا): من صلي النار وبها، إذا قاسى حرها وبها، و(عردت): هربت وفردت.

(٢) الأفصح في (إخال) أن نكسر همزتها: ويجوز فتحها، و(يسومك): يكلفك، و(الوجد): الحب

(٣) قوله: (فلا أُدعى به) الكلام على تقدير استفهام إنكاري، أي أفلا أُدعى به وهو اسم لي؟

(أي: دعونني عمَّهنَّ، وقد علمت أن لي اسمًا، أفلا أدعى به وهو أول اسم لي؟ وياء المتكلم مفعول خال الأول، وجملة (اسم) في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني).

والثالث: (حسِبَ) -وهي للرُّجحان، بمعنى (ظنّ)- كقوله -تعالى-: ﴿ تَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقوله: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف: ١٨]، وقد تكون لليقين، كقول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خيرَ تِجارةٍ رباحًا، إذا ما الْمَرْءُ أصبح ثاقِلا[1]

والنوعُ الثاني (وهو ما يُفيدُ الظَّنَّ فَحَسْبُ) خمسةُ أفعال:

الأول: (جعلَ -بمعنى (ظنَّ) كقوله -تعالى-: ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩].

(فإن كانت بمعنى (أوجد) أو بمعنى (أوجب)، تعدت إلى واحد، كقوله -تعالى-: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، أي: خلق وأوجد، وتقول: (اجعل لنشر العلم نصيبًا من مالك)، أي: وجب، وإن كانت بمعنى (صير) فهي من أفعال التحويل. و(سيأتي الكلام عليها). وإن كانت بمعنى (أنشأ) فهي من الأفعال الناقصة التي تفيد الشروع في العمل، مثل: (جعلتِ الأمةُ تمشي في طريق المجد)، أي: أخذت وأنشأت.

والثاني: (حَجا) بمعنى: ظنَّ- كقول الشاعر:

قد كُنتُ أحجُو أبا عَمْرٍ أخًا ثِقَةً حَتَّى أُلِمَّتْ بنا يومًا مُلِمَّاتُ

فإن كانت بمعنى، (غلبه في المحاجة)، أو بمعنى (رد ومنع) أو بمعنى (كتم

---

(١) ثاقلاً: أثقله المرض فأشرف منه على الموت.

وحفظ) أو بمعنى (ساق) فهي متعدية إلى واحد، تقول: (حاجيته فحجوته)، أي: فاطنته فغلبته[١]. و(حجوت فلانًا)، أي: منعته ورددته[٢]. و(حجوت السر)، أي: كتمته وحفظته. و (حجت الريح السفينة)، أي: ساقتها. وإن كانت بمعنى (وقف وأقام)، مثل: حجا بالمكان، أو بمعنى (بخل)، مثل: (حجا الشيء)، أي: ضن به. فهي لازمة.

والثالثُ: عدَّ - ظنَّ كقول الشاعر:

فَلا تَعْدُدِ الْمَوْلى شَريكَكَ في الغنى ولَكنَّما الْمَوْلى شَريكُكَ في العُدْمِ[٣]

فإن كانت بمعنى: أحصى. تعدَّتْ إلى واحد مثل: عددت الدراهم، أي: حسبتها وأحصيتها.

والرابع: (زعَمَ) -بمعنى: ظَنَّ ظنًّا راجحًا- كقول الشاعر:

زَعَمَتْني شَيْخًا، ولَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّما الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبيبا

والغالب في (زعَمَ) أن تُستَعمَلَ للظنِّ الفاسد، وهو حكاية قولٍ يكون مظنَّةً للكذب، فيقال فيما يُشكّ فيه، أو فيما يُعتقدُ كذبُهُ، ولذلك يقولون: (زعَموا مطيّةُ الكذب) أي: إن هذه الكلمة مركبٌ للكذب، ومن عادة العرب أنّ من قال كلامًا، وكان عندهم كاذبًا، قالوا: (زعَمَ فلانٌ) ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذُمّ القائلون به.

---

(١) وذلك من الحجا، بكسر الحاء وهو العقل، ويقال: (تحاجيا)، أي: تطارحا الأحاجي، وهي ضرب من الألغاز، والمفرد (أحجية وأحجوة) وهي الكلمة المغلقة يتحاجى الناس فيها.

(٢) ومنه سمي العقل (الحجا) لأن يمنع الإنسان من الفساد ويرده عنه.

(٣) المولى: يطلق على الناصر والمعين، وعلى السيد، وعلى ابن العم -وهو المراد هنا- وعلى العبد الرقيق- و(العدم): الفقر.

وقد يردُ الزَّعم بمعنى القول، مُجرَّدًا عن معنى الظنّ الرَّاجح، أو الفاسد، أو المشكوك فيه.

(فإن كانت (زعم) بمعنى (تأمَّر ورأس) أو بمعنى (كفل به)، تعدَّتْ إلى واحد بحرف الجر، تقول: (زعم على القوم فهو زعيم)، أي: تأمَّر عليهم ورأسهم، و(زعم بفلان وبالمال)، أي كفل به وضمنه، وتقول: (زعم اللبن) أي: أخذ يطيب، فهو لازم).

والخامسُ: (هبْ) -بلفظ الأمر، بمعنى ظنَّ- كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: أجِرْنِي أبَا خالِدٍ ... وإلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هالِكا

(فإن كانت أمرًا من الهبة، مثل: (هب الفقراء مالاً)، لم تكن من أفعال القلوب، بل هي من (وهب) التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا. على الفصيح فيها أن تتعدى إلى الأول باللام نحو: (هب للفقراء مالاً)، وإن كانت أمرًا من الهيبة تعدت إلى مفعول واحد، مثل (هب ربك) أي: خفه).

٢- أفعال التحويل

أفعال التحويل: ما تكونُ بمعنى (صيَّر)، وهي سبعةٌ: (صيَّر، وردَّ، وترك، وتَخِذ، واتخذ، وجعل، ووهب).

وهي تنصبُ مفعولين أصلُهما مُبتدأ وخبرٌ.

فالأولُ مثل: (صيَّرْتُ العدُوَّ صديقًا).

والثاني: كقوله -تعالى-: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقول الشاعر:

رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آل حَرْبٍ ... بمقْدار سَمدْنَ لهُ سُمُودًا[1]
فَرُدَّ شُعُورَهنَّ السُّودَ بيضًا ... ورَدَّ وُجُوهَهُنَّ البيضَ سُودًا

والثالثُ: كقوله -عزَّ وجل-: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ١٠٠][2]، وقول الشاعر:

وربَّيتُهُ، حتى إذا ما تَرَكْتُهُ ... أخا القومِ، واستَغْنى عن المسحِ شارِبُهْ

والرابع: (تَخِذْتُك صديقًا).

والخامس: كقوله -تعالى-: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥].

والسادس: كقوله -سبحانه-: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣].

والسابع: مثل: (وهَبَني اللهُ فداء المُخلصين).

(وهذه الأفعال لا تنصب المفعولين إلا إذا كانت بمعنى (صير) الدالة على التحويل وإن كانت (رد) بمعنى (رجع) -كرددته، أي: رجعته[3]- و(ترك) بمعنى (خلى)- كتركت الجهل، أي: خليته، و(جعل) بمعنى (خلق)، كانت متعدية إلى مفعول واحد، وإن كانت (هب) بمعنى أعطى لم تكن من هذا الباب، وإن نصبت المفعولين، مثل: (وهبتك فرسًا)، والفصيح أن يقال: (وبهت لك فرسًا).

---

(١) الحدثان بكسر الحاء وسكون الدال، وبفتح الحاء والدال: نوائب الدهر ومصائبه، و(سمدن): ذهلن وتحيرن. و(السمود) أن يقوم المرء رافعًا رأسه ناصبًا صدره، وذلك من ذهول أو نازلة فرح فهو يكون للحزن وللسرور، وهو هنا للحزن والمصيبة.

(٢) بعضهم: مفعول (ترك) الأول -وجملة (يموج) في موضع نصب مفعوله الثاني.

(٣) رجع يكون بمعنى (عاد) فيكون لازمًا، ويكون بمعنى (أعاد) فيكون متعديًا، كقوله -تعالى-: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ ﴾ [التوبة: ٨٣]، ﴿ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ ﴾ [طه: ٤٠]. ﴿ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ ﴾ [الملك: ٣]، وقد يقال: أرجعه، وهي لغة هذيل.

المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

المتعّدي إلى ثلاثة مفاعيل، هو: (أرى، وأعلمَ، وأنبأ، ونَبَّأ، وأخبرَ، وخبَّر، وحدثَ)، ومُضارعها: (يُرِي، ويُعلِمُ، ويُنبِئُ، ويُنبِّئ، ويُخبر، ويُخبّر، ويحدِّث)، تقول: (أريتُ سعيدًا الأمرَ واضحًا، وأعلمتُهُ إياهُ صحيحًا، وأنبأتُ خليلاً الخبرَ واقعًا، ونَبَّأته إياهُ، أو أخبرته إياهُ، أو خبَّرته إياهُ أو حدَّثته إياهُ حقًّا).

والغالبُ في (أنبأ) وما بعدها أن تُبنى للمجهول، فيكون نائبُ الفاعلِ مفعولها الأول، مثل (أُنبئتُ سليمًا مجتهدًا) قال الشاعر:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ، والسفاهَةُ كاسمِها ... يُهدِي إليَّ غَرائبَ الأشعار

وقال الآخر النابغة:

نُبِّئْتُ أنَّ أبا قابوسَ أوعَدني ... ولا قَرارَ على زأرٍ من الأسَدِ[1]

الفعل اللازم

الفعلُ اللازمُ: هو ما لا يتعدى أثرُهُ فاعلَهُ، ولا يتجاوزُه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل: (ذهب سعيدٌ، وسافر خالدٌ).

وهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاج إلى المفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاجُ إلى مفعول به يَقعُ عليه.

ويُسمى أيضًا: (الفعلَ القاصرَ) -لقُصوره عن المفعول به، واقتصاره على

---

(١) أبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر، وكان ملك العرب في العراق قبل الإسلام، وقابوس ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، لأنه معرب (كاووس)، كذا قالوا، والذي نراه أنه عربي مأخوذ من القبس، وهو الشعلة من النار، والقابوس لغة: الرجل الجميل الوجه الحسن اللون: ونرى أنه منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لندرة هذا اللون في العربية، و(الزأر والزئير): صوت الأسد.

الفاعل -و(الفعل غير الواقع)- لأنه لا يقع على المفعول به و(الفعل غير المُجاوز) لأنه لا يُجاوز فاعلهُ.

متى يكون الفعل لازمًا؟

يكونُ الفعل لازمًا: إذا كان من أفعال السجايا والغرائز، أي الطبائع، وهي ما دلّت على معنى قائم بالفاعل لازم له- وذلك مثل: (شَجع، وحَبُنَ، وحَسنَ، وقَبحَ).

أو دل على هيئة، مثل: (طال، وقصرَ، وما أشبه ذلك).

أو على نظافةٍ: كطَهر الثوبُ ونظُف.

أو على دنسٍ: كوسِخ الجسمُ ودنسَ وقذِر.

أو على عرضٍ غير لازمٍ ولا هو حركةٌ[١]: كمرِض وكسِل ونشِط وفرح وحزن وشَبع وعطِش.

أو على لون: كاحمرَّ واخضرَّ وأدم[٢].

أو على عيب: كعَمش وعور.

أو على حلية[٣]: كنَجِل[٤] ودعِج[٥] وكحل.

أو كان مُطاوعًا لفعلٍ مُتعدٍّ إلى واحدٍ: كمددت الحبل فامتدَّ[٦].

---

(١) إن كان حركة فمنه ما يكون لازمًا، كعشي ومنه ما يكون متعديًا كمد وزحزح.

(٢) أدم: كان أسمر اللون.

(٣) الحلية: ما كان زينًا من الصفات المعنوية أو الحسية فهي ضد العيب.

(٤) نجلت العين: اتسعت فالعين نجلاء، ونجل الرجل: اتسعت عيناه، فهو أنجل، وامرأة نجلاء.

(٥) دعجت العين: صارت شديدة السواد مع سعتها، وصاحبها أدعج، وهي دعجاء.

(٦) فإن كان مطاوعًا لمتعدٍّ إلى اثنين كان هو متعديًا إلى واحد مثل. (علمته النحو فتعلمه، وفهمته المسألة ففهما) والمطاوعة: قبول فاعل فعل أثر فعل الفاعل الذي قبله، مع اشتراك الفعلين في الاشتقاق من مادة واحدة فالحبل الذي هو فاعل الامتداد في المعنى سلط عليه =

أو كان على وزن (فَعُل) -المضموم العين-: كحسُن وشرُف وجمُل وكرُم.

أو على وزن (انفعل): كانكسر وانحطم وانطلق.

أو على وزن (افعلَّ): كاغبرَّ وازورَّ.

أو على وزن (أفعالَّ): كاهامَّ وازوارَّ.

أو على وزن (افعَلَلَّ): كاقشعرَّ واطمأنَّ.

أو على وزن (افعنلل): كاحرنجم[١] واقعنسس[٢].

متى يصير اللازم متعديًا؟

يصيرُ الفعلُ مُتعديًا بأحدِ ثلاثة أشياء:

إما بنقله إلى باب (أفعل) مثل: (أكرمتُ المجتهد[٣]).

وإما بنقله إلى باب (فعّل) -المضعف العين- مثلك (عظّمتُ العلماء[٤]).

وإما بواسطة حرف الجرِّ، مثل: (أعرِضْ عن الرذيلة، وتَمسَّكْ بالفضيلة[٥]).

سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة

إذا سقط حرفُ الجرِّ بعد المتعدي بواسطة، نصبت المجرورَ، قال-تعالى-: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه، وقال

=

المد فامتد، فالامتداد الذي قبله الحبل هو أثر المد الذي قمت به، فإن لم يكن مع قبول الأثر اشتراك الفعلين في الاشتقاق فلا يكون الفعل مطاوعًا مثل: ضربته فتألم.

(١) احرنجمت الإبل: اجتمعت وكذا احرنجم القوم.

(٢) اقعنسس الرجل: تأخر ورجع إلى خلف واقعنسس البعير: امتنع عن الانقياد.

(٣) المجرد (كرم)، وهو فعل لازم.

(٤) المجرد (عظم)، وهو فعل لازم.

(٥) المفعول هنا غير صريح، وهو مجرد لفظ منصوب محلاً كما تقدم.

الشاعر:

تَمُـــرُّون الـــدِّيارَ ولم تَعُوجُـــوا كلامُكُـــمُ عَلَـــيَّ إذًا حَـــرام

والأصلُ: تَمرّونَ بالديار. فانتصب المجرورُ بعد سُقوط الجارِّ، وسُقُوطُ الجار بعد الفعل اللازم سماعيٌّ لا يُقاس عليه، إلا في (أنْ وأنَّ)، فهو جائزٌ قياسًا إذا أمِنَ اللَّبْسُ، كقوله -تعالى-: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ ﴾ [الأعراف: ٦٣]، أي: من أن جاءكم، وقوله سُبحانُه: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: بأنه.

فإن لم يُؤمن اللَّبْسُ لم يَجزْ حذفُه قبلها، فلا يجوز أن تقول: (رغبت أن أفعل) لإشكال المُرادِ بعد الحذف، فلا يفهم السامعُ ماذا أردتَ: أرغبتك في الفعل، أو رغبتك عنه فيجبُ ذكرُ الحرف ليتعيَّن المُرادُ، إلا إذا كان الإبهامُ مقصودًا لتعمية المعنى المراد على السامع.

٣- المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى: معلوم مجهول.

فالفعل المعلوم: ما ذُكر فاعِلهُ في الكلام نحو: (مصَّرَ المنصورُ بغداد)[١].

وإذا اتصل بالماضي الثلاثيّ المجرَّد المعلوم -الذي قبل آخره ألفٌ- ضمير رفع متحركٌ، فإن كان من باب (فَعَلَ يَفْعُل[٢]) -نحو: (سامَ، يَسومُ، ورام يرومُ، وقاد يقُودُ) ضم أوله، نحو: (سُمْتُه الأمر[٣]، ورُمْتُ الخير، وقُدْتُ الجيش).

---

(١) أي: جعلها مصرًا، في مدينة. والمنصور: هو ثاني الخلفاء من بني العباس.

(٢) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع.

(٣) سمته الأمر: كلفته إياه، وأكثر ما يستعمل السوم في العذاب والمشقة، وسام البائع السلعة يسومها: عرضها وذكر ثمنها. وسامها المشتري: طلب ابتياعها.

وإن كان من باب (فعل يفعِلُ[١]) -نحو: (باع يبيعُ وجاء يجيء، وضامَ يضيمُ[٢])، أو من باب (فعل يفعَلُ[٣]) -نحو: (نال ينالُ، وخاف يخافُ[٤])- كُسِرَ أولهُ، نحو: (بِعتُهُ، وجِئتُهُ، وضِمت الخائنَ، ونِلْتُ الخير، وخِفْتُ الله).

والفعلُ المجهول: لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفًا لغرض من الأغراض: إما للإيجاز، اعتمادًا على ذكاء السامع، وإما للعلم به، وإما للجهل به، وإما للخوف عليه، وإما للخوف منه، وإما لتحقيره، فتُكْرِمُ لسانك عنه، وإما لتعظيمه تشريفًا له فتكرمُه أن يُذكر، إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله، وإما لإبهامه على السامع.

وينوب عن الفاعل بعد حذفه المفعولُ به صريحًا، مثل: (يُكرَم المجتهدُ)، أو غير صريح، مثل: (أحسنٌ فيحسَن إليك)، أو الظرفُ، مثل: (سُكنت الدارُ، وسُهرتِ الليلةُ)، أو المصدرُ، مثل: (سِيرَ سيرٌ طويل).

(ولنيابة الظرف والمصدر عن الفاعل شروط ستراها في الجزء الثاني، في (مبحث نائب الفاعل إن شاء الله).

---

(١) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

(٢) ضامه يضيمه: قهره وظلمه، وضام فلان حق فلان: انتقصه، واسم الفاعل (ضائم)، واسم المفعول (مضيم) بفتح الميم وكسر الضاد.

(٣) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

(٤) لأن الأصل (نيل ينيل) و(خوف يخوف) بوزن (فهم يفهم)، أما (نيل وخوف) فقلبت الياء والواو فيهما ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما (ينيل ويخوف) فنقلت حركة الياء والواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما؛ لأن حرف العلة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة، والحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة منه، ثم قلبت كل من الواو والياء ألفًا مراعاة للفتحة قبلهما.

ولا يُبنى المجهولُ إلا من الفعل المتعدي بنفسه، مثل: (يُكرم المجتهدُ)، أو بغيره، مثل: (يُرْفَقُ بالضعيف).

وقد يُبنى من اللازم، إن كان نائب الفاعل مصدرًا نحو: (سُهر سهرٌ طويلٌ) أو ظرفًا، مثل: (صيم رمضانُ).

بناء المعلوم للمجهول

متى حُذفَ الفاعلُ من الكلام وجب أن تتغيَّر صورة الفعل المعلوم.

فإن كان ماضيًا يُكسر ما قبل آخره، ويُضم كل مُتحرك قبله، فتقولُ في: كسر وأكرم وتعلم واستغفر. (كُسِر، وأُكرِمُ، وتُعلِّمَ، واستُغْفِرَ).

وإن كان مضارعًا يُضمّ أوَّلُه، ويُفتح ما قبلَ آخره، فتقول في: يَكسِرُ ويُكرِمُ ويَتعلمُ ويَستغفِرُ: (يُكسَرُ، ويُكرَمُ، ويُتعلَّمُ، ويستغفَرُ).

أما فعلُ الأمرِ فلا يكونُ مجهولاً أبدًا.

بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول

إذا أريد بناءُ الماضي -الذي قبلَ آخره ألفٌ- للمجهول (إن لم يكن سُداسيًّا) تُقلبُ ألفه ياءً، ويُكسَرُ كُلُّ متحرِّكٍ قبلَها، فتقولُ في: باعَ وقال: (بيعَ، وقيلَ) وفي ابتاعَ واقتادَ واجتاحَ: (ابتيعَ، واقتيدَ، واجْتيحَ)، والأصل: (بُيعَ، وقُولَ، وابتيعَ، واقتُودَ، واجتُوحَ[1]).

فإن كان على ستة أحرفٍ -مثل: استتابَ واستماحَ تُقلَب ألِفُه ياءً، وتُضَمّ

---

(١) نقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح المضموم قبلها، بعد حذف حركته لأن الحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة من حرف العلة، ثم قلبت الواو في الواوي ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، أي: مراعاةً للكسرة قبلها.

همزتُه وثالثُه، ويُكسَر ما قبلَ الياءِ، فتقول: (استُتيبَ واستُميحَ).

وإن اتصلَ بنحو (سِيمَ، ورِيمَ، وقِيدَ[١]) من كل ماضٍ مجهول ثلاثيٍّ أجوفَ - ضميرُ رفعٍ متحركٌ، فإن كان يُضَمُّ أوَّلُه في المعلوم نحو: (سُمتُه الأمرَ، ورُمتُ الخيرَ، وقُدْتُ الجيشَ) كُسِرَ في المجهول، كيلا يَلتبسَ معلوم الفعل بمجهوله، فتقولُ: (سِمتُ الأمر، ورِمتُ بخيرٍ، وقِدتُ للقضاءِ[٢]).

وإن كان يُكسَرُ أوَّله في المعلوم -نحو: (بعته الفَرَسَ، وضمتُه، ونِلتُه بمعروفٍ) ضُمَّ في المجهول؛ فتقول: (بُعت الفرَسَ، وضُمت، ونُلْتُ بمعروفٍ[٣]).

وإذا أريد بناءُ المضارع: (الذي قبلَ آخرِه حرفُ مدٍّ -للمجهول، يُقلَب حرفُ المدِ ألفًا، فتقول في: يقولُ ويبيعُ: (يُقالُ ويُباعُ)، وفي: يَستطيعُ ويَستتيبُ: يُستطاعُ ويُستتابُ).

٤- الصحيح والمعتل

ينقسم الفعلُ -باعتبار قوةِ أحرفه وضَعفها- إلى قسمين: صحيح، ومُعتلّ.

فالصحيح: ما كان أحرُفه الأصليةُ أحرفًا صحيحة مثل: (كتبَ وكاتبَ).

وهو ثلاثة أقسام: سالِمٌ، ومهموزٌ، ومُضاعَفٌ.

فالسالم: ما لم يكن أحدُ أحرفهِ الأصليَّةِ حرفَ علّة، ولا همزة، ولا مضعَّفًا[٤]، مثل: (كتب وذهب وعلمَ).

---

(١) ومعلومها: (سام، ورام، وقاد).

(٢) أي: سامني الأمر غيري، ورامني بخير غيري، وقادني للقضاء غيري.

(٣) أي: باعني الفرس غيري، وضامني غيري، ونالني بمعروف غيري.

(٤) أي: مكررًا، والتضعيف: أن يكون في الكلمة حرفان أصليان من جنس واحد، كشد وعد =

والمهموز: ما كان أحدُ أحرفه الأصليةِ همزة.

وهو ثلاثة أقسامٍ: مهموزُ الفاء: كأخذ، ومهموزُ العين كسألَ، ومهموزَ اللام: كقَرأ.

والمضاعفُ: ما كان أحدُ أحرفِه الأصليةِ مُكرَّرًا لغيرِ زيادة.

وهو قسمان: مضاعَفٌ ثُلاثيٌّ: كمدَّ ومَرَّ، ومضاعَفٌ رُباعيّ: كزَلزَلَ ودمدمَ.

فإن كان المكرَّرُ زائدًا -كعظَّمَ وشَذَّبَ واشتدَّ وادهامَّ واعشوشبَ- فلا يكون الفعل مضاعفًا.

والفعلُ المعتلُّ: ما كان أحد أحرفهِ الأصليَّة حرفَ عِلَّة، مثل: (وَعَدَ وقالَ ورمَى).

وهو أربعةُ أقسام: مثالٌ، وأجوف، وناقصٌ، ولَفيفٌ.

فالمثال: ما كانت فاؤُهُ حرفَ علَّة: كوَعَدَ ووَرِثَ.

والأجوف: ما كانت عينُه حرفَ علة كقالَ وباع.

والناقصُ: ما كانت لامُه حرف علة كرَضيَ ورمى.

واللفيفُ: ما كان فيه حرفانِ من أحرف العلة أصليَّان، نحو: (طَوى ووفَى).

وهو قسمان: لفيفٌ مقرونٌ، ولفيفٌ مفروق.

=

وأما مثل: (فرح واحمر واقشعر) فليست مضاعفة لأن إحدى الراءين زائدة.

فاللفيف المقرون: ما كان حَرفا العلةِ فيه مُجتمعينِ، نحو: (طوى ونوى).

واللفيفُ المفروقُ: ما كان حرفا العلةِ فيه مُفترقينِ، نحو: (وفَى ووقَى).

ويُعرَفُ الصحيحُ والمعتلُّ من الأفعالِ -في المضارع والمزيدِ فيه- بالرُّجوع إلى الماضي المجرَّد.

٥- المجرد والمزيد فيه

الفعلُ -بحسَبِ الأصلِ- إما ثلاثيّ الأحرفِ، وهو: ما كانت أحرفُهُ الأصلية ثلاثةً، ولا عِبرةَ بالزائد، مثل: حَسُنَ وأحسَنَ، وهَدى واستهدى).

وإما رُباعيُّها: وهو ما كانت أحرفُهُ الأصلية أربعةً ولا عبرةَ بالزائد، مثل: (دحرَجَ وتَدَحرجَ وقَشعرَ واقشعرَّ).

وكلٌّ منهما إما مجرَّدٌ وإما مزيدٌ فيه.

فالمجردُ ما كانت أحرفُ ماضيه كلُّها أصلية (أي: لا زائدَ فيها)، مثل: (ذهبَ ودحرج).

والمزيدُ فيه: ما كان بعضُ أحرفِ ماضيه زائدًا على الأصل، مثل: (أذهبَ وتَدحرجَ).

وحروفُ الزيادة عشَرَةٌ يجمعها قولك: (سألتُمونيها).

ولا يُزادُ من غيرها إلّا كان الزائدُ من جنس أحرف الكلمة كعَظَّمَ واحمرَّ[1].

وأقلُّ ما يكونُ عليه الفعلُ المجرَّدُ ثلاثة أحرف، وأكثر ما يكون عليه أربعة

---

(١) في (عظم) ظاءان: الثاني منهاما زائدة، وفي (احمرَّ) راءان، الثانية منهما زائدة أيضًا.

أحرف، وأكثر ما ينتهي بالزيادة إلى ستَّة أحرف.

والفعل المجرَّد قسمانِ:

مجرَّد ثلاثيّ، وهو: ما كانت أحرف ماضيه ثلاثةً فقطْ من غير زيادةٍ عليها، مثل: (ذهبَ، وقرأ، وكتبَ).

مجرَّدٌ رباعيٌّ، وهو، ما كانت أحرفُ ماضيه أربعةً أصلية فقطْ، لا زائدَ عليها مثل: (دحرجَ، ووسوسَ، وزلزلَ).

والمَزيدُ فيه قسمان أيضًا:

مَزيدٌ فيه على الثُّلاثي، وهو ما زيدَ على أحرف ماضيه الثلاثة حرف واحد مثل: (أكرم)، أو حرفان مثل: (انطلق)، أو ثلاثة أحرف مثل: (استغفرَ).

ومَزيدٌ فيه على الرُّباعي: وهو ما زيدَ فيه على أحرف ماضيه الأربعة الأصليةِ حرفٌ واحدٌ نحو: (تَزلزلَ)، أو حرفان، نحو: (احرنجَمَ)[1].

٦- الجامد والمتصرف

الفعلُ -من حيث أداؤُهُ معنى لا يتعلّقُ بزمان، أو يَتعلقُ به- قسمان: جامدٌ ومُتصرفٌ.

(لأنه، إن تعلق بزمان، كان ذلك داعيًا إلى اختلاف الصورة، لإفادة حدوثه في زمان مخصوص، وإن لم يتعلق بزمان، كان هذا موجبًا لجموده على صورة واحدة).

---

(١) احرنجمت الإبل: اجتمعت وتضامت، وكذا احرنجم القوم، واحرنجم الرجل: أراد أمرًا ثم رجع عنه، وحرجمت الإبل: جمعتها؛ وحرجمت القوم: جمعتهم.

الفعل الجامد

الفعلُ الجامد: هو ما أَشبَهَ الحرفَ، من حيث أداؤُه معنًى مُجرَّدًا عن الزمان والحدَثِ المُعتبرينِ في الأفعال، فلزِمَ مِثله طريقةً واحدةً في التعبير، فهو لا يَقبَلُ التحوُّلَ من صورةٍ إلى صورة، بل يلزَمُ صورةً واحدةً لا يُزايلُها وذلك مثل: (ليسَ وعَسى وهَبْ[1] ونِعْمَ وبِئسَ).

(فالفعل الجامد -كما علمت- لا يتعلق بالزمان، وليس مرادًا به الحدث. فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير. وإذا كان مجردًا عن معنى الحدث والزمان لم يحتج إلى التصرف، لأن معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعي إلى تصريف الفعل على صور مختلفة، لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة، فمعنى التّرجي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بئس) ومعنى المدح المفهوم من (نعم)، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيرًا)، لا يختلف باختلاف الزمان، لأن الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها.

فشبه الفعل بالحرف يمنعه التصرف ويلزمه الجمود، كما أن شبه الاسم بالحرف يمنعه أن يتأثر ظاهرًا بالعوامل، فلزم آخره طريقة واحدة لا ينفك عنها، إن اختلفت العوامل الداعية إلى تغير الآخر، فالجمود في الفعل كالبناء في الاسم، كلاهما مسبب عن الشبه بالحرف[2]).

---

(١) هب: فعل أمر بمعنى احسب وافرض، ولم يرد من مادته بهذا المعنى إلا الأمر، فهو فعل أمر جامد، وأما (هب) المشتق من الهبة -فماضيه (وهب)، ومضارعه (يهب)، فهو مشتق أي متصرف، وكذلك (هب) - المشتق من الهيبة- فإنه فعل أمر متصرف، فماضيه هاب ومضارعه يهاب.

(٢) سيأتيك بحث ضاف عن شبه الاسم بالحرف الموجب بناءه في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وهو، إما أن يُلازمَ صيغةَ الماضي، مثل: (عسى، وليس، ونِعْمَ وبئس وتبارك اللّهُ) (أي: تقدَّسَ وتنزَّه)، أو صيغةَ المضارع، مثل: (يَهيطُ) (بمعنى يصيحُ ويَضِجُّ[1])، أو صيغة الأمر، مثل: (هَبْ وهاتِ وتعالَ)، ومثلَ: (هلُمَّ) في لغة تميم.

(هلم -في لغة تميم- فعل أمر، لأنه عندهم يقبل علامته، فتلحقه الضمائر، نحو: (هلمي، وهلما، وهلموا، وهلمين). أما في لغة الحجاز فهي اسم فعل أمر لأنها تكون عندهم بلفظ واحد للجميع، فلا تلحقها الضمائر، فتقول: (هلم) بلفظ واحد للواحد والواحدة والاثنين والاثنتين والجمع المذكر والمؤنث، وبها نزل القرآن الكريم، قال -تعالى-: ﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ (الأنعام: ١٥٠)).

ومن الأفعال الجامدة (قَلَّ) -بصيغة الماضي- للنفي المَحضِ، فترفعُ الفاعلَ مَتْلُوًّا بصفةٍ مُطابقةٍ له نحو: (قَلَّ رجلٌ يفعلُ ذلك، وقَلَّ رجلانِ، يفعلانِ ذلك)، بمعنى: (ما رجلٌ يفعلُ ذلك).

(ذكر ذلك السيوطي في (همع الهوامع): غير أن الكثير في استعمالها للنفي إذا كانت ملحقة بما الزائدة الكافة كما سيأتي).

قال سيبويه: (كما في القاموس وشرحه)، يقال: (قُلَّ رجلٍ (بضمِّ القاف) وأقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلَّا زيدٌ)، أي: ما رجلٌ يقول إلى هو.

---

(١) يقال: (ما زال منذ اليوم يهيط هيطًا)، وهو مضارع لا ماضي له، كما في لسان العرب وشرح القاموس نقلاً عن ابن القطاع: ويقال: ما زال في هيط وميط (بفتح أولهما) وفي هياط ومياط (بكسر أولهما)، أي: ضجاج وشر وجلبة، وقيل: في هياط ومياط: في دنو وتباعد، والهياط الإقبال، والمياط الإدبار، والهائط: الجائي، والمائط: الذاهب، والمهايطة والهياط، الصياح والجلبة، ويقال: (بينهما مهايطة، ومايطة، ومعايطة، ومشايطة) أي: كلام مختلف.

(ومما حينئذ اسمان مرفوعان بالابتداء، ولا خبر لهما، لمضارعتهما حرف النفي، والجملة بعدهما في محل جر صفة للمجرور بالإضافة لهما).

وإذا لحِقته (ما) الزائدةُ كفَّتهُ عن العمل، فلا يَليه حينئذ إلا فعلٌ، ولا فاعلَ له، لجريانِه مجرى حرف النفي، نحو: (قلَّما فعلتُ هذا، وقَلما أفعلهُ)، أي: ما فعلت، ولا أفعل، ومنه قول الشاعر:

قَلَّمـــا يَبْـــرَح اللَّبيـــبُ، إلى مـــا ... يُـــورِثُ المجـــدَ، داعيًـــا أو مُجيبـــا

أي: لا يزالُ اللبيب داعيًا، وقد يليه الاسم في ضرورة الشعر، كقوله:

صَـددْتِ، فأطولـتِ الـصُّدودَ[1] وقَلَّمـا ... وِصـالٌ علـى طُـول الـصُّدود يَـدُومُ

(وقد يراد بقولك: (قلما أفعل) إثبات الفعل القليل (كما في الكليات لأبي البقاء) غير أن الكثير استعمالها للنفي الصرف).

ومما يدل على أنها للنفي المحض أداؤها معنى (لا) النافي في البيت السابق: (قلما يبرح اللبيب .. لأن (برح) وأخواتها لا تعمل عمل (كان) الناقصة إلا إذا تقدمها نفي أو شبهه، كما هو معروف، ومما يدل على ذلك أيضًا أنها سبقت فاء السببية أو المعية نصب الفعل بعدهما، كقولك: (قلَّ رجل يهملُ فينجحَ، ومما يدل على ما ذكر صحة الاستثناء بعدهما كما يستثنى من المنفي نحو: (قلما يفعل هذا إلا كريم) -كما تقول: (لا يفعله إلا كريم)، وهذا اللفظ كما في النهاية -مستعمل في نفي أصل الفعل، كقوله -تعالى-: ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٨٨]، أي: فهم لا يؤمنون، ومنه الحديث: (إنه كان يقلّ اللغو) أي: كان لا يلغو.

ومثل: (قلَّما) في عدم التَّصرُّفُ (طالما، وكثُرَ ما، وقَصُرَ ما، وشَذَّ ما) فإنَّ (ما)

---

(١) يقال: الشيء بالإعلال على القياس: يقال، أطوله: بترك الإعلال والإتيان به على الأصل شدوذًا.

فيهنَّ زائدة للتوكيد، كافةٌ لهنَّ عن العمل، فلا فاعلَ لهنَّ. ولا يَليهنَّ إلا فعلٌ، فَهُنَّ كقلما.

(قال في لسان العرب: فارقت (طل وقلّ) بالتركيب الحادث فيهما ما كانتا عليه من طلبهما الأسماء، ألا ترى أنه لو قلت: طالما زيد عندنا، أو قلما محمد في الدار لم يجز، والتركيب يحدث في المركبين معنى لم يكن قبل فيهما) اهـ. وقال أبو علي الفارسي: (طالما وقلما ونحوهما أفعالٌ لا فاعل لها مضمرًا ولا مظهرًا، لأن الكلام لما كان محمولاً على النفي سوغ ذلك أن لا يحتاج إليه، و(ما) دخلت عوضًا عن الفاعل) اهـ. وقال بعض العلماء: إن (ما) في مثل ذلك مصدرية فما بعدها في تأويل مصدر فاعل. فإن قلت: (طالما فعلت) كان التأويل: (طال فعلي)، ولو كان الأمر كما قال لوجب فصلها عن الفعل في الخط، لأنها لا توصل باسم ولا فعل ولا حرف إلا إذا كانت زائدة، إلا ما اصطلحوا عليه من وصلها ببعض حروف الجر، ولم نرهم كتبوها موصولة بهذه الأفعال قطّ، فدل ذلك على ما ذكرناه، على أن قوله لا يخلو من رائحة الصحة، لأن ما بعدها صالح للتأويل بالمصدر).

ومن الأفعال الجامدة قولهم: (سُقِطَ في يده) بمعنى: (نَدِم، وتَحيَّرَ، وزلَّ، وأخطأ)، وهو مُلازمٌ صورةَ الماضي المجهول، قال -تعالى-: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، وقد يُقال: (سَقط في يده)، بالمعلوم.

(وهذا من باب الكناية لا الحقيقة، ويقال لكل من ندم أو تحير أو عجز أو حزن أو تحسر على فائت من فعل أو ترك: (وقد سقط في يده)، وهذا الكلام لم يُسمع قبل القرآن الكريم، ولا عرفته العرب، كما في شرح القاموس نقلاً عن هذا الباب).

ومنها (هَدَّ) في قولهم: (هذا رَجُلٌ هَدَّكَ من رجل) أي: كفاك من رجل، وقيل معناه: أثقلَكَ وصفُ محاسنه، وقال الزمخشري في الأساس: (هذا رجلٌ هَدَّكَ من رجلٍ)، إذا وُصِفَ بِجَلدٍ وشدَّةٍ، أي: غلبك وكسرك). وهو يُثنى ويُجمَعُ ويُذكرُ

ويُؤنث، إذا كان ما هو له كذلك، نقول: (هذا رجلٌ هدَّك من رجل. وهذه المرأةٌ هَدَّتكَ من امرأة)، كما تقول: (كفاك وكفَتْك) وقِسْ على ذلك أمثلةَ المثنى والجمع.

(ومن العرب من يُجريه مجرى المصدر الموصوف به، فيجعله مصدرًا لهدَّ يهد هدًّا، وإذا كان كذلك بقي بلفظ واحد للجميع، ويتبع ما قبله في إعرابه على أنه نعت له -تقول: (هذا رجل هدّك من رجل) (بالرفع)، و(مررت بامرأة هدك من امرأة) (بالجر) و(أكرمت رجلين هدّك من رجلين) (بالنصب)، كما تقول: (هذا رجل حسبك من رجل) (بالرفع) و(مررت بامرأة حسبك من امرأة) (بالجر)، و(أكرمت رجلين حسبك من رجلين) (بالنصب).

ويُقالُ: (لَهدَّ الرجل) للمدح، بمعنى: (نعمَ)، وذلك إذا أُثني عليه بجَلد وشدَّة، ويقال: (لَهَدَّ الرجلُ!) للتَّعجُّب، بمعنى (ما أجلَدَه!) وفي الحديث: (إن أبا لهبٍ قال: لَهَدَّ ما سَحَركم صاحبُكم!)، أراد التعجُّبَ، واللَّام فيها للتأكيد.

(وفي (الفائق) للزمخشري عند شرح هذا الحديث: إن معناه لنعم ما سحركم. وفي (النهاية) لابن الأثير: إن معناه التعجب، قال: (لهدَّ) كملة يتعجب بها يقال: لهدّ الرجل! أي: ما أجلده، ثم ذكر أنها تكون أيضًا بمعنى (نعمَ) وفي لسان العرب وتاج العروس نحو ذلك، وكونها هنا للتعجب أقرب إلى واقعة الحال، لأن أبا لهب (تبت يداه) إنما يتعجب من مصيرهم وجلدهم على تصديقهم النبي ﷺ في كل ما جاءهم به، حتى زعم أنه قد سحرهم، فكأنه قال: ما أصبركم وما أجلدكم على سحر صاحبكم إياكم).

ومن الأفعال الجامدة (كذَبَ)، التي تُستعمَلُ للإغراء بالشيء والحث عليه، ويرادُ بها الأمر به ولزومهُ وإتيانُهُ، لا الإخبارُ عنه، ومنه قولهم: (كذَبك الأمرُ، وكذَبَ عليك)، يُريدون الإغراءَ به والحملَ على إتيانه، أي: عليكَ به فالزمَهُ وائتهِ، وقولهم: (كذبَك الصَّيدُ) أي: أمنك فَارْمِهِ، وأصلُ المعنى: كذبَ فيما أراكَ

وخدعَكَ ولم يَصدُقك، فلا تُصدِّقه فيما أراك، بل عليك به والزمَه وائته، وقال ابن السِّكِّيت: (تقول للرجل إذا أَمرتهُ بشيءٍ وأَغريتهُ: كذَبَ عليك كذا وكذا، أي: (عليك به، وهي كلمةٌ نادرة) اهـ.

ثم جرى هذا الكلامُ مَجرى الأمر بالشيء والإغراءِ به والحثِّ عليه والحضِّ على لزومه وإتيانه، من غير التفاتٍ إلى أصل المعنى، لأنه جرى مَجرى المثل، والأمثالُ لا يُلاحَظُ فيها أصلُ معناها وما قيلتْ بَسببه، وإنما يُلاحظُ فيها المعنى المجازيُّ الذي نُقِلت إليه وأشرِبتُه.

(وهذا الكلام، إما من قولهم: (كذبته عليه)، أي: أرته ما لا حقيقة له، كما قال الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ؟ أم رأَيْتَ بواسطٍ غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خيالاً[1]

(وإما من قولهم: (كذَب نفسه، وكذبته نفسه)، إذا غرّها أو غرته، وحدثها أو حدثته بالأماني البعيدة والأمور التي يبلغها وسعه ومقدرته. ومنه قيل للنفس: (الكذوب)، وجمعها (كُذُب) -بضمتين- قال الشاعر: (حتى إذا صدقته كُذِبه)، أي: نفوسه، جعل له نفوسًا لتفرّق رأيه وتشتته وانتشاره. وقالوا ضد ذلك: (صدقته نفسه) أي: ثبطته وأضعفت عزيمته كما قال الشاعر:

فأقبَلَ يجري على قَدرِهِ[2] فَلَمَّا دَنَا صَدَقَتْهُ الكَذُوبُ

أي: فلما دنا من الأمر الذي وطد عزيمته عليه ثبطته نفسه وكسرت من همته

---

(١) واسط: بلد بالعراق بناه الحجاج بن يوسف الثقفي (سنة ٨٣ هـ)، وجعله دار الإمارة، وهو الآن أطلال، وهو مذكر منصرف، وقد يؤنث فيمتنع من الصرف، و(الغلس): ظلمة آخر الليل، و(الرباب): اسم امرأة.

(٢) أي: على ما يستطيعه من قوة وعزيمة وهمة ونشاط.

وقال لبيد:

واكْـــذِبِ الـــنَّفْسَ، إذا حَـــدَّثْتَها إنَّ صِـــدْقَ الـــنَّفْسِ يُـــزْرِي بالأمَـــلْ

(والمعنى نشطها وقوها ومَتّنها، ولا تثبطها، فإنك، إن صدقتها، (أي: ثبطتها وفترتها) كان ذلك داعيًا إلى عجزها وكلالها وفتورها، خشية التعب في سبيل ما أنت تريده).

ومن ذلك حديثُ: «فمن احتجمَ، فيومُ الخميس والأحدِ كذَباك»، أي: عليك بهذين اليومين، فاحتجمْ فيهما.

ومنه قولُ أعرابيّ، وقد نظر إلى جمل نِضْو[١]: كذبَ عليك البزْرُ والنَّوى[٢]، وفي رواية: (القَتُّ[٣] والنَّوى)، أي: عليك بهما والزَمهما فإنهما يُسمّنانكَ، وفي حديث عُمَرَ: (شكا إليه عَمْرو بنُ مَعد يكرِبَ، أو غيرهُ، النِّقْرِسَ[٤]، فقال: (كذَب عليك الظهائرُ[٥]) أي: عليك بالمشي فيها، وفي رواية: (كذَب عليك الظواهرُ[٦]) وفي حديث له آخر: إنَّ عَمْرو بنَ مَعد يكرِب شكا إليه المَعَصَ[٧]، فقال: (كذَبَ

---

(١) النضو: المهزول.

(٢) البزر: بكسر الباء، وفتحها ضعيف: كل حب يبذر للنبات، وجمعه بذور: فإن كتبته بالذال فتحت الباء، والنوى: بزر التمر ونحوه، الواحدة نواة.

(٣) القت: بفتح القاف: اليابس من نبات يقال له (الفصفصة) بكسر الفاءين وسكون الصاد الأولى: وهو نبات تعلفه لدواب، حبه كالكرسنة، ولا يسمى فصفصة وهو رطب، فإذا يبس فهو القت.

(٤) النقرس: داء يأخذ في الرِّجل، وقيلَ: هو ورم يحدث في مفاصل القدم وأصابعها.

(٥) الظهائر، جمع ظهيرة: وهي شدة الحر.

(٦) الظواهر: ما أشرف من الأرض وارتفع، وكذلك: أعالي الأودية كما أن البطاح بطنها.

(٧) المعص: بفتحتين وبالعين المهملة: التواء في عصب الرجل، ويروي (المغص) بالغين المعجمة ساكنة، ويجوز تحريكها، وهو وجع في البطن، يقال: مغص -بالمجهول- فهو =

عليك العَسَلُ)، يُريدُ: العَسلانَ، (وهو مشي الذِّئبِ) أي: عليك بسرعة المشي، وفي حديث له غيرِهِ أنهُ قال: (كذَبَ عَليكمُ الحَجُّ، كذب عليكم العُمْرةُ، كذب عليكمُ الجِهادُ، ثلاثةُ أسفارٍ كذبْن عليكم) أي: الزُموا ذلك وعليكم به.

(وهذا كلام يراد به الإغراءُ بالشيء والحث عليه ولزومه، كما قدمناه، وهو خبر في معنى الأمر، كما في قولك: (رحمه الله) أي: اللهم ارحمه، ونحو: (أمكنتك الفرصة، وأمكنك الصيد)، يريد الإغراءُ بهما والأمر بإتيانهما، والمعنى: عليكم بالحج والعمرة والجهاد، فأتوهن، فإنهن واجبات عليكم، قال الزمخشري في (الفائق): (إنها كلمة جرت مجرى المثل في كلامه، ولذلك لم تنصرف، ولزمت طريقة واحدة في كونها فعلاً ماضيًا معلقًا بالمخاطب ليس إلا، وهي في معنى الأمر كقولهم في الدعاء: رحمك الله، والمراد بالكذب الترغيب والبعث من قول العرب: كذبته نفسه: إذا منته الأماني وخيلت من الآمال ما لا يكاد يكون. وذلك ما يرغب الرجل في الأمور، ويبعثه على التعرض لها، ومن ثمة قالوا للنفس (كذوب) اهـ. وقال (الأعلم): العرب تقول: (كذبك التمر واللبن) أي: عليك بهما. وأصل الكذب: الإمكان، وقولك للرجل: (كذبتَ) أي: أمكنت من نفسك وضعفت فلهذا اتسع فأغري به، لأنه متى أغريَ بشيء فقد جعل المغرى به ممكنًا مستطاعًا إن رامه المغري) اهـ. وقال الجوهري: (كذب) معناه هنا: وجب.

وقد ذكرنا لك من قبل ما فيه الكفاية في الكشف عن حقيقة هذا الكلام، فاعتصم به فإنه قول هو القول، فلا غاية وراءَه والله أعلم).

ومن الأفعال الجامدة فِعلاً التَّعجُّبِ وأفعالُ المدْحِ والذَّمّ وسيأتي الكلام عليها.

=

ممغوص، وحينئذاك يكون المراد بالعسل المادة الحلوة المعروفة، ويكون المعنى: عليك بشربه فإنه دواء لذلك.

الفعل المتصرف

الفعلُ المُتصرف: هو ما لم يُشبهِ الحرفَ في الجُمود، أي: في لُزومه طريقةً واحدةً في التعبير؛ لأنه يدُلُّ على حَدث مقترن بزمان. فهو يَقبَل التحوُّلَ من صورة إلى صورة لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة. وهو قسمان:

تامُّ التصرُّف: وهو ما يأتي منه الأفعال الثلاثةُ باطرادٍ، مثل: (كتبَ ويكتُبُ واكتُبْ)، وهو كل الأفعال، إلا قليلاً منها.

ونَاقصُ التَّصرُّفِ: وهو ما يأتي منه فعلانِ فقط إما الماضي والمضارع، مثل: (كادَ يكادُ، وأوشكَ يُوشكُ، وما زالَ وما يزالُ، وما انفكَّ وما ينفكُّ، وما بَرحَ وما يَبرحُ)، وكلُّها من الأفعال الناقصة، وإما المضارع والأمر، نحو (يَدَعُ ودَعْ، ويَذَرُ وذَرْ).

(وقد سمع سماعًا نادرًا الماضي من (يَدَعُ ويذَرُ)، فقالوا: (ودَع ووَذَر)، بوزن (وضع)، إلا أن ذلك شاذ في الاستعمال، لأن العرب كلهم، إلا قليلاً منهم، قد أميت هذه الماضي من لغاتهم، وليس المعنى أنهم لم يتكلَّموا به البتة، بل قد تكلموا به دهرًا طويلاً، ثم أماتوه بإهمالهم استعماله فلما جمع العلماء ما وصل إليهم من لغات العرب وجدوه مماتًا، إلا ما سمع منه سماعًا نادرًا، ومن هذا النادر حديث: (دَعوا الحبشة وما وَدَعوكم)، وقرئ شذوذًا: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ٣]، بتخفيف الدال، وسمع المصدر، من (يدعُ) كحديث: (لينتهينّ أقوام عن ودعهم الجمعات)، أي: عن تركهم إياها، وسمع منها اسم الفاعل واسم المفعول وفي أبيات الشعر: وكل ذلك نادر في الاستعمال.

وذكر السيوطي في (همع الهوامع)، أن (ذر ودع) يعدان في الجوامد، إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر، وهذا غفلة منه (رحمه الله) فإن (يدع) مضارع (دع) مستعمل كثيرًا، وأما المضارع من (ذر) فقد جاء مستفيضًا في أفصح الكلام وأشرفه: وقد أحصيت ما ورد منه في القرآن الكريم، فكان عشرين ونيفًا).

٧- فعلا التعجب

التَّعجُّبُ: هو استعظامُ فعلٍ فاعلٍ ظاهر المزية.

ويكون بألفاظٍ كثيرةٍ، كقوله -تعالى-: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكحديث: «سبحان الله، المؤمن لا يَنْجُس حيًّا ولا ميِّتًا»، ونحو: (للهِ دَرُّهُ فارسًا! ولله أنت!) ونحو: (يالك من رجل! وحَسْبُكَ بخالدٍ رجلاً ونحو ذلك).

وكلُّ ذلك إنما يُفهمُ من قرينة الكلام، لا بأصل الوضع، والذي يُفهم التعجُّبَ بصيغته الموضوعةِ للتعجب، إنما هو (فعلا للتعجب).

وهُما صيغتانِ للتعجب من الشيءِ ويكونان على وزن: (ما أفعل) و(أفعِلْ بـ) نحو: (ما أحسنَ العِلم! وأقبحْ بالجهل!).

وتُسمى الصيغةُ الأولى (فعل التعجب الأوَّل)، والصيغةُ الثانيةُ (فعل التعجبِ الثاني)، وهما فعلان ماضيان، وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر، وليست بفعل أمرٍ.

ومَدلولُ كلا الفعلين واحدٌ، وهو إنشاءُ التعجُّب.

شروط صوغهما

فعلا التعجُّب، كاسم التفضيل، لا يُصاغان إلى من فعلٍ ثلاثي الأحرف مُثبتٍ، متصرّفٍ، معلومٍ، تامٍّ، قابلٍ للتفضيل، لا تأتي الصفة المُشبَّهةُ منه على وزن (أفعلَ).

فلا يُبنيان مما لا فعل له، كالصخر والحمار ونحوهما، وشذّ قولهم، (ما أرجله!) فقد بنوه من الرجولية[1] ولا فعلَ لها، ولا من غير الثلاثي المجرد، وشذَّ

---

(١) الرجولية (بضم الراء وفتحها) والرجولة (بضمها) اسم معنى من الرجل، ويراد به الصفة التي من شأنه أن يكون متصفًا بها.

قولهم، ما أعطاه للدراهم! وما أولاه للمعروف! بنوهما من (أعطى وأولى) وهما رباعيًّا الأحرف، وقولهم: (ما أتقاه! وما أملأ القربة! وما أخصره!) بنوها من (التقى، وامتلاء، واختُصر)، وهي خماسية الأحرف، وفي اختصر (بالبناء للمجهول) شذوذ وهو أنه فعل مجهول.

وكذلك لا يبنيان من فعل منفي، خشية التباس النفي بالإثبات، ولا من فعل مجهول، خشية التباس الفاعلية بالمفعولية. لأنك إن بنيته من (نُصر) المجهول، فقلت: (ما أنصره!) التمس الأمر على السامع، فلا يدري أتتعجب من نصره أم من منصوريته، فإن أمن اللبس بأن كان الفعل مما لا يرد إلا مجهولاً، نحو: (زُهِي علينا، وعُنيت بالأمر) جاز التعجب به على الأصح، فتقول: (ما أزهاه علينا، وما أعناه بالأمر!) ولا يبنيان من فعل ناقص، ككان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وأما قولهم: (ما أصبح أبرَدَها! وما أمسى أدفأها!) ففعل التعجب إنما هو أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان، كما تزاد (كان) بين (ما) وفعل التعجب، كما سيأتي. غير أن زيادتهما نادرة، وزيادتها كثيرة، ولا يبنيان مما لا يقبل المفاضلة، كمات وفني، إلا أن يراد بمات معنى البلادة، فيجوز نحو: (ما أموت قلبه!) ولا مما تأتي الصفة المشبهة منه على وزن (أفعلَ) كأحمرَ وأعرجَ وأكْحل وأشيب وشذ قولهم: (ما أهوجه، وما أحمقه وما أرعنه! لأن الصفة منها هي: أهوج وأحمق وأرعن).

وإذا أردتَ صوْغَ فِعلي التعجب مما لم يستوف الشروط، أتيت بمصدره منصوبًا بعد (أشدَّ) أو (أكثر) ونحوهما، ومجرورًا بالباء الزائدة بعد (أشدِدْ) أو (أكثِرْ) ونحوهما، تقول: (ما أَشدَّ إيمانَه، أو ابتهاجَهُ، أو سوادَ عينيه!)، وتقول: (أَبْلِغ بعورِه، أو كحلِه، أو اجتهاده!).

صيغة (ما أفعله!)

يَلي صيغَة (ما أفعلَ) في التعجُّب المُتعجَّبُ منه منصوبًا على المفعولية لأفعل.

والهمزةُ في (ما أفعلَ) للتَّعدية، فمعنى قولك: (ما أجملَ الفضيلةَ)، شيءٌ جعلها جميلةً، كما تقولُ: (أمرٌ أقعدَهُ وأقامه!)، تريدُ أنَّ قُعودَه وقيامَهُ لم يكونا إلَّا لأمرٍ، ثمَّ حُملَ الكلَامُ على معنى التعجب، فجرى مَجرى المَثل، فلزِمَ طريقًا واحدةً في التعبير. و(ما) اسمٌ نكرةٌ تامةٌ بمعنى (شيءٌ)، وقيلَ: هي (ما) الاستفهاميةُ خرجت عن معناها إلى معنى التعجب.

(وعلى كلٍّ فهي في موضع رفع على الابتداء، وجاز الابتداء بها مع أنها نكرة، لتضمنها معنى التعجب، والفعل بعدها فعل ماض للتعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا يعود إليها. والمنصوب مفعوله، والجملة في محل رفع المبتدأ الذي هو (ما).

و(ما) النكرة التامة، هي التي تكون مكتفية بنفسها، فلا تحتاج أي صلة أو صفة، نحو: (أكرم رجلاً ما)، ومنه المثل: (لأمر ما جدع قصير أنفه)، ومنها (ما) قبل فعل التعجب.

فإن احتاجت (ما) إلى جملة توصل بها فهي معرفة موصولة، نحو: (افعل ما تراه خيرًا): وإن احتاجت إلى ما توصف به من مفرد أو جملة، فهي نكرة موصوفة، نحو: (اعمل ما نافعًا للأمة) أي: شيئًا نافعًا لها، ونحو: (اعمل ما من الأمور ينفع)، أي: (شيئًا من الأمور نافعًا)، فجملة (ينفع) في موضع نصب نعت لما.

وسيأتي القول على الموصولية والموصوفية مبسوطًا في الكلام على الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام).

وتُزادُ (كان) كثيرًا بين (ما) وفعلِ التعجب، نحو: (ما (كان) أعدَلَ عُمَرَ!) ومنهُ قولُ الشاعر:

مـا (كـان) أَسْـعَدَ مَـنْ أجابـكَ آخِـذًا ... بِهُـداكَ، مُجتَنِبًـا هَـوًى وعِنـادا

وقول الآخر:

حَجَبَتْ تَحِيَّتَهَا، فقلت لصاحبي: ما كانَ أكثرها لنا وأقلّها!

(فكان: تامة رافعة ما بعدها على الفاعلية و(ما): مصدرية والفعل بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به لفعل التعجب والمصدر المؤول هو المتعجب منه فإن أردت الاستقبال قلت: (ما أحسن ما يكون البدر ليلة الغد).

صيغة (أفعل به!)

كما يلي المُتعجَّبُ منهُ صيغةَ (ما أفعَلَ)، منصوبًا على المفعولية، يلي صيغة (أَفْعِلْ) المُتعجَّبُ منه، مجرورًا بباءٍ زائدةٍ لفظًا، مرفوعًا على الفاعلية مَحلاً.

ويبقى الفعل بلفظ واحد للجميع، تقول: (يا رجلُ أكرمْ بسعادَ! ويا رجلان ويا امرأتان أكرمْ بها! ويا رجالُ أكرمْ بها ويا نساء أكرِم بها!).

فقولُك: (أقبح بالجهل) أصله: (أقبحَ الجهلُ) أي: صار ذا قُبحٍ، فالهمزةُ للصَّيرورة، كما قالوا: (أغدَّ البعير)، أي صار ذا غُدَّةٍ[1]. ثم أُخرِجَ عن لفظ الخبر إلى لفظ الأمر، لإفادة التعجُّب، كما أُخرِجَ الأمر بمعنى الدعاءِ عن لفظه إلى لفظ الخبر في قولهم: (رحمه الله، ويرحمك الله).

والباء هنا زائدة في الفاعل، كما في: (كفى بالله شهيدًا)، وذلك أنه لما غُيِّرتْ صورة الماضي إلى الأمر لإرادة التعجب، قَبُحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسنادًا صريحًا فزيدت الباءُ في (أكرمْ) زيادةً مُلتزمةً، ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظًا، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وزيادتُها هنا بخلافها في فاعل (كفى) فهي غيرُ مُلتزمةٍ فيه، فيجوز حذفها، كما قال الشاعر:

---

(١) الغدّة: قطعة لحم صلبة تحدث عن داء بين الجلد واللحم.

عُمَيْـــرَةَ ودِّعْ، إنْ تَجَهَّـــزْتَ غاديًـــا كفـى الـشَّيْبُ والإسـلامُ لِلمَـرْءِ ناهيًـا

(وأما إعراب: (أقبح بالجهل، فأقبح: فعل ماض، جاء على صيغة الأمر، لإنشاء التعجب، وهو مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذي اقتضته صيغة الأمر، والباء: حرف جر زائد، والجاهل: فاعل (أقبح) وهو مجرور لفظًا بالباء الزائدة، مرفوع محلاً لأنه فاعل).

وقال الزمخشري في (المفصل) في قولهم: (أكرم بزيد): (إنه لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا)، أي: بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة -مثلها في قوله -تعالى-: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ للتأكيد والاختصاص أو هو أمر بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: (يا رجلان أكرم بزيد ويا رجال أكرم بزيد) اهـ.

فعلى هذا فمجرور الباء في موضع المفعول به لأنه في موضع الفاعل ويكون فاعل (أكرم) مستترًا تقديره أنت مثله في كل أمر للواحد وما هذا ببعيد، وهو قول جماعة من العلماء غير الزمخشري كالفراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف.

(وثمرة الخلاف بين جعله أمرًا صورة ماضيًا حقيقة وجعله أمرًا صورة وحقيقة أنه لو اضطرّ شاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتوجب منه لزمه أن ينصب ما بعدها على رأي الفراء ومن تابعه لأنه مفعول به وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل).

ولا يجوزُ حذفُ الباءِ الداخلة على المُتعجَّب منه في نحو قولك: (أجملْ بالفضيلة!)، وإن كانت زائدةً، لأنّ زيادتها مُلتزِمةٌ، كما قدّمنا، إلا أن تكون قبل (أنْ وأنَّ)، فيجوز حذفُها، لاطِّراد حذف حرف الجرّ قبلهما، كقول الشاعر:

وقـــال نَـبيُّ المُـــسْلمين: تَقَـــدَّموا وأحِـــبَّ إلينـــا أن يكـــون المُقَـــدما

أي: أحببْ إلينا بأن يكون المُقدَّم.

أحكام فعلي التعجب

١- لا يكون المُتعجَّبُ منه (منصوبًا كان، أو مجرورًا بالباءِ الزائدة) إلا معرفةً أو نكِرةً مُختصَّة، لتحصُّل الفائدةُ المطلوبة، وهي التعجب من حال شخصٍ مخصوص فلا يُقالُ: (ما أحسن رجلاً!)، (ولا أحسنْ بقائم)، لعدم الفائدة، فإن قلت: (ما أحسن رجلاً يفعلُ الخير!) و(أحسنْ بقائمٍ بالواجب!) جاز، لحصول الفائدة.

٢- يجوز حذفُ المُتعجَّب منه -وهو المنصوب بعد (ما أفعلَ)، والمجرورُ بالباء بعد (أفعل)- إن كان الكلام واضحًا بدونه، فالأول كقوله:

جـزى اللهُ عـني، والجـزاءُ بفـضله، ربيعـةَ خَـيرًا، مـا أعَـفَّ وأكْرمـا[1]

أي: (ما أعفَّهم! وما أكرمهم!) والثاني كقوله -تعالى-: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، أي: أبصرْ بهمْ!، وقول الشاعر:

أعـزِزْ بنـا وأكـفِ! إن دُعينـا يومًـا إلى نُـصْرةِ مَـنْ يَلينـا

أي: وأكفِ بنا! والمعنى: ما أعزَّنا! وما أكفأنا لهذا الأمر![2].

ويُشترَطُ في حذفه بعد (أفعِلْ) أن يكون معطوفًا على أفعِلْ آخرَ مذكورٍ معه مِثل ذلك المحذوف، كما رأيتَ في الآية الكريمة والبيت، ولا يجوز حذفه إن لم يكن كذلك، وشذَّ قول الشاعر:

فَـذلك إن يَلْـقَ الْمَنِيَّـةَ يَلْقَهـا حَمِيـدًا، وإنْ يَـسْتَغْنِ يومًـا فَأَجْـدرِ[3]

---

(١) البيت ينسب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-. وربيعة: مفعول جزى الأول. وخيرًا مفعوله الثاني، وجملة (الجزاء بفضله) من المبتدأ والخبر معترضة بين الفعل ومفعوله.

(٢) فهو من الكفاية، أي: إن فينا الكفاية للقيام بذلك.

(٣) البيت لعروة بن الورد المشهور بعروة الصعاليك، وهو شاعر مضري من شعراء الجاهلية، وفارس مشهور من فرسانها، وصعلوك من صعاليكها المعدودين المقدمين الأجواد، ولقب =

أي: فأجدِرْ به أن يستغنيَ!

٣- إذا بُنيَ (فِعْلا التعجب) من مُعتلِّ العين، وجب تصحيح عينهما، فلا يجوز إعلالها، نحو: (ما أطوَلَهُ! وأطوِلْ به!).

وكذلك يجبُ فكُّ الإدغام في أَفعلْ، نحو: (أعزِزْ علينا بأن تفارقنَا!) و(أشدِدْ بسوادِ عينه!).

٤- لا يُتصرَّفُ في الجملة التعجّبية بتقديم ولا تأخيرٍ ولا فصل، إلا الفصلَ بين فعلِ التعجُّب والمتعجَّب منه بالظَّرف، أو المجرور بحرف الجرّ (بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب[1])، أو النداء، فالفصل بها جائز، فالفصلُ بالظرف نحو أن تقول: (ما أجملَ ليلةَ التَّمَ البدر!) ونحو قول الشاعر:

أُقيمُ بدارِ الحَزْمِ، ما دامَ حَزْمُها ... وأحرِ إذا حالتْ، بأن أتحوَّلا[2]

والفصلُ بالجارَّ والمجرور نحو: (أحسنْ بالرجلِ أن يصدُقَ! وما أقبح أن يَكذِبَ!) ومنه: وأحببْ إلينا أن يكونَ المُقدَّما)، وقول الآخر:

خَليلَيَّ، ما أَحْرَى بذِي اللبِّ أن يُرى ... صَبورًا! ولكنْ لا سَبيلَ إلى الصَّبْر

=

بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم ورزقه إياهم مما يغنمه، يصف بهذا البيت صعلوكًا، ومعنى البيت: إن هذا الصعلوك إن أقدم على ما يروم فلقي الموت لقيه محمودًا، وإن نجح فاستغنى كان خليقًا به ذلك، وجديرًا بأن ينال ما يروم والصعلوك الفقير. وصعاليك العرب: ذؤبانهم أي: لصوصهم والشذاذ منهم.

(١) فإن كان الظرف أو المجرور بحرف الجر غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما فلا يقال: (ما أحسن بمعروف آمرًا) ولا (ما أحسن عندك ثباتًا).

(٢) الظرف في هذا البيت هو (إذا)، وهو هنا ظرف محض لم يتضمن معنى الشرط، وهو متعلق بأحر.

وقولُ عَمْرِو بن مَعد يكرب نَثْرًا: للهِ دَرُّ بني سُلَيم! ما أحسنَ في الهيجاء لِقَاءَها! وأكرمَ في اللزَّبات[١] عَطاءها! وأثبت في المَكرمات بَقاءها!).

والفصلُ بالنداءِ كقولِ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: (أعزِزْ عليَّ، أبا اليَقظانِ، أن أراك صريعًا مُجدَّلا[٢]!).

٥- إن تَعلَّق بفعلي التعجب مجرور هو فاعلٌ في المعنى، جُر بإلى نحو: (ما أحبَّ زُهيرًا إلى أبيه[٣])، ونحو: (ما أبغضَ الخائن إليَّ[٤])، ولا يكونُ هذا إلى إذا دلَّ فعلُ التعجب على حُبٍّ أو بُغضٍ[٥]، كما رأيت.

فإن كان في المعنى مفعولاً، وكان فعلُ التعجب في الأصل مُتعديًا بنفسه، غير دالٍّ على عِلْمٍ أو جهلٍ، جُرَّ باللَّام نحو: (ما أحب زُهَيرًا لأبيه! وما أبغضَني للخائن! وما أكسَبني للخير!).

فإن دلَّ على علمٍ أو جهلٍ جرَرْتَ المفعول بالباءِ: نحو: (ما أعرفني بالحقِّ! وما أجهلَهُ بالصدق! وما أبصَرك بمواقع الصواب! وما أعلمَهُ بطُرقِ السَّدادِ!).

---

(١) اللزبات: الشدائد.

(٢) يريد: عمار بن ياسر -رضي الله عنه-، لما رآه مقتولاً، ومعنى (مجدلاً): مطروحًا على الجدالة (بفتح الجيم) وهي الأرض، وهذا الكلام من أمير الفصحاء يرد على منع الفصل بالنداء.

(٣) فالأب: هو الفاعل المحب، وزهيرًا: هو المفعول المحبوب، فإذن أردت العكس جررته باللام فقلت: (ما أحب زهيرًا لأبيه) فيكون زهيرًا هو المحب والأب هو المحبوب.

(٤) فالمتكلم هو الفاعل المبغض، والخائن هو المفعول المبغض، فإن أردت العكس جررته باللام فقلت: (ما أبغض الخائن لي) فيكون الخائن هو الفاعل والمتكلم هو المفعول.

(٥) أي: إن كان معناه يقرب من معنى الحب: كالود والمقت، أو معنى البغض: كالمقت والقلي والكراهة والشنآن.

وإن كان فعلُ التعجب في الأصل مُتعدِّيًا بحرف جر، جرَرتَ مفعولهُ بما كان يَتعدّى به من حرفٍ، نحو: (ما أغضبني على الخائن! وما أرضاني عن الأمين! وما أمسكني بالصدق، وما أكثرَ إذعاني للحقّ).

٦- وقد وَرَدَ تصغيرُ (ما أفعل) شُذوذًا، وهو فعلٌ لا يُصغّرُ، لأنَّ التصغير من خصائص الأسماءِ، غير أنه لما أشبهَ اسم التفضيل وزنًا وأصلاً ودلالةً على المبالغة، سهّل عليهم ذلك، كقوله:

يـا مـا أُمَـيْلَحَ غِزْلانًـا، شَـدَنَّ، لنـا ... مِـنْ هؤُلَيّـائِكُنَّ الـضّالِ والسَّمُرِ[1]

قالوا: (ولم يُسْمعُ إلا في ما أملحَ، وما أحسن)، غير أنه يجوز القياسُ على هذا الشُّذوذ، إذا أريدَ به من التعجب التَّجنُّبُ كما رأيت في البيت، وعليه يجوز أن تقول: ما أُحَيلاهُ! وما أُدَيّناهُ إلى قبلي! وما أُطَيرِف حديثه! وما أُظَيرِفَ مجلسه!).

٨- أفعال المدح والذم

أفعال المدح هي: (نعْمَ وحبّ وحبّذا).

وأفعال الذمِّ هي: (بئس وساء ولا حبّذا).

وهي أفعالٌ لإنشاءِ المدح أو الذم فجُملها إنشائيَّةٌ غير طلبية، لا خبريّة، ولا بُدَّ لها من مخصوصٍ بالمدح أو الذم.

(فإن قلت: نعم الرجل خالد، وبئس الرجل فلان)، فالمخصوص بالمدح هو

---

(١) شدن: النون الثانية ضمير جمع مؤنث، يقال: شدن الظبي: إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه: و(لنا) جارٌّ ومجرور في موضع نصب نعت لغزلانا، وأصل التركيب: يا أميلح غزلانًا لنا شدن، وقوله: من هؤليائكن: متعلق بأملح: وهو مصغر هؤلاء و(الضال): شجر السدر البري، و(السمر) بفتح السين وضم الميم: شجر الطلح وهو من أشجار البادية، والطلح المذكور في قوله -تعالى-: ﴿ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾ [الواقعة: ٢٩] هو الموز.

(خالد)، والمخصوص بالذم هو (زيد).

وهي غير محتاجة إلى التصرف، للزومها أسلوبًا واحدًا في التعبير، لأنها تدل على الحدث المتطلب للزمان، حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة، فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان.

حبذا وحب ولا حبذا

حَبَّذا وحَبَّ: فعلان لإنشاءِ المدح.

فأما (حبّذا) فهي مُركبةٌ من (حَبَّ) و(ذا) الإشارية، نحو: (حبذا رجلاً خالدٌ).

(فحبّ: فعل ماضي، و(ذا) اسم إشارة فاعله، ورجلاً: تمييز لذا رافع إبهامه، وخالد: مبتدأ مرفوع مؤخر، خبره جملة (حبذا) مقدمة عليه).

ولا يتقدم عليها المخصوصُ بالمدح، ولا التمييزُ، فلا يُقالُ: (خالدٌ حبّذا رجلاً) ولا (رجلاً حبّذا خالدٌ).

أما تقديم التمييز على المخصوص بالمدح فجائزٌ، كما رأيت، بل هو الأولى، ومنه قول الشاعر:

ألا حبَّذا قومًا سُلَيْمٌ، فإنهم ... وفَوْا، وتَواصَوْا بالإعانةِ والصَّبْر

ويجوزُ أن يكون بعدهُ، كقول الآخر:

حبَّذا الصَّبْرُ شِيمَةً لا مَريءٍ رامَ ... مُباراةَ مُولَعٍ بالْمَغاني[1]

و(ذا) في (حبذا) تَلتزم الإفرادَ والتذكيرَ في جميع أحوالها، وإن كان المخصوصُ بخلاف ذلك. قال الشاعر:

---

(١) المغاني: جمع مغنى، وهو المنزل للذي أقام به أهله ثم ارتحلوا، من غني بالمكان إذا أقام فيه.

يـا حَبَّـذا جَبَـلُ الرَّيَّـانِ مـن جَبَـلٍ وحَبَّـذا سـاكِنُ الرَّيَّـانِ، مَـنْ كانـا
وحَبَّـذا نَفَحـاتٌ مِـن يَمانِيَـةٍ تأتِيـكَ مـن قِبَـلِ الرَّيَّـانِ أحيانًـا

فذا: مفردٌ مذكر، والمخصوصُ -وهو (النَّفَحات)- جمعٌ مؤنث، وقال الآخر:

حبَّـذا أنتُمـا خَلِيلَـيَّ إنْ لم تعْـذُلاني في دَمْعِـيَ المُهـراق[1]

فالمخصوص هنا مثنى، و(ذا) مفرد، وقال غيره: ألا حبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ، فذا: مذكر، وهند: مؤنث.

وقد تدخلُ (لا) على (حبذا) فتكون مثلَ: (بئس) في إفادة الذَّم كقول الشاعر:

ألا حَبَّـذا عـاذري في الهَـوى ولا حَبَّـذا الجاهـلُ العـاذل

وقول الآخر:

ألا حَبَّـذا أهـلُ المَـلا، غـيرَ أنَّـهُ إذا ذُكِـرَتْ هِنْـدُ فـلا حَبَّـذا هِيـا[2]

ولا يجوز أن تدخلَ على مخصوص (حبَّذا) نواسخ المبتدأ والخبر، وهي: (كان

---

(١) المهراق المسفوح المصبوب: من هراق الماء إذا أراقه وصبه.

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة لكنزة أم شملة بن برد المنقري، قالت ذلك مية صاحبة ذي الرمة، وبعده:

على وجه مي مسحة من ملاحة وتحت الثياب الخزي لو كان باديا
ألم تر أن الماء يخلف طعمه وإن كان لون الماء في العين صافيا
إذا ما أتاه وارد من ضرورة تولى بأضعاف الذي جاء ظاميا
كذلك مي في الثياب إذا بدت وأثوابها يخفين منها المخازيا

تريد أن لا قيمة لجمال الظاهر إن لم يجمل الباطن، و(يخلف): يتغير، وهو من باب (دخل) من خلف(الفم والماء خلوفًا) إذا تغير طعمهما.

وأخواتُها، وظنَّ وأخواتُها، وإنَّ وأخواتها)، فلا يقال (حبَّذا رجلاً كان خالدٌ)، و(لا حبَّذا رجلاً ظننتُ سعيدًا).

ويجوز حذفُ مخصوصها إن عُلم: كأن تُسأل عن خالدٍ مثلاً، فتقول: (حبَّذا رجلاً) أي: حبَّذا رجل هو، أي: خالدٌ، ومنه قول الشاعر:

ألا حبَّذا، لَوْلا الحَياءُ، وربَّما ... مَنَحْتُ الهَوى ما لَيْسَ بالمتقارِبِ(١)

وأما (حبَّ) ففاعله هو المخصوص بالمدح، نحو: (حبَّ زُهيرٌ رجلاً)، وقد يُجرُّ بباءٍ زائدة، نحو: حبَّ به عاملاً، ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ أقتلوها عنكم بمزاجها ... فقلتُ: وحبَّ به مقتولة حينَ تُقتَلُ(٢)

وأصله: (حَبُبَ) بضم الباء، بمعنى: صار محبوبًا، ولذا يجوز أن يقالَ فيه: (حُبَّ)، بضمِّ الحاءِ، بنقلِ حركة الباءِ إلى الحاءِ وهو كثيرٌ في الاستعمال.

نِعْمَ وبِئْسَ وساءَ

نعم: فعلٌ لإنشاء المدح، وبئس وساءَ: فعلان لإنشاءِ الذَّم.

---

(١) أي: حبَّذا حالي معك، أو المعنى: حبذا خلع العذار في هواك، لولا الحياء يمنعني ذلك، ويحول دوني ودونك، فالحياء مبتدأ، خبره محذوف تقديره (يمنعني)، ، وقيل: إن التقدير: ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أني أستحي أن أذكرهن، غير أن ما قبل هذا البيت يدل على ما ذكرناه، وهو قوله:

هويتك، حتى كاد يقتلني الهوى ... وزرتك، حتى لامني كل صاحب

وحتى رأى مني أعاديك رقة ... عليك، ولولا أنت ما لان جانبي

وقوله: ما ليس بالمتقارب، قد وضع فيه (ما) التي لغير العاقل موضع (من)، ويروى أيضًا: من ليس بالمتقارب، يريد أنه ربما أحب من لا يطمع في قربه.

(٢) اقتلوها: اكسروا سورتها وحدتها بمزجها بالماء، والضمير للخمر و(حين تقتل) أي: تمزج بالماء، من قتل الخمر: إذا خلطها بالماء لإضعاف تأثيرها.

(قال في (المختار): (نعم: منقول من نعم فلان بفتح النون وكسر العين)، إذا أصاب النعمة، وبئس: (منقول من بَئِسَ، بفتح الباء وكسر الهمزة) إذا أصاب بؤسًا فنُقلا إلى المدح والذم- فشابها الحروف، (فلم يتصرفا) اهـ[1]. وأما (ساء) فهو منقول من (ساء يسوء سواء) (بفتح السين في المصدر): إذا قبح، تقول: (ساء عمله، وساءت سيرته). ثم نقل إلى الذم، فلم تنصرف كما تنصرف (بئس)).

وفي (نِعْمَ وبِئْسَ)، أربعُ لغاتٍ: (نِعْمَ وبِئْس) بكسر فسكونٍ -وهي أفصحهُنَّ، وهي لغةُ القرآن الكريم، ثمَّ: (نِعِمَ وبِئِسَ) -بكسر أوَّلهما وثانيهما-. غير أنَّ الغالبَ في (نِعمَ) أن يجيء بعدهُ (ما)، كقوله -تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٥٨]، ثم (نَعْمَ وبأس بفتحٍ فسكونٍ)- ثم: (نَعِم وبَئِسَ)، -بفتح فكسرٍ- وهي الأصلُ فيهما.

ولا بُدَّ لهذه الأفعال من شيئين: فاعل ومخصوصٍ بالمدح أو الذَّم نحو: (نِعْمَ الرجلُ زُهَيرٌ). فالرجلُ هو الفاعلُ والمخصوصُ بالمدح هو زهيرٌ.

أحكام فاعل هذه الأفعال

فاعلُ هذه الأفعالِ نوعانِ:

الأوَّل: اسمٌ ظاهرٌ مُعرَّفٌ بال الجِنسيَّةِ، التي تُفيد الاستغراق (أي: شُمولَ الجِنس) حقيقةً، أو اسمٌ مُضافٌ إلى ما اقترنَ بهان، أو مُضافٌ إلى اسمٍ أضيفَ إلى مُقترنٍ بها.

فالأولُ نحوُ: (نِعْمَ التلميذُ زهيرٌ) و(بئس الشراب الخمرُ)، والثاني نحو: (وَلَنِعْمَ دارُ المتَّقينَ)، و(بئسَ مثوى المُتكبِّرينَ)، والثالثُ نحو: (نِعْمَ حكيمُ شُعراءِ الجاهليةِ

---

(١) اهـ: اصطلاح انتهاء النقل عن جملة أو نص من غير الكتاب، وهنا تعني انتهاء الكلام المنقول عن كتاب (مختار الصحاح).

زهيرٌ)، ومنه قول الشاعر:

فنِعْمَ ابنُ أُختِ القومِ، غيرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ، حُسامٌ مُفْرَدٌ من حمائلِ[1]

(والحق أن (ال)، التي تسبق فاعل هذه الأفعال، للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، كما قدَّمنا، فهي مقيدة للإحاطة والشمول حقيقة لا مجازًا، فيكون الجنس كله ممدوحًا أو مذمومًا، والمخصوص مندرج تحت الجنس، فيشمله المدح أو الذم، فإذا قلت: (نعم الرجل زهير) فالمدح قد وقع أولاً على جنس الرجل كله على سبيل الشمول حقيقة، ثم على سبيل المخصوص بالمدح، وهو زهير، فيكون المخصوص قد مُدح مرتين: مرة مع غيره، لدخوله في عموم الجنس، لأنه فرد من أفراد ذلك الجنس، ومرة على سبيل التخصيص، لأنه قد خص بالذكر، ولذلك يسمى المخصوص.

والغرض من جعلها للاستغراق والشمول على سبيل الحقيقة هو المبالغة في إثبات المدح للممدوح والذم للمذموم، بجعلك المدح والذم للجنس، الذي هو المخصوص فرد منه، ثم يأتي المخصوص مبينًا المدار من الإجمال في مدح الجنس على سبيل الحقيقة.

ولك أن تجعل (ال) هذه للاستغراق لا على سبيل الحقيقة، بل على سبيل المجاز مدعيًا أن هذا المخصوص هو جميع الجنس لجمعه ما تفرَّق في غيره من الكمالات أو النقائص فإن قلت: (نعم الرجل زهير)، فقد جعلت زهيرًا هو جميع الجنس مبالغة، لاستغراقه جميع كمالاته، ولم تقصد من ذلك إلا مدحه، ونظير ذلك أن تقول:

---

(١) البيت لأبي طالب (عم النبي ﷺ) من لاميته المشهورة. وهي تبلغ اثنين وثمانين بيتًا، و(الحمائل) جمع حمالة، وهي علاقة السيف، و(حسام) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وقد جعله العيني في شرح الشواهد الكبرى نعتًا لزهير، وهذا سبق قلم منه (رحمه الله) لأن زهيرًا معرفة، وحسام نكرة، والنكرة لا توصف بها المعرفة.

(أنت الرجل)، أي: اجتمعت فيك كل صفات الرجل.

وقد يقومُ الاسمُ الموصولُ، إذا أريدَ به الجنسُ لا العَهدُ مقام المُعرَّف بال الجنسيَّةِ، فيكون فاعلاً لهذه الأفعال، كما تكون هي، نحو: (نِعْم الذي يفعلُ الخيرَ زهيرٌ) و(بئسَ من يخون أمتهُ فُلانٌ).

(فإن الاسم الموصول، إذا لم يرد به المهد، بل أريد به العموم، أشبه المقترن بال الجنسية فيصيحُ أن تسند إليه هذه الأفعال، كما تسند إلى المقترن بال الجنسية).

الثاني: أن يكون فاعلُها ضميرًا مستترًا مُفسّرًا بنكرة منصوبة على التَّمييز، واجبة التأخير عن الفعل والتقديم على الممدوح أو المذموم، مطابقةٍ لهما إفرادًا وتَثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذَّم مرفوعًا على الابتداء، والجملةُ قبلَه خبرُهُ، نحو: (نِعْمَ رجلاً زهيرٌ).

والتمييزُ هنا مُحَوَّلٌ عن فاعلٍ مُقترنٍ بـ(الْ)، لذا يجوز تحويلُه إلى فاعلٍ مُقترنٍ بها، فتقول: (نعم الرجلُ زهيرٌ).

وقد تكون النكرةُ كلمة (ما) -التي هي اسمٌ نكرة بمعنى (شيء)- فتكون في موضع نصبٍ على التمييز، على ما اختارَهُ المُحققون من النُّحاة، وهو أقربُ الأقوال فيها، سواءٌ أُتليتْ باسمٍ، نحو: (نعمَّا التَّقوى)[1]، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ[2] ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أم تُليت بجملةٍ فعليَّةٍ، كقوله -تعالى-: ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ[3] ﴾ [النساء: ٥٨]، أم لم تُتْل بشيءٍ نحو: (أكرمته إكرامًا[1]).

---

(١) أي: نعم شيئًا التقوى.

(٢) أي: نعم شيئًا هي، أي الصدقات، والمعنى: فنعم شيئًا إبداؤها.

(٣) أي: نعم شيئًا يعظكم به، والمخصوص هنا محذوف، وجملة يعظكم به نعت له، والتقدير: نعم شيئًا يعظكم به.

ومتى كان فاعلها ضميرًا وجبَ فيه ثلاثةُ أشياء:

الأول والثاني: إفرادُه واستتارُه، كما رأيت، فلا يجوز إبرازُه في تثنيةٍ ولا جمع، استغناءً عنه بتثنية تمييزه أو جمعه، سواءٌ أتأخرَ المخصوص أم تقدَّم، فلا يقالُ: (نِعما رجلين خالدٌ وسعيدٌ)، ولا (خالدٌ وسعيدٌ نِعما رجلين).

الثالث: وجوبُ أن يُفسّرَهُ اسمٌ نكرةٌ يُذكرُ بعده منصوبًا على التمييز كما قدّمنا.

وإذا كان الفاعلُ مُؤنثًا جازَ أن تلحق الفعلَ تاءُ التأنيث، سواءٌ أكان مُظهَرًا، نحو: (نِعْمت المرأة فاطمةُ)، وجاز أن لا تلحقه هذه التاءُ استغناء عنها بتأنيث التمييز المُفسّر، ذهابًا إلى أن هذه الأفعالَ لما أشبهت الحرف في الجمود لزمت طريقة واحدةً في التعبير، فتقول: (نعمَ المرأةُ فاطمةُ، ونعمَ امرأةً فاطمةُ)، ومنه قول الشاعر:

تَقولُ عِرسي، وهي لي عَوْمَرهْ: بِئس امرأً، وإنّني بِئسَ المَرَهْ[٢]

وقول الآخر:

نِعْمَ الفتاةُ فَتاةٌ هِنْدُ، لَوْ بَذَلتْ رَدَّ التَّحيةِ نُطْقًا، أو بإيماءِ

وكذا، إذا كان المخصوصُ مؤنثًا، يجوز تذكير الفعلِ وتأنيثُهُ، وإن كان الفاعلُ مُذكرًا، فتقولُ: (بئسَ -أو بِئستِ- الشَّراب الخَمرُ) و(نِعمَ أو -نِعمتِ- الثّوابُ الجنّة)، وعليه قول الشاعر:

نِعْمَتْ جزاءُ المُتّقينَ الجنَّه دارُ الأمانِ والمُنى والمِنَّهْ

=

(١) أي: نعم شيئًا هو، أي: الإكرام، والمخصوص هنا أيضًا محذوف، وهو ضمير الإكرام.

(٢) العروس: الزوجة، و(لي) هنا بمعنى معي، (والعومرة): الصياح والصخب والاختلاط والجلبة، يقال منه: عومر القوم: إذا صاحوا وصخبوا واختلطوا، وعومر فلان القوم: إذا جمعهم وحبسهم في مكان ما، و(المره): المرأة، وهي مخففة عنها.

أحكام المخصوص بالمدح والذم

لا يجوز أن يكون المخصوصُ بالمدح أو الذَّم إلا معرفةً، كما رأيتَ في الأمثلة المتقدمة، أو نكرةً مُفيدةً، نحو: (نِعمَ الرجله رجلٌ يُحاسب نفسهُ). ولا يقال: (نِعم العاملُ رجل)، لعَدم الفائدة.

وهذا المخصوصُ مرفوعٌ أبدًا، إما على الابتداء، والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ.

وإما على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوبًا، لا يجوزُ ذكرُهُ، ويكونُ التقديرُ في قولك: (نِعمَ الرجلُ زهيرٌ)، (نِعمَ الرجلُ هو زهيرٌ).

(والكلام حينئذ يكون كأنه جواب لسائل سأل: (من هو؟) حين قلت: (نعم الرجل)، فقلت مجيبًا: (زهير)، أي: هو زهير، ولا يجوز ذكر هذا المبتدأ. لأنه أحد المواضع التي يجب فيها حذفه، كما ستعلم في الجزء الثاني من هذا الكتاب).

وقد يُحذفُ المخصوصُ، إذا دلَّ عليه دليل، كقوله -تعالى-: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٤٥]، أي: نعم العبد أيوبُ، وقد عُلم من ذكره قبلُ، وقوله -سبحانه-: ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨]، أي: فنعم الماهدون نحنُ، ومنه قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتى فَجعَتْ بهِ إخوانَهُ ... يومَ البَقيعِ حوادثُ الأيّامِ

أي: نعم الفتى فتى فجعت حوادث الأيام به إخوانَهُ يومَ البقيع، فجملةُ (فجعت) في موضع رفع صفةٍ لفتىً المحذوف، وهو المخصوصُ المحذوف.

ومن حق المخصوص أن يُجانس الفاعلَ، فإن جاء ليس من جنسه كان في الكلام مجازٌ بالحذف كأن تقول: (نِعْمَ عَمَلاً زهيرٌ)، فالكلام على تقدير مُضافٍ نابَ فيه عنه المضافُ إليه، إذ التقديرُ: (نِعْمَ عملاً عملُ زهير)، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، والتقديرُ: (ساء مَثلاً مثلُ القوم).

ويجوز أن يُباشِرَ المخصوصَ، في هذا الباب، نَواسخُ المبتدأ والخبر، سواءٌ أتقدَّم المخصوصُ، نحو: كان زهيرٌ نِعمَ الشاعرُ، ونحو قوله:

إنَّ ابـــنَ عَبـــدِ اللهِ نِعْـــمَ أَخُـــو النَّـــدَى وابـــنُ العـــشيرَهْ

أم تأخرَ، نحو: (نِعْم الرجلُ ظننتُ سعيدًا[1])، ومنه قوله زهير:

يَمينًـــا، لـــنِعْمَ الـــسَّيِّدانِ وجُـــدتُما على كُـلِّ حـالٍ مـن سَحيلٍ ومُبرَمِ[2]

وقول الآخر:

إذا أرســلوني عنــد تَعْــذيرِ حاجــةٍ أُمـارِسُ فيهـا، كُنـتُ نِعْـم المُمَـارِسُ[3]

أحكام التمييز من هذا الباب

يجبُ في تمييز هذا الباب خمسةُ أمور:

١- أن يتأخرَ، فلا يُقالُ: (رجلاً نِعْم زهيرٌ)، وقد يتأخرُ عنه نادرًا، نحو: (نعم زهيرٌ رجلاً).

٢- أن يكون مطابقًا للمخصوص إفرادًا وتَثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، نحو: (نِعْمَ رجلاً زهيرٌ)، (ونِعْمَ رجلينِ زهيرٌ وأخوهُ)، و(نعمَ رجالا أنتمْ)، و(نِعمتُ فتاةً فاطمةُ)، و(نعمت فتاتَينَ فاطمةُ وسُعادُ)، و(نِعمت فَتَياتِ المجتهداتُ)، ومن ذلك قولِ الشاعر:

---

(١) المخصوص بالمدح هو سعيد، وقد نصب بظن علي أنه مفعولها الأول، وجملة (نعم الرجل) قبلها: في موضع نصب على أنه مفعولها الثاني.

(٢) التاء في وجدتما: نائب فاعل لوجد -وهي مفعولها الأول، والجملة قبلها: مفعولها الثاني، والأصل: نعم السيدان أنتما، فلما دخلت (وجد) اتصل الضمير، و(السحيل): السهل، وأصله الخيط غير المفتول، و(المبرم): الصعب، وأصله: الخيط المفتول، فكنى بالسحيل عن سهولة الأمر عن سهول الأمر، وبالمبرم عن صعوبته.

(٣) أمارس فيها: أتأنى فيها وأعالجها وأزاولها.

نِعْـــمَ امْـــرأين حـــاتمٌ وكَعْـــبُ كِلاهُمـــا غَيْـــثٌ، وسَـــيْفُ عـــضْبُ

٣- أن يكون قابلاً لـ(الْ)، لأنه محوَّلٌ عن فاعلٍ مُقترنٍ بها، كما تقدَّمَ، فإن قلتَ: (نِعْمَ رجلاً زهيرٌ)، فالأصلُ: (نعمَ الرجل زهيرٌ). فإن لم يَقبلها: كَمِثْلٍ وأيٍّ وغير وأفعلَ في التَّفضيل، فلا يُميزُ به هذا الباب.

(إذا أريد بأفعل معنى التفضيل فلا يُميز به، فلا يقال: (نعم أكرم منك خالد)، ولا: (نعمَ أفضل رجل علي)، لأنه حينئذ لا يقبل (ال) إذا حوَّل فاعلاً[1]، أما إن لم يرد به معنى التفضيل، فجاز التعبير به نحو: (نِعم أعلم زهير) أي: (نِعْم عالمًا زهير) لأنه يصح أن تباشره (ال) في هذه الحالة، فنقول: (نِعمَ الأعلم زهير)).

٤- أنه لا يجوز حذفُهُ، إذا كان فاعلُ هذه الأفعال ضميرًا يعودُ عليه، وقد يُحذَف نادرًا: كقولك: (إن قلت كذا فَبِها ونِعْمتْ)، أي: (نِعمتْ فِعلةً فعلتْك) ومنه حديثُ: (مَنْ توَضأ يوم الجمعة فَبِها ونِعمتْ)، أي: (فبالسُّنةِ أخذَ، ونِعمت سُنَّةً سُنَّةُ الوَضوء)[2].

أما إن كان فاعله اسمًا ظاهرًا، فلا يحتاج الكلام إلى ذكر التمييز، نحو: (نعمَ الرجلُ عليٌّ) لأنَّ التمييزَ إنما هو لرفع الإبهام، ولا إبهامَ مع الفاعل الظاهر.

وقد يجتمع التمييز مع الفاعل الظاهر تأكيدًا له، فإن التمييزَ قد يُذكرُ للتأكيد، لا لرفع الإبهام[3]، كقول الشاعر: (نِعْمَ الفتاةُ فتاةُ هند ..) (البيت السابق).

---

(١) راجع مبحث (أحوال اسم التفضيل) في مبحث اسم التفضيل في هذا الجزء.

(٢) في هذا الكلام حذف شيئين: التمييز، وهو (سنة)، والمخصوص، وهي (سنة الوضوء).

(٣) كقوله -تعالى-: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦] فشهرًا لم يذكر للبيان ورفع الإبهام، لأن ذكر الشهور قبل العدد مزيل لإبهامه، وإنما أريد بذكر التمييز التأكيد.

وقد يُجرُّ التمييزُ، في هذا الباب، بِمنْ كقول الشاعر:

تَخَيَّـــرهُ، فلـــم يَعْـــدِل سِـــواهُ فَـــنِعْمَ الْمَـــرءُ مِـــن رجـــلٍ تِهـــامِي

ومِثله: تمييزُ (حَبَّذا وحَبَّ)، كقول الشاعر جرير:

يـــا حَبَّـــذا جَبَـــلُ الرَّيَّـــانِ مِـــن جَبَـــلٍ وحَبَّـــذا ســـاكِنُ الرَّيَّـــان، مَـــنْ كانـــا

الملحق بنعم وبئس

قد يجري مَجرى (نِعْمَ وبئسَ) -في إنشاء المدح أو الذّم- كل فعلٍ ثُلاثي مجرَّد، على وزن (فَعُلَ) -المضموم العين- على شرط أن يكون صالحًا لأنْ يُبنى منه فعلُ التعجب، نحو: (كرُمَ الفتى زهيرٌ!) و(ولَؤمَ الخائنُ فلانٌ!).

فإن لم يكن في الأصل على وزن (فَعُلَ)، حوَّلته إليه، لأنَّ هذا الوزن يدُلُّ على الخصال والغرائز التي تستحق المدح أو الذَّم، فتقولُ في المدح من (كتبَ وفهِمَ): (كتُبَ الرجلُ خالدٌ! وفَهُم التلميذُ زهيرٌ!)، وتقول في الذم من (جَهلَ وكذَبَ): (جَهُل الفتى فلانٌ! وكذُبَ الرجلُ فلانٌ!).

فإن كان الفعلُ مُعتَلّ الآخر، مثلْ: (قضى ورمى وغزا ورضِيَ وصَدِي[1])، قُلِبَتْ آخرَهُ واوًا عند نقله إلى باب (فَعُلَ)، لتُناسبَ الضمةَ قبلها، فتقول: (قضُوَ. ورَمُوَ، وغَزُوَ، ورَضُوَ، وصدُوَ):

وإن كان معتلَّ العين، مثل: (جادَ وسادَ)، بقيَ على حاله، وقُدِّرَ النَّقل إلى باب (فَعُلَ)، لأنك لو قلتَ: (جَوُدَ وسَوُد)، لَعادت الواوُ ألفًا، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

ومن هذا الباب (ساء) -المتقدمُ ذكرُه مع (نِعْمَ وبئس)- فإنه لما أُريدَ به معنى

---

(١) صَدِي يصدى صدى: هو كعطش عطشًا، وزنًا ومعنى.

(بئس)، حُوّل إلى باب (فَعُلَ) فصار (سَوُأَ)، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفًا لأنها متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلها، فَرَجِعَ إلى (ساءَ)، وإنما يُذكرُ مع (نِعْمَ وبِئسَ)، لأنهُ يجريَ مَجراهما في أمر، يُخالفهُما في حُكم.

واعلم أنه يجوزُ فيما يجري مَجرى (نِعْمَ وبِئسَ)، سواءٌ أكان مضموم العين أصالةً أو تَحويلاً، أن تَسكُنَ عينُهُ، مثل: (ظَرْفَ وفُهْمَ) وأن تُنقَلَ حركتُها إلى فائِه، نحو: (ظُرْفَ وفُهْمَ)، وعليه قولُ الشاعر:

لا يَمْنَعُ النـاسُ مـني مـا أرَدْتُ، ولا أُعطـيهِم مـا أرادوا! حُـسْنَ ذا أدَبـا!

(أي: حسن هذا أدبًا، فذا: اسم إشارة فاعل، وأدبًا تمييز، والواو في قوله: (ولا أعطيهم) واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، فأعطيهم منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية المسبوقة بنفي، وكان حقه أن يظهر الفتحة على الياء لخفتها لكنه أضمرها ضرورة، يقول: (ما أحسن أن لا يمنع الناس مني ما أردت من مالهم ومعونتهم مع بذلي لهم ما يريدون مني من مال ومعونة). يقول ذلك منكرًا على نفسه أن يعينه الناس ولا يعينهم، فحسن: للمدح والتعجب، وأراد بها هنا التعجب الإنكاري، وقيل في معناه: يريد أنه يقهر الناس فيمنعهم ما يريدون منه، ولا يستطيعون أن يمنعوه مما يريد منهم لعزته وسطوته، وجعل هذا أدبًا حسنًا، والصواب ما قدمناه، لأن ما قبله من القصيدة يدل على ذلك وهو قوله:

قَـد يَعْلَـمُ النـاسُ أنـي مـن خيـارهم في الـدِّين دينًـا، وفي أحـسابهمْ حَـسَبًا

(واعلم أن الأدب الذي كانت تعرفه العرب: هو ما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم، كترك السفه، وبذل المجهود، وحسن اللقاء، واصطلح الناس بعد الإسلام بمدة طويلة على أن يسموا العالم بالنحو والشعر وعلوم العرب (أديبًا) وأن يسموا هذه العلوم (الأدب)، وذلك كلام مولّدٌ لم تعرفه العرب بهذا المعنى، لأن هذه العلوم قد حدثت في الإسلام).

ويُفيدُ ما يجري مجرى (نِعْمَ وبئسَ) -معَ المدحِ أو الذَّم- التَّعَجُّبَ، ومعنى التعجب فيه قويٌّ ظاهرٌ، كما رأيتَ، حتى إن بعضَ العلماءِ ألحقهُ بباب التعجب، والحقُّ أنه مُلحقٌ بالبابين، لتضمُّنهِ المعنيين، لذلك تجري عليه أحكامُ هذا البابِ وأحكام ذلك من بعض الوجوه كما ستعلم.

حكم الملحق بنعم وبئس

يجري ما يُلحقُ بنعم وبئسَ مَجراهما، من حيثُ الجُمودِ وإنشاء المدحُ والذَّم، (إلّا أنهُ يَتضمَّنُ أيضًا معنى التعجب، كما تقدَّم)، وكذلك من حيثُ الفاعلِ والمخصوصِ.

فيكونُ فاعلهُ، كفاعلهما، إمّا اسمًا ظاهرًا مُعرّفًا بالْ نحوُ: (عَقُلَ الفتى زهيرٌ!) أو مُضافًا إلى مُقترنٍ بها، نحو: (قَرُؤ غلامُ الرجل خالدٌ!)، وإما ضميرًا مستترًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو: (هَدُوَ رجلاً عليٌّ!).

غير أنَّ فاعله الظاهرَ يُخالفُ فاعلهما الظاهر في أمرين:

الأول: جوازُ خُلُوِّهِ من (الْ) نحو: (خطُبَ عليٌّ!) ولا يجوز ذلك في فاعل: (نِعمَ وبئسَ).

الثاني: أنه لما أفادَ فعلهُ -مع المدح أو الذَّمّ- التعجُّبَ جاز أن يُجرَّ بكسرةِ باءٍ زائدةٍ تشبيهًا له (بأفعِلْ به) في التعجُّب، نحو: (شَجُع بخالدٍ!)، ولا يجوز ذلك في فاعلهما.

أما فاعله المُضمَرُ العائد على التمييز بعده فَيوافقُ فاعلَها المُضمر في أنَّ الفعل معه يجوز أن يكون بلفظٍ واحدٍ للجميع، نحو: (المجتهدةُ حسُن فتاةً، والمجتهدانِ حَسُن فَتَيْنِ والمجتهدون حَسُن فِتيانًا، والمجتهداتُ حَسُن فَتياتٍ)، كما تقول: (المجتهدةُ نعمَ فتاةً، والمجتهدانِ نعم فَتَيْن) ... إلخ.

ويُخالفُهُ في جواز أن يكون على وفقِ ما قبله إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، نحو: المجتهُد حَسُن فتىً، والمجتهدةُ حَسُنتْ فتاةً، والمجتهدانِ حَسُنا فَتَيْنِ والمجتهدونَ حَسُنُوا فِتيانًا، والمجتهداتُ حَسُنَّ فَتياتٍ، ولا يجوز في (نعم ويئس) إلا أن يكونا بلفظٍ واحد، وذلك بأن يكون فاعلهما المُضمَر مفردًا عائدًا على التمييز بعده إلا ما كان من جواز تأنيثه، إذا عاد على مؤنثٍ، كما تقدَّم.

٩- نون التوكيد مع الفعل

نونا التوكيد، إحداهما ثقيلةٌ مفتوحة، والأخرى خفيفةٌ ساكنة، وقد اجتمعتا في قوله -تعالى-: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢].

(ويجوز أن تكتب المخففة بالألف مع التنوين كما في الآية الكريمة، (وهو مذهب الكوفيين): فإن وقفتَ عليها وقفت بالألف. ويجوز أن تكتب بالنون، كما هو شائع، وهو مذهب البصريين).

ولا يؤكّدُ بهما إلا فعلي الأمرِ والمضارع.

فأمّا فعلُ الأمر، فيجوز توكيدُهُ مُطلقًا، مثل: (اجتهدَنَّ، وتَعلَّمَنَّ).

وأما الماضي فلا يجوز توكيدُهُ مطلقًا، وقال بعضهم: إن كان ماضيًا لفظًا، مُستقبلاً معنىً، فقد يُؤكدُ بهما على قلّةٍ.

ومنه الحديث: (فإما أَدركنَّ أَحدٌ منكم الدَّجالَ)، فإنه على معنى: (فإما يُدرِكنَّ)، ومنه قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكِ، لو رَحِمْتِ مُتَيَّمًا ... لولاكِ لم يَكُ للصَّبابَةِ جانحا

لأنّه على معنى (لِيدُومَنَّ) فهو في معنى الأمر، والأمر مستقبل.

وأما المضارعُ فلا يجوز توكيدُه، إلا أن يَقعَ بعد قَسَمٍ، أو أَداةٍ من أدوات الطَّلب

أو النفي أو الجزاء، أو بعد (ما) الزائدة.

وتأكيدُه في هذه الأحوال جائز، إلا بعد القسم، فيجبُ تارة، ويمتنع تارة أخرى، كما ستعلم.

تأكيد المضارع بالنون وجوبًا

يُؤكدُ المضارعُ بالنون وجوبًا، إذا كان مُثبَتًا مستقبلاً، واقعًا في جواب القسَم غيرَ مفصول من لام الجواب بفاصل[1]، كقوله -تعالى-: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وتوكيدُه بالنون، ولزومُ اللام في الجواب -في مثل هذه الحال- واجبٌ لا مَعدِل عنهُ.

وما ورد من ذلك غير مُؤكدٍ، فهو على تقدير حرف النفي، ومنه قوله-تعالى-: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: (لا تفتأ). وعلى هذا فمن قال: (واللهِ أفعلُ)، أَثِمَ إن فَعَلَ[2]، لأنَّ المعنى: (واللهِ لا أفعل) فإن أراد الإثبات وجبَ أن يقول: (واللهِ لأفعلَنَّ)، وحينئذٍ يأثمُ إن لم يفعل.

التوكيد بها جوازًا

يُؤكدُ المضارعُ بالنون جوازًا في أربع حالات:

١- أن يَقعَ بعد أداةٍ من أدوات الطَّلب، وهي: (لامُ الأمر) و(لا) الناهيةُ،

---

(١) فإن كان المضارع الواقع في جواب القسم منفيًّا، أو للحال، ومفصولًا من لام جواب القسم، امتنع تأكيده، كما ستعلم.

(٢) هذا على قول من يقول: إن الأيمان مبنية على أسلوب الكلام، أما من يقول: إن مبناها على العرف، فلا يرى ذلك، إن كان العرف في مثل هذا اليمين أنها للقسم على الإثبات لا على النفي.

وأدوات الاستفهام والتَّمنّي والتّرجي والعَرْضِ والتّحضيض، وهذه أمثلتُها: (اجتهدنَّ، لا تَكسلَنَّ، هل تَفعلنَّ الخيرَ؟ ليتكَ تَجدنَّ، لَعلَّكَ تَفوزَنَّ، ألا تَزورَنَّ المدارس الوطنية، هَلّا يرعوِنَّ الغاوي عن غَيّه).

٢- أن يقع شرطًا بعد أداة شرطٍ مصحوبة بـ (ما) الزائدة، فإن كانت الأداة (إنْ) فتأكيدُه حينئذٍ قريبٌ من الواجب، حتى قال بعضهم بوجوبه[١]، ولم يَرِد في القرآن الكريم غير مؤكد، كقوله -تعالى-: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ[٢] فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [فصلت: ٣٦]، وقوله: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم: ٢٦]، ونَدَرَ استعمالهُ غير مُؤكدٍ، كقول الشاعر:

يـا صـاح، إمَّـا تَجِـدْني غـيرَ ذي جِـدَةٍ ... فما التَّخلّي على الإخوانِ من شِيمي[٣]

وإن كانت الأداةُ غير إن فتأكيدُه قليل، نحو: (حيثما تكونَنَّ آتِكَ، متى تُسافِرَنَّ أُسافِرْ).

وأقل منه أن يقع جواب شرط، أو بعد أداةٍ غير مصحوبة بـ (ما) الزائدة ... فالأول كقول الشاعر:

ومَهْمـا تَـشأْ منـهُ فَـزارةُ تُعْطِكـمْ ... ومَهْمـا تَـشَأْ منـهُ فَـزارةُ تَمْنَعـا[٤]

والآخرُ كقول الآخرُ:

---

(١) ذكر ذلك ابن هشام في المغني.

(٢) أي: يعترينك وسوسة تحملك على غير ما أنت مأمور به من كريم الخصال، وأصل معنى النزغُ: النحس والطعن والغرز.

(٣) الجدة: الغنى، و(الشيم): الأخلاق والطباع، والمفرد شيمة.

(٤) فزارة: اسم قبيلة، وقوله (تمنعًا) أصله (تمنعن)، بنون التوكيد، قبلها ألفًا للوقف، وذلك سائغ جائز وهو جواب الشرط.

مَـنْ نَـثْقَفَنْ مـنهم[1] فَلَـيسَ بآيـبٍ أبـدًا، وقَتْـلُ بَـني قُتيبَـةَ شـافي

٣- أن يكون منفيًّا -بـ (لا)- بشرط أن يكون جوابًا للقسم -كقوله -تعالى-: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥].

وأقل منه أن يكون منفيًا بـ (لم) كقول الشاعر، يَصفُ جبلاً عَمَّهُ الخِصب وحفَّهُ النبات.

يَحسَبُهُ الجاهلُ -ما لَمْ يَعْلَما[2]- شيخًا على كُرسيِّه مُعَمَّما

وإنما سَوَّغ توكيد المنفيِّ بـ (لم) مع أنه في معنى الماضي، والماضي لا يُؤكدُ بالنون -كونه منفيًّا، وأنه مضارع في اللفظ.

٤- أن يقعَ بعد (ما) الزائدة، غير مسبوقةٍ بأداة شرط، ومنه قولهم: (بِعينٍ ما أَرِيَنَّك[3])، وقَولهم: (بجَهدٍ ما تَبْلُغنَّ[4])، وقولهم: (بألمٍ ما تُخْتَنَنَّهُ)، ويروى

---

(١) أي: من تظفر به منهم ورواية سيبويه في كتابه: (من يثقفن) بالياء والبناء للمجهول يقال: (ثقفته -من باب علم يعلم- أي: ظفرت به أظفر).

(٢) أصله: (يعلمن) بنون ساكنة هي نون التوكيد الخفيفة.

(٣) هو مثل يضرب في الحث على العمل وترك البطء فيه: قال في لسان العرب: (معناه: عجل حتى أكون كأني أراك)، وفي مجمع الأمثال: أي: (اعمل كأني أنظر إليك)، و(ما): صلة (أي: زائدة)، ولأجلها، دخلت النون في الفعل، وفي جمهرة الأمثال: (معناه: أعجل، وهو من الكلام الذي عرفت معناه سماعًا، من غير أن يدل عليه لفظه، وهذا يدل على أن لغة العرب لم ترد علينا بكاملها، وأن فيها أشياء عرفها العلماء)، وفي أساس البلاغة: وتقول لمن بعثته واستعجلته: (بعين ما أرينك)، أي: (لا تلو على شيء فكأني أنظر إليك) وقال ابن يعيش في شرح المفصل أي: (أتحقق ذلك ولا أشك فيه) وفي شرح التوضيح وحاشية الصبان على الأشموني وحاشية الخضري على ابن عقيل: تقول ذلك لمن يخفي أمرًا أنت به بصير) أي: (إني أراك بعين بصيرة)، وليس ما قاله ابن يعيش، وهؤلاء بشيء، والقول ما تقدم عن لسان العرب ومجمع الأمثال وجمهرة الأمثال وأساس البلاغة.

(٤) وهو مثل يضرب للشيء لا ينال إلا بجهد ومشقة، أي: اجتهد في هذا الأمر واتعب فيه، =

أيضًا: تُخْتَنَنَّ[1]).

وقول الشاعر:

إذا مـات مـنهُم مَيِّـتٌ سُـرِقَ ابنُـه ومِـن عَـضَةٍ مـا يَنْبُـتَنَّ شَـكيرُها[2]

=

فإنه لا يبلغ إلا بمشقة وجهد ونصب، والمعنى: لا بد لك من التعب والمشقة حتى تبلغه.

(١) أي: لا يكون الختان إلا بألم، وهو مثل يضرب للصبر على ما لا ينال إلا بألم ومشقة، ومعناه: لا يدرك المطلوب إلى بالصبر على المكروه، ورواية (تختننه) هي بكسر النون الأولى، فيكو المثل -في أصله- خطابًا لامرأة، والهاء للسكت، ورواية: (تختتن) هي بفتحها، فيكون أصله خطابًا لرجل.

(٢) هو مثل يضرب لمشابهة الرجل أباه، وقوله: (سرق ابنه)، وهو بالبناء للمجهول، أي: سرق ابنه منه، يريد أن الابن يشابه أباه، فمن رأى هذا ظنه هذا: فكان الابن مسروق منه، وضبطه بعضهم بالبناء للمعلوم، فيكون المعنى: إذا مات منهم ميت سرق منه ابنه صفات أبيه وأخلاقه وشمائله، والمعنى: أن الولد ينشأ على ما نشأ عليه أبوه، وقد ضرب لذلك مثلًا ما ينبت في أصل الشجرة، فهو متصف بصفاتها، وذلك قوله في الشطر الآخر: ومن عضة ما ينبتن شكيرها، و(العضة): واحدة العضاه وهي نوع من الشجر له شوك، أو هي ما طال من شجر الشوك واشتد شوكه والواحدة (عضة) و(عضة) -بالتاء والهاء- والهاء هي الأصل، والتاء مبدلة منها (والشكير): ما ينبت في أصل الشجرة، وشكير الزرع: ما ينبت منه صغارًا في أصول الكبار، وهو أيضًا: ما ينبت من أصل الشجرة حولها، وفسره بعضهم بالشوك، وبعضهم بلحاء الشجر -أي قشره. وللشكير معان أخر حقيقية مجازية، وكلها يرجع إلى معنى ما يتفرع عن أصله، ومعنى قوله: (ومن عضة ما ينبتن شكيرها): إن صغار الشجر تنبت من كبارها ولهذا تشبهها، وقد ضرب ذلك مثلًا للفرع يشبه أصله لأنه منه، فهو يرث صفاته وشمائله، كما أن ما يتفرع من الشجر يشبهها، لأنه منها، وهذا في معنى قولهم: (إن العصا من العصبية)، وقول الشاعر:

بأبـه اقتـدى عـدى في الكـرم ومـن يـشابه أبـه فمـا ظلـم

امتناع توكيد المضارع بالنون

يمتنع تأكيدُ المضارع بالنون في أربع حالات:

١- أن يكون غيرَ مسبوقٍ بما يُجيزُ توكيدَه: كالقسم وأدوات الطلب والنفي والجزاء[١] و(ما) الزائدة.

٢- أن يكون منفيًّا واقعًا جوابًا لقَسم، نحو: (واللهِ لا أنقُضُ عهدَ أمتي)، ولا فرق بين أن يكون حرفُ النفي ملفوظًا -كهذه الأمثلة- وأن يكون مُقدَّرًا، كقوله -تعالى-: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: (لا تفتأ).

٣- أن يكون للحال، نحو: (واللهِ لتذهبُ الآنَ)، ومنه قول الشاعر:

يَمينًا لأُبغِضُ كُلَّ امرئٍ يُزَخرِفُ قولاً ولا يَفْعَلُ[٢]

وقول الآخر:

لئِنْ تَكُ قد ضاقتْ عليكمْ بُيوتُكمْ لَيعلمُ ربِّي أنَّ بيتيَ واسعُ

٤- أن يكون مفصولاً من لام جواب القَسم، كقوله -تعالى-: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

أحكام النون والفعل المؤكد بها

١- لا تَقعُ نون التوكيد الخفيفةُ بعد ضمير التثنية، فلا يقالُ: (واللهِ لَتذهبانْ) ولا بعد نونِ النسوة فلا يقال: (لا تَذهبنْ) أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فتقَعُ،

---

(١) المراد بأدوات الجزاء: أدوات الشرط.

(٢) يزخرف: يزين، أراد أنه يبغض كل إنسان يزخرف أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل، أو المراد أنه يبغض كل امرئ يدعي بما ليس فيه، فإذا امتحن أعجزه أن يثبت القول بالفعل.

نحو: (هل تذهبونَنْ؟ هل تذهبينَنْ؟) ونحو: (لا تذهُبنْ، اذهُبن[1]، لا تذهِبنْ، اذهِبنْ[2]).

٢- إذا وقعت النون المشدَّدة بعد ضمير التَّثنية، ثبتت الألفُ، وكُسرت النونُ تشبيهًا لها بنون التثنية في الأسماء نحو: (اكتُبانِّ، لِيكتُبانِّ)، فإن كان الفعل مضارعًا مرفوعًا، حُذفت نون الرف أيضًا، كيلَا تتوالى ثلاثُ نونات، نحو: (هل تكتُبانِّ؟) والأصل: (تكتبانِنَّ).

(وإنما ثبتت الألف مع اجتماع ساكنين -هي النون الأولى من النون المشددة- سهولة النطق بالألف مع ساكن بعدها).

٣- وإذا وقعت نونُ التوكيد بعد واوِ الجماعة -المضموم ما قبلها. أو ياء المخاطبة -المكسورِ ما قبلها- حُذفت واوُ الجماعة وياءُ المخاطبة، حَذَر التقاء الساكنين، وبقيتْ حركةُ ما قبلهما على حالها، نحو: (أَكتُبُنَّ، أَكتُبِنَّ، لِيكتُبُنَّ، - أَدْعُنَّ، ادْعِنَّ، لِيَدْعُنَّ- إرْمُنَّ، إرْمِنَّ، لِيَرْمُنَّ)، والأصلُ: (اكتُبونَّ، اكتُبينَّ، لِيكتُبونَّ- أدْعُونَّ، أدْعِينَّ، لِيَدعُونَّ- إرْمُنَّ، إرْمِينَّ، لِيَرْمُونَّ).

فإن كان الفعلُ مضارعًا مرفوعًا تُحذف نونُ الرفع أولاً، ثم تُحذفُ الواوُ والياءُ لاجتماع ساكنينِ بعد حذف النون، نحو: (هل تَذهبُنَّ، هل تَذهِبنَّ)، والأصل: (تَذهبونَنَّ تذهبينَنَّ).

(حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاثة نونات، فاجتمعت بعد حذفها

---

(١) والأصل: (لا تذهبون واذهبون)، بنون مخففة في آخرهما -حذفت واو الضمير رفعًا لاجتماع الساكنين.

(٢) والأصل: (لا تذهبون واذهبين) حذفت ياء المخاطبة كيلا يجتمع ساكنان والنون هذه هي نون التوكيد الخفيفة.

ساكنان: واوا الجماعة أو ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة، فحذفت الواو والياء حذر التقاء الساكنين).

٤- إن كان ما قبلَ واو الجماعة وياء المخاطبة -المتّصلينِ بالنون- مفتوحًا، ثبتت الواوُ والياءُ، نحو: (هل تَخشَوُنَّ؟ اخشَوُنَّ؟ هل ترْضَينَّ؟ ارْضِينَّ) غير أن واو الجماعة تضمُّ، وياءَ المخاطبة تكسر، ويبقى ما قبلهما على حاله من الفتح، كما رأيت.

(وحق الواو والياء أن تكونا ساكنتين: وإنما حركت الواو بالضمة والياء بالكسرة تخلصًا من اجتماع ساكنين - وهما الواو أو الياء والنون الأولى من النون المشددة.

واعلم أن النون المشددة حرفان أولهما ساكن، فإن الحرف المشدد حرفان في اللفظ وإن كان حرفًا واحدًا في الخط).

٥- إذا لَحِقت نون التوكيد آخر الفعل المُسند إلى ضمير مستتر أو اسمٍ ظاهر، وفُتح آخرهُ، نحو: (هل تكتُبُنَّ؟ ليكتُبِنَّ زهيرٌ، أكتبنّ) فإن كان مُعتلَّ الآخر بالألف قَلبتها ياءً نحو: (هل تَسعَيْنَّ؟ اسعينَّ).

٦- إذا أكدتَ بالنون الأمرَ المبنيّ على حذف آخره والمضارعَ المجزوم بحذف آخره، رَددتَ إليه آخرهُ -إن كان واوًا أو ياءً مبنيًّا على الفتح، فتقول في (ادعُ ولا تدعُ وامشِ ولا تمش): (ادْعونّ، ولا تَدْعونّ- امشيَنَّ، لا تمشينَّ)، فإن كان المحذوفُ ألفًا قلبتها ياءً، فتقول في (اخش وليخش): (اخشينَّ، ليخشينَّ).

٧- إذا ولي نون النِّسوة نون التوكيد المُشدَّدةُ، وجب الفصل بينهما بألف كراهية اجتماع النونات، نحو: (يكتُبنانِّ واكتُبْنانِّ)، وحينئذٍ تُكسرُ نون التوكيد وجوبًا كما رأيت تشبيهًا لها بالنون بعد ألف المثنى.

أما النون المخفّفة فلا تَلحقُ نون النّسوة، كما تقدم.

٨- النون المخفّفةُ ساكنةٌ كما علمت، فإن وَلِيها ساكنٌ حُذفت فرارًا من اجتماع الساكنين، نحو: (أكرم الكريم)، والأصل: (أكرِمَنْ) ومنه قول الشاعر:

ولا تُهيـــنَنَّ الفقـــيرَ، علّـــكَ أنْ تَرْكَـــعَ يومًـــا، والـــدَّهرُ قـــد رَفَعَـــه

والأصل: (لا تَهينَنْ).

ويجوز قلبُها ألفًا عند الوقف، فنقول في (اكتَبْنْ) -إذا وقف عليه-: (اكتُبا)، ومنه قول الشاعر:

أقصرْ، فَلَسْتَ بمُقْصِرٍ، جُزْتَ الْمَدَى وَبَلَغْتَ حيثُ النَّجْمُ تَحْتَكَ، فارْبَعا[1]

وقول الآخر:

وإيّـــاكَ والْمَيْتـــاتِ، لا تَقْرَبَنَّهـــا ولا تَعْبُـــدِ الـــشيطانَ واللهَ فاعبُـــدا

(١) اربع: قف، يقال: (ربع الرجل) أي: توقف وانتظر وتحبس، و (أربع على نفسك) أي: توقف. والألف في (أربعًا) هي نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفًا عند الوقف.

الباب الثاني

الاسم وأقسامه

وهو يشتمل على ثلاثة عشرَ فصلاً:

١- الموصوف والصفة

الاسمُ على ضربين: موصوفٍ وصفة.

فالاسمُ الموصوفُ: ما دلَّ على ذات الشيء وحقيقته، وهو موضوعٌ لتُحملَ عليه الصفةُ: كرجلٍ وبحرٍ وعلمٍ وجهلٍ.

ومنه المصدر واسما الزمان والمكان واسمُ الآلة.

وهو قسمان: اسم عين، واسمُ معنى.

فاسم العين: ما دلَّ على معنى يقوم بذاتِه: كفرسٍ وحجرٍ.

واسم المعنى: ما دلَّ على معنى لا يقومُ بذاته، بل يقوم بغيره ومعناه، إما وُجوديٌّ: كالعلم والشجاعة والجُودِ وإما عَدَميٌّ: كالجهلِ والجُبن والبُخل.

والاسمُ الصفةُ: ما دلَّ على صفة شيءٍ من الأعيان أو المعاني، وهو موضوعٌ ليُحمَلُ على ما يوصفُ به.

وهو سبعةُ أنواعٍ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ والصفةُ المشبّهة، واسمُ التفضيل، والمصدرُ الموصوفُ به[١]، والاسمُ الجامدُ المتضمن معنى الصفة المشتقّةِ[٢]،

---

(١) مثل: (هذا رجلٌ عدل، وهذه قضية عدل).

(٢) مثل: (لقيت رجلًا أسدًا، أي: جريئًا، (وعاشرت عالمًا مسكًا خلقه) أي: طيبًا خلقه.

واسمُ المنسوب[١].

٢- المذكر والمؤنث

الاسم: إما مذكرٌ وإما مؤنثٌ.

فالمذكرُ: ما يَصحُّ أن تُشيرَ إليه بقولك (هذا): كرجلٍ وحصانٍ وقمرٍ وكتابٍ.

وهو قسمان: حقيقيٌّ وهو ما يَدُلُّ على ذكرٍ من الناس أو الحيوان: كرجل وصبيّ وأسد وجمل، ومجازيٌّ: وهو ما يُعامَلُ مُعاملةَ الذّكر من الناس أو الحيوان وليس منها: كبدرٍ وليلٍ وبابٍ.

والمؤنثُ: ما يصحُّ أن تشير إليه بقولك: (هذه): كامرأةٍ وناقةٍ وشمسٍ ودارٍ.

وهو أربعةُ أقسامٍ: لفظيٌّ ومعنويٌّ، وحقيقيٌّ ومجازيٌّ.

فالمؤنثُ اللفظيُّ: ما لحقتهُ علامةُ التأنيثِ، سواءٌ أدل على مؤنث كفاطمةَ وخديجةَ، أم على مذكرٍ: كطلحة وحمزة وذكريّاء وبُهْمة[٢].

والمؤنّثُ الحقيقيُّ، ما دلَّ على أنثى من الناسِ أو الحيوانِ: كامرأةٍ وغُلامةٍ وناقةٍ وأتانٍ[٣].

والمؤنثُ المجازيُّ: ما يُعاملُ مُعاملةَ الأنثى من الناس أو الحيوان، وليس منها: كشمس ودارٍ وعينٍ ورجلٍ.

---

(١) مثل: (هذا رجل إنساني) أي: منسوب إلى الإنسانية.

(٢) طلحة وحمزة وزكرياء: أعلام رجال، (والبهمة) بضم الباء وسكون الهاء: الشجاع.

(٣) الأتان: أنثى الحمير.

ومن الأسماء ما يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ: كالدَّلوِ والسكين والسبيل والطريق والسوق واللسان والذِّراع والسلاح والصَّاع والعُنُق والخمرِ، وغيرها.

ومنها ما يكون للمذكر والمؤنث وفيه علامة التأنيث: كالسَّخلةِ والحيَّةِ والشاةِ والرّبعةِ[1].

علامات التأنيث

للتأنيثِ ثلاثُ علاماتٍ: التاءُ المربوطةُ، وألفُ التأنيثِ المقصورةُ، وألفهُ الممدودةُ: كفاطمة وسلمى وحَسناء.

فالتاءُ المربوطةُ تَلحقُ الصفاتِ تَفْرِقَةً بين المذكرِ منها والمؤنث: كبائع وبائعةٍ، وعالمٍ وعالمةٍ، ومحمودٍ ومحمودةٍ، ولَحاقُها غير الصِّفات سَماعيٌّ: كتَمْرةٍ وغُلامةٍ وحمارةٍ.

والأوصافُ الخاصةُ بالنساءِ لا تلحقها التاءُ إلا سماعًا، فلا يُقال: (حائضةٌ وطالقةٌ وَثيِّبةٌ ومُطفِلةٌ ومُتْمةٌ)، بل: (حائض وطالقٌ وثيبٌ ومطفلٌ ومُتْئمٌ) وسمع (مُرْضيعةٌ)، قال-تعالى-: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢].

والأصلُ في لحاق التاءِ الأسماءَ إنما هو تمييزُ المؤنثِ من المذكرَ، وأكثرُ ما يكون ذلك في الصفات: ككريم وكريمة وفاضل وفاضلة، وهو في الأسماء قليلٌ: كامرئ وامرأة، وإنسان، وإنسانة، وغُلامٍ وغلامةٍ، وفتى وفتاةٍ ورَجُل ورَجلةٍ. وتكثُرُ زيادةُ التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات: كتَمَرٍ وتُمرةٍ وتمرٍ وتَمْرةٍ، ونخلٍ ونخلةٍ، وشجرٍ وشجرةٍ، وتقل في المصنوعات كحجرٍ وحجَرَةٍ، ولبنٍ[2] ولبنةٍ، وسفينٍ وسفينة.

---

(١) السلخة: ولد الغنم والمعز ذكرًا أو أنثى، و(الربعة): المتوسط القامة، أي: ما كان بين الطويل والقصير للذكر والأنثى، ويقال: رجل مربوع أيضًا.

(٢) اللبن: بفتح اللام وكسر الباء: الطين المصنوع مربعًا للبناء، واحد لبنة.

وقد يُؤتى بها للمبالغة: كعلّامة وفهّامة ورحّالة.

وقد تكون بدلاً من ياء (مفاعيل): كجحاجِحةٍ[١] ويكثر ذلك في المُعرَّب: كزنادقةٍ[٢]، أو بدَلاً من ياءِ النّسبة: كدَماشقة ومشارقة ومغاربة، أو للتعويض من فاءِ الكلمة المحذوفة: كعِدَة (وأصلُها وَعْدٌ)، أو من عينها المحذوفة: كإقامةٍ (وأصلُها إقوامٌ)، أو من لامها المحذوفة: كلُغةٍ (أصلُها لُغوٌ).

ما يستوي فيه المؤنث والمذكر

ما كان من الصفات على وزن (مِفْعل): كمغْشَم[٣] ومِقْوَل[٤] أو (مِفعال): كمِعْطارٍ[٥] ومِقْوالٍ، أو (مِفْعيلٍ): كمِعطيرٍ ومِكسيرٍ، أو (فَعولٍ) بمعنى فاعلٍ: كَصبورٍ وغَيورٍ، أو (فَعيل) بمعنى مفعولٍ: كقتيلٍ وجريحٍ، أو على وزن (فِعْلٍ) بمعنى مفعول: كذِبْحٍ وطِحْنٍ، أو (فَعَلٍ) بمعنى مفعول: كجَزرٍ وسَلبٍ أو مصدرًا مُرادًا به الوصفُ: كعَدْلٍ وحَقٍّ -يستوي فيه المذكرُ والمؤنث، فلا تلحقُه علامةُ التأنيث، يقال: (رجلٌ مِغْشَمٌ ومقوالٌ ومِسكيرٌ وغيورٌ وقتيلٌ وعدلٌ، وجمَلٌ ذِبْحٌ وجزَرٌ، وامرأةٌ مقْوالٌ ومِعْطارٌ ومِعطيرٌ وجريحٌ وعَدْلٌ، وناقةٌ وذبحٌ وجزرٌ).

وما لحِقتهُ التاءُ من هذه الأوزان: كعدُوّةٍ ومِيقانةٍ[٦] ومِسكنية ومِعطارة، فهو شاذٌّ.

---

(١) جمع (جحجاح) وهو السيد، ويجمع أيضًا على (جحاجح وجحاجيح).

(٢) الزنادقة: جمع زنديق، وهو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان معرب (زنده) بالفارسية، أي: معتقد بالزند، وهو كتاب لمجوس الفرس الثنوية، ويجمع أيضًا على زناديق.

(٣) المغشم: الذي لا يثنيه شيء.

(٤) المقول والمقوال: الحسن القول.

(٥) المعطار والمعطير: من تكون عادته التطيب والتعطر.

(٦) الميقانة: التي لا تسمع شيئًا إلا أيقنته وصدقته، والمذكر ميقان.

وإن كان (فَعولٌ) بمعنى (مفعول) تَلحقهُ التاءُ: كأكولةٍ بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبةٍ، ويقال أيضًا: أكولٌ وركوبٌ وحلوبٌ.

وإن كان (فعيلٌ) بمعنى (فاعل) لحِقتهُ التاءُ: ككريمة وظريفة ورحيمة، وقد يُجرَّدُ منها كقوله -تعالى-: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وإن كان بمعنى (مفعول)، فإن أُريدَ به معنى الوصفية، وعُلمَ الموصوف، لم تلحقْه في الأكثر الأغلب (كامرأةٍ جريحٍ). وقد تلحقهُ على قلةٍ كخَصلةٍ حميدة وفعلة ذميمة.

وإن استُعمل استعمالَ الأسماء لا الصفات لحِقتهُ التاءُ: كذبيحة وأكيلة ونطيحة، وكذا إن لم يُعلم الموصوفُ: أمذكرٌ هو أم مؤنثٌ؟ مثل: (رأيت جريحةً). أما إذا عُلمَ فلا، نحو: (رأيتُ امرأةً جريحًا) أو (رأيتُ جريحًا مُلقاةً في الطريق)، ونحو: (كوني صبورًا على المصائب، حمولاً للنّوائبِ).

٣- المقصور والممدود والمنقوص

الاسمُ، إما صحيحُ الآخر: وهو ما ليس آخرُه حرفَ علّة، ولا ألفًا ممدودة كالرجلِ والمرأة والكتابِ والقلمِ.

وإما شِبهُ الصحيح الآخر: وهو ما كان آخرُه حرفَ علّة ساكنًا ما قبله: كدلْو وظبيٍ وهدْيٍ وسعيٍ.

(سمي بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره، كما تظهر على الصحيح الآخر، مثل: (هذا ظبي يشرب من دلوٍ) و(رأيت ظبيًا، فملأت له دلوًا)).

وإما مقصورٌ، وإما ممدودٌ، وإما منقوص.

الاسم المقصور

الاسم المقصورُ: هو اسمٌ مُعربٌ آخرُه ألفٌ ثابتةٌ، سواءٌ أكتبتْ بصورة الألف: كالعصا، أم بصورة الياء: كموسى.

ولا تكونُ ألفُه أصليَّة أبدًا: وإنما تكونُ منقلبة، أو مزيدة.

والمنقلبةُ، إما منقلبةٌ عن واوٍ: كالعصا، وإما منقلبةٌ عن ياءٍ: كالفتى، فإنك تقولُ في تثنيتهما: (عصَوانِ، وفتيانِ).

والمزيدةُ، إما أن تُزادَ للتأنيث، كحُبلى وعطشى وذكرى، فإنها من الحَبل والعطشِ والذكر.

وإما أن تُزادَ للإلحاق[1] كأرْطى وذِفرى[2]. الأولى مُلحَقَة بجعفر والأخرى ملحقة بدِرهم.

وتسمى هذه الألف: (الألفَ المقصورة).

وهي ترسم بصورة الياء، إن كانت رابعة فصاعدًا: كبُشْرى ومصطفى ومُستشفىً، أو كانت ثالثةً أصلها الياء كالفتى والهدى والندى، وترسم بصورة الألف إن كانت ثالثة أصلها الواو: كالعصا، والعلا، والرُّبا.

وإذا نوِّنَ المقصورُ حُذِفت ألفُه لفظًا، وثبتت خطًّا مثل: (كنْ فتًى يدعو إلى هدًى).

---

(١) الإلحاق: أن يتزايد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة أخرى، فالألف المقصورة في (أرطى وذفرى) مزيدتان: لتوازن الأولى (جعفرًا) والأخرى (درهمًا).

(٢) الأرطى: نوع من الشجر، ثمره كالعناب، إلا أنه مر، وواحده أرطاة، وتجمع أيضًا على أرطيات وأراطي (بفتح الطاء وكسرها)، (والذفرى): العظم خلف الأذن، ويجمع على ذفريات وذفاري (فتح الراء وكسرها).

والمقصور على نوعين: قِياسيٌّ وسماعيٌّ:

الاسم المقصور القياسي

الاسمُ المقصورُ القياسيُّ يكون في عشرةِ أنواعٍ من الأسماء المعتلَّةِ الآخر، وهي:

الأول: مصدرُ الفعل اللازم الذي على وزنِ (فَعِلَ)، بكسر العين، فإنَّ وزنَه (فَعَلٌ)، بفتحتين: مثل: جَوِيَ جَوىً، ورَضِيَ رِضًا، وغَنِيَ غِنيً).

الثاني: ما كان على وزن فِعَلٍ) بكسرٍ فَفتحٍ، ممَّا هو جمعُ (فِعْلة) بكسر فسكونٍ، مثلك (مِرًى وحِلًى)، جمع (مِرْية وحِلية).

الثالثُ: ما كان على وزن (فُعَل) بضمٍّ ففتحٍ، ممَّا هو جمعُ (فُعْلة) بضمٍّ فسكونٍ مثل: (عُرًا ومُدى ودمًى) جمع (عُرْوة ومُدْية ودُمْية[1]).

الرابع: ما كان على وزن (فَعَل) بفتحتين، من أسماء الأجناس التي تدُلُّ على الجمعيّة، إذا تجرَّدتْ من التَّاء، وعلى الوحدة إذا لحِقتها التّاء، مثل: (حصاةٍ وحصًى، وقطاةٍ وقطًا[2]).

الخامس: اسمُ المفعول الذي ماضيه على ثلاثة أحرف، مثل: (معطًى ومصطفًى ومستشفًى).

السادسُ: وزنُ (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، مثال: (المحْيا والمأتى والمرْقى).

السابعُ: وزن (مِفْعِل) بكسر الميم والعين، مدلولاً به على آلة، مثل: (المِكوى

---

(١) المدية: السكين، و(الدمية): التمثال من الرخام أو العاج، ويضرب بها المثل في الحسن.

(٢) القطاة: طائر في حجم الحمام صوته (قطاقطا).

والمِهدى[١] والمِرمى[٢]).

الثامنُ: وزن (أفعلَ) صفة للتَّفضيل، مثل: (الأدنى والأقصى) أو لغير التفضيل: مثل (الأحوى[٣] والأعمى).

التاسعُ: جمعُ المُؤنثِ من (أفعلَ) للتفضيل، مثل: (الدنا والقُصا) جمع (الدُّنيا والقُصوى).

العاشرُ: مؤنثُ (أفعلَ) للتَّفضيل من الصحيح الآخر أو معتلِّهِ مثل: (الحُسنى والفُضلى) تأنيث (الأحسن والأفضل) والدُّنيا والقُصوى تأنيث (الأدنى والأقصى).

الاسم المقصور السماعي

الاسمُ المقصورُ السماعيُّ يكون في غير هذه المواضع العشرة ممَّا ورَدَ مقصورًا، فيُحفَظُ ولا يقاسُ عليه، وذلك مثل: الفتى والحِجا والثَّرى والسَّنا والهُدى والرَّحى[٤]).

الاسم الممدود

الاسم الممدودُ: هو اسمٌ مُعربٌ، آخرُهُ همزةٌ قَبلها ألفٌ زائدة، مثل: (السَّماء والصَّحراء).

(فإن كان قبل آخره ألفٌ غير زائدة فليس باسمٍ ممدودٍ، وذلك مثل: (الماء

---

(١) المهدى: الإناء يهدى فيه كالطبق ونحوه، قال ابن الأعرابي: (ولا يسمى الطبق مهدى إلا وفيه ما يهدى).

(٢) المرمى: ما يرمى به من آلة، والجمع مرام.

(٣) الأحوى: ما كان لونه أسود ضاربًا إلى الخضرة أو الحمرة، والمؤنث (حواء).

(٤) الحجا: العقل، وجمعه أحجاء، و(الثرى): التراب الندي، و(السنا): ضوء البرق. و(الرحى): الطاحون.

والداء)، فهذه الألف ليست زائدة، وإنما هي منقلبة، والأصل: (مَوَء ودَوَء)، بدليل جمعهما على (أمواء وأدواء)).

وهمزتُهُ، إما أن تكون أصليةً، كقُرّاءٍ، ووُضّاءٍ[1] لأنهما من (قرأ وَوُضوءَ).

وإمَّا أن تكون مُبدَلة من واو أو ياء، فالمبدلةُ من الواو مثل: (سَماءٍ وعدّاءٍ) وأصلُهما: (سَماوٌ وعدّوٌ)، لأنهما من (سما يَسمو، وعدا يعدو). والمبدَلةُ من الياءِ، مثل: (بنّاء ومَشّاء)، وأصلُهما: (بنايٌ ومَشايٌ) لأنهما من (بنى يَبني، ومشى يمشي)، وإما أن تكون مزيدة للتأنيث: كحسناءَ وحمراء، لأنهما من الحُسن والحُمرة.

وإما أن تكون مزيدة للإلحاق: كحِرباءٍ[2] وقوباءٍ[3].

والممدودُ قسمان: قياسيٌّ وسماعيٌّ.

الممدود القياسي

الاسمُ الممدودُ القياسي يكون في سبعة أنواع من الأسماء المعتلةِ الآخر.

الأولُ: مصدرُ الفعلِ المزيد في أوله همزةٌ، (أتى إيتاء، وأعطى إعطاءً، وانجلى انجلاءً، وارعوى ارعواءً، وارتأى ارتئاءً، واستقصى استقصاءً).

---

(١) القراء: الناسك المتعبد. و(الوضاء): الوضيء، وهو الحسن النظيف.

(٢) الحرباء: حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألوانًا بحرها وهو مذكر، همزته ليست للتأنيث، ولذلك يصرف، ومؤنثه: (حرباءة) وأم حبين. ويضرب به المثل في التقلب، وجمعه (حرابي) بتشديد الياء، ويضرب به المثل أيضًا في الحزم، يقال: (هو أحزم من الحرباء)، لأنه لا يترك غصنًا من الشجرة حتى يمسك بآخر.

(٣) القوباء: بضم القاف وسكون الواو (ويجوز فتحها) داء معروف يتسع وينتشر ويداوى بالزيق، ويسمى (الحزاز) بفتح الحاء، ومفرده (حزازة).

الثاني: ما دلّ على صوت، من مصدرِ الفعل الذي على وزن: (فَعلَ يَفْعُلُ) (بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع) مثل: (رَغا البعيرُ يرغو رغاءً، وثَغَتِ الشّاةُ تَثغو ثُغاء).

الثالثُ: ما كان من المصادر على (فِعال) (بكسر الفاءِ) مصدرًا لِفاعل مثل: (والى ولاءً) (وعادى عِداءً، وماری مِراءً، وراءي رِئاءً، ونادي نداءً، ورامي رِماءً).

الرابعُ: ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، مما يُجمعُ على (أفعِلة) مثل: (كِساء وأكسية، ورِداء وأردية، وغطاء وأغطية، وقباء وأقبية).

الخامسُ: ما صِيغ من المصادر على وزن (تَفْعال) أو (تِفْعال)، مثل: (عدا يعدو تعداء، ومشى يمشي تمشاء).

السادسُ: ما صيغ من الصفاتِ على وزن (فَعّال) أو (مفعال)، للمبالغة، مثل: (العدّاء والمِعطاء).

السابعُ: مؤنثُ (أفعلَ) لغير التفضيل، سواءٌ أكان صحيح الآخر، مثل: (أحمر وحمراء، وأعرج وعرجاء، وأنجلَ ونجلاء[1]، أم مُعتلة، مثل: أحوى وحَوّاء، وأعمى وعمياء، وألمى ولمياء[2]).

الممدود السماعي

الاسمُ الممدودُ السّماعيُّ يكون في غير هذه المواضع السبعة مما ورَدَ ممدودًا، فَيُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه، وذلك مثل (الفَتاءِ والسَّناءِ والغَناء والثّراء[3]).

---

(١) الأنجل: الواسع العين الحسنها.

(٢) الألمى: من في باطن شفته سمرة، وهذه السمرة تسمى اللمى، وهي مستحسنة عند العرب.

(٣) الفتاء: الفتوة، وهي حداثة السن، و(السناء): الرفعة والشرف، و(الغناء): الكفاية =

قصر الممدود ومد المقصور

يجوزُ قَصرُ الممدود، فيقال في دُعاء (دُعا)، وفي صفراء: (صفرا)، ويَقبُحُ مدُّ المقصور: فيقبُحُ أن يقالَ في عصا: (عصاء، وفي غِنى: غِناء).

الاسم المنقوص

الاسمُ المنقوصُ: هو اسمٌ معرَب آخرُه ياءٌ ثابتةٌ مكسورٌ ما قبلها، مثل: (القاضي والرَّاعي).

(فإن كانت ياؤه غير ثابتة فليس بمنقوص، مثل: (أحسن إلى أخيك)، وكذا إن كان ما قبلها غير مكسور، مثل: (ظبي وسعي)).

وإذا تَجرَّدَ من (الْ) والإضافة حذفتْ ياؤُه لفظًا وخطًّا في حالتي الرَّفع والجرِّ. نحو (حكم قاضٍ على جانٍ)، وثبتتْ في حال النصب نحو: (جعلك الله هاديًا إلى الحق، داعيًا إليه).

أما معَ (الْ) والإضافة فَتثبُتْ في جميع الأحوال، نحو: (حكم القاضي على الجاني) و(جاء قاضي القُضاة).

وترد إليه ياؤُهُ المحذوفة عند تثنيته فتقول في قاضٍ: (قاضيان).

٤- اسم الجنس واسم العلم

الاسم أيضًا على نوعين: اسمُ جنس، واسمُ عَلَم.

اسم الجنس

اسمُ الجنس: هو الذي لا يختصُّ بواحد دون آخرَ من أفراد جنسه: كرجل

=

والنفع. و(الثراء): كثرة المال، والخير.

وامرأة ودار وكتاب وحصان.

ومنه الضمائرُ، وأسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولة، وأسماءُ الشرط، وأسماءُ الاستفهام، فهي أسماءُ جناس لأنها لا تختصُّ بفرد دون آخر.

ويُقابلهُ العَلَمُ، فهو يختصُّ بواحد دون غيره من أفراد جنسه.

(وليس المرادُ باسم الجنس ما يقابل المعرفة، بل ما يجوز إطلاقه على كل فرد من الجنس، فالضمائر -مثلاً- معارف، غير أنها لا تختص بواحد دون آخر، فإن (أنت): ضمير للواحد المخاطب، ويصح أن تخاطب به كل من يصلح للخطاب، و(هو): ضمير للغائب، ويصح أن يكنى به عن كل مذكر غائب، و(أنا): ضمير للمتكلم الواحد، ويصح أن يكنى به عن نفسه كل متكلم، فأنت ترى أن معناها يتناول كل فرد، ولا يختص بواحد دون آخر، وقس على ذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

فاسم الجنس إنما يقابل العلم: فذاك موضوع ليتناول كل فرد، وهذا مختص بفرد واحد لا يتناول غيره وضعًا.

اسم العلم

العَلَمُ: اسمٌ يَدُلُّ على معيّن، بحسَب وضعه بلا قرينة: كخالدٍ وفاطمةَ ودِمَشقَ والنيلِ.

ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدُّول والقبائل والأنهار والبحار والجبال.

(وإنما قلنا: (بحسب وضعه)، لأن الاشتراك بحسب الاتفاق لا يضر، كخليل المسمى به أشخاص كثيرون، فاشتراكهم في التسمية إنما كان بحسب الاتفاق والتصادف، لا بحسب الوضع، لأن كل واحد من الواضعين إنما وضع هذا الاسم

لواحد بعينه، أما النكرة: كرجل، فليس لها اختصاص بحسب الوضع بذات واحدة، فالواضع قد وضعها شائعة بين كل فرد من أفراد جنسها، وكذا المعرفة من أسماء الأجناس: كالضمائر وأسماء الإشارة، كما قدمنا.

والعلم يعين مسماه بلا قرينة: أما بقية المعارف، فالضمير يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة، واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حسية أو معنوية، واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده، والمعرّف بال يعينه بواسطتها، والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدها به، والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها).

وينقسمُ العَلَمُ إلى: علم مفرد[1] كأحمد وسليم، ومُركب إضافيّ كعبد الله، وعبد الرحمن، ومركب مزجيّ: كبعلبكَ وسيبويه، ومركب إسناديّ: كجادَ الحقّ، وتأبطَ شرًّا (عَلَمين لرجلين) وشابَ قَرْناها (عَلَمًا لامرأة).

وينقسم أيضًا إلى: اسم وكنية ولقب، وإلى: مُرتجل ومنقوْل، وإلى: علَم شخص وعلم جنس، ومن أنواعه العَلَمُ بالغَلبة.

الاسم والكنية واللقب

العَلَمُ الاسمُ: ما وُضع لتعيين المُسمّى أولاً، سواءٌ أدلَّ على مدح، أم ذمّ، كسعيد وحنظَلةَ، أمْ كان لا يَدُلُّ، كزيد وعمرو، وسواءٌ أصُدِّرَ بأب أو أم، أم لم يُصدَّر بهما، فالعبرةُ باسميَّةِ العلم إنما هو الوضعُ الأوَّليُّ.

والعلمُ الكُنيةُ: ما وضعَ ثانيًا (أي بعد الاسم) وصُدّرَ بأب أو أمّ: كأبي

---

(١) المراد بالمفرد في باب العلم: ما ليس مركبًا، فالمثنى والجمع المسمى بهما: كحسير وعابدين، مفردان في هذا الباب.

الفضلِ، وأمِّ كلثوم[١]:

والعلمُ اللّقبُ: ما وُضع ثالثًا (أي بعد الكُنية) وأشعرَ بمدح: كالرَّشيد وزَين العابدين، أو ذمٍّ: كالأعشى[٢] والشَّنْفرى[٣]، أو نسبة إلى عشيرة أو قبيلة أو بلدة أو قُطر: كأن يُعرَفَ الشخصُ بالهاشميّ أو التّميميّ أو البغداديِّ أو المِصريِّ.

ومن كان لهُ علمٌ مُصدَّر بأب أو أم، ولم يُشعِر بمدح أو ذمّ، ولم يوضع له غيرُه كان هذا العلمُ اسمُهُ وكُنيتهُ. ومن كان له علمٌ يدلُّ على مدح أو ذمّ، ولم يكن مصدَّرًا بأب أوْ أمّ، ولم يكن له غيرُه، كان اسمَهُ ولقبه، فإن صُدِّرَ- مع إشعاره بمدح أو ذمّ- بأب أو أُمّ، كان اسمه وكنيته ولقبه.

فالمشاركة بين الاسم والكُنية واللّقب قد تكون، إن وضِعَ ما يَصلحُ للمشاركةِ وضعًا أوَّليًّا.

أحكام الاسم والكنية واللقب

إذا اجتمع الاسمُ واللّقبُ يُقدَّم الاسمُ ويؤخرُ اللّقب: كهارون الرشيد، وأُوَيس القَرنيّ، ولا ترتيب بني الكنية وغيرها تقول: (أبو حفْصَ عُمَرُ أو عمرُ أبو حفصٍ[٤]).

وإذا اجتمع علمانِ لِمُسمًّى واحد، فإن كان مفردَين أضفتَ الأولَ إلى الثاني،

---

(١) كلثوم من أعلام العرب، والكلثوم في الأصل: الكثير لحم الخدين.

(٢) الأعشى: لقب لعدة شعراء من العرب، والأعشى في الأصل: الضعيف البصر، أو هو الذي لا يبصر ليلًا.

(٣) الشنفرى: رجل من الأزد كان شاعرًا عدَّاءً، يقال: (هو أعدى من الشنفرى)، والشنفرى في الأصل: العظيم الشفتين.

(٤) الحفص في الأصل: شبل الأسد.

مثل: (هذا خالد تميم)، ولك أن تتبع الآخر الأولَ في إعرابه على أنه بدلٌ منه أو عطفُ بيان له، فتقول: (هذا خالدٌ تميمٌ)، إلا إن كان الأول مسبوقًا بال، أو كان الثاني في الأصل وصفًا مُقترنًا بال، فيجب الاتباع، مثل: (هذا الحارث زيدٌ، ورحمَ الله هارون الرَّشيدَ، وكان حاتمُ الطّائيُّ مشهورًا بالكرم).

وإن كان مُركبيْن، أو كان أحدُهما مفردًا والآخر مُركبًا، أتبعت الثانيَ الأوَّل في إعرابه وجوبًا، تقول: (هذا أبو عبد الله محمدٌ، ورأيتُ أبا عبد الله محمدًا، ومررتُ بأبي عبد الله محمد)، وتقول: (هذا عليٌّ زينُ العابدينَ، ورأيت عليًّا زينَ العابدين. ومررت بعليّ زين العابدين)، وتقول: (هذا عبدُ الله عَلمُ الدِّين، ورأيت عبد الله علمَ الدِّين، ومررت بعبد الله علمِ الدين).

العلم المرتجل والعلم المنقول

العَلمُ المُرتجل: ما لم يسبق له استعمالٌ قبل العلميّة في غيرها بل استُعمل من أول الأمر علمًا: كسعادَ وعُمَر.

والعلمُ المنقول (هو الغالب في الأعلام): ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلميّة.

وهو إما منقول عن مصدر كفضل، وإما عن اسم جنس: كأسد. وإما عن صفة: كحارث ومسعود وسعيد، وإما عن فعل: كشمَّر وأبان ويَشكر ويحيى[1] واجذِمْ وقُمْ[2] وإما عن جملة: كجاد الحقُّ، وتأبط شرًّا.

---

(١) شمر: اسم فرس، واسم قبيلة. و(أبان ويشكر ويحيى): أعلام رجال.

(٢) اجزم وقم: اسمان لمكانين.

علم الشخص وعلم الجنس

العلَمُ الشَّخصي: ما خُصِّصَ في أصل الوضع بفردٍ واحدٍ، فلا يتناول غيرَهُ من أفراد جنسه: كخالدٍ وسعيدٍ وسعادَ، ولا يَضره مشاركةُ غيرهِ إيَّاهُ في التَّسمية، لأنَّ المشاركةَ إنما وقعت بحسَب الاتفاق، لا بحسبِ الوضع، وقد سبقَ الكلامُ عليه.

والعَلم الجنسيُّ ما تناولَ الجنس كلُّهُ غيرَ مُختصٍّ بواحدٍ بعينه: كأسامة (عَلمًا على الأسدِ)، وأبي جَعدةَ (على الذئب)، وكسرى (على من مَلَكَ الفُرسَ)، وقيصرَ (على من ملكَ الرُّمَ)، وخاقان (على من ملكَ التُّركَ)، وتُبَّع (على من ملك اليمنَ)، والنَّجاشي (على من ملك الحبشةَ)، وفِرْعَوْنَ (على من ملكَ القبطَ)، والعزيز (على من ملك مصرَ).

وهو يكون اسمًا: كثُعالة، (للثَّعلب)، ودُؤالة (للذئب). ويكونُ كُنيةً: كأمِّ عِرْيَطٍ (للعقربِ)، وأمِّ عامر (للضَّبُع)، وأبي الحارثِ (للأسد)، وأبي الحُصَين (للثَّعلبِ)، ويكون لقبًا: كالأخطلِ (للهِرِّ)، وذي النَّابِ (للكلب).

وقد يكونُ علمًا على المعاني: كبرَّةَ (علمًا على البر) وفجارِ[1] على الفَجْرةِ[2]، وكَيْسانَ (على الغَدرِ)، وأمِّ قَشْعمٍ (على الموت)، وأمِّ صَبورٍ (على الأمر الشديد)، وحَمادِ للمَحْمَدة، ويَسارِ (للمَيسرة).

وعلم الجنس نكرة في المعنى، لأنه غيرُ مختص بواحد من أفراد جنسه كما يختص علم الشخص، وتعريفهُ إنما هو من جهة اللفظ، فهو يعامل معاملة علم الشخص في أحكامه اللفظية والفرق بينهما هو من جهة المعنى، لأن العلم الشخصي موضوع لواحد بعينه، والموضوع الجنسي موضوع للجنس كله، أما من جهة اللفظ فهو كعلم

---

(١) فجار: اسم المبنى على الكسر كحذام وقطام.

(٢) الفجرة: بفتح فسكون: الفجور هو الميل عن الحق.

الشخص من حيث أحكامه اللفظية تمامًا، فيصح الابتداء به مثل: (ثعالة مراوغ)، ومجيء الحال منه مثل: (هذا أسامة مقبلاً)، ويمتنع من الصرف إذا وجد مع العلمية علة أُخرى، مثل: (ابتعد من ثعالة[1]) ولا يسبقه حرف التعريف، فلا يقال: (الأسامة)، كما يقال: (الأسد)، ولا يضاف فلا يقال: (أسامة الغابة)، كما تقول (أسد الغابة)، وكل ذلك من خصائص المعرفة، فهو بهذا الاعتبار معرفة.

والفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة، أن اسم الجنس نكرة لفظًا ومعنى، أما معنىً فلعدم اختصاصه بواحد معين، وأما لفظًا فلأنه تسبقه (ال) فيعرف بها، ولأنه لا يبتدأ به ولا تجيء منه الحال، وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه، لعدم اختصاصه، معرفة من حيث لفظه فله أحكام العلم اللفظية كما قدمنا.

ولا فرق بينه وبين المعرف بأل الجنسية من حيث الدلالة على الجنس برمته ومن حيث التعريف اللفظي، تقول: (أسامة شجاع)، كما تقول: (الأسد شجاع)، فهما نكرتان من جهة المعنى، معرفتان من جهة اللفظ، فعلم الجنس عند التحقيق كالمعرف بال الجنسية من حيث المعنى والاستعمال اللفظي).

العلم بالغلبة

وقد يَغلِبُ المُضافُ إلى معرفةٍ والمُقترِنُ بال العهدية على ما يُشاركُهما في الدّلالة، فيصيران عَلمينِ بالغَلبة، مُختصَّينِ من بين سائر الشُّركاء بواحدٍ، فلا ينصرفان إلى غيره، وذلك: كابن عباس وابن عُمرَ وابن مالكٍ والعَقَبةِ والمدينة والألفية، فهيَ أعلامٌ بغَلَبةِ الاستعمال، وليست أعلامًا بحَسَب الوضع.

(فابن عباس: هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وابن عمر: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، وابن مالك هو محمد بن مالك: صاحب الأرجوزة الألفية

---

(١) ثعالة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

المشهورة في النحو، والعقبة: ميناء على ساحل البحر الأحمر[١]، والمدينة: مدينة الرسول ﷺ وكان اسمها يثرب، والألفية هي الأرجوزة النحوية التي نظمها ابن مالك، وكل هذه الأعلام يصح إطلاقها في الأصل على كل ابن للعباس وعمر ومالك، وعلى كل عقبة ومدينة وألفية، لكنها تغلبت بكثرة الاستعمال على ما ذكر فكانت عليها بالغلبة).

إعراب العلم

العَلَمُ المُفردُ[٢] يُعرَبُ كما يقتضيه الكلامُ: من رفع ونصبٍ أو جرٍّ، نحو: (جاء زهيرٌ، ورأيتَ زُهيرًا ومررتُ بزهيرٍ).

والمركّبُ الإضافيُّ يُعرَبُ جزؤهُ الأوَّلُ كما يقتضيه الكلامُ، ويُجر الجزءُ الثاني بالإضافة.

والمركبُ المزجيُّ يكون جزؤه الأول مفتوحًا دائمًا[٣]، وجزؤه الثاني، إن لم يكن كلمةَ (وَيْهِ) يُرفعُ بالضمة، وينصبُ ويُجرّ بالفتحة، لأنه ممنوعٌ منَ الصّرف للعلميّة والتركيب المزجي، مثلك (بعلبكُّ بلدةٌ طيبةُ الهواءِ، ورأيتُ بعلبك، وسافرت إلى بعلبكٌ)، وإن كان جزؤهُ الثاني كلمةَ (وَيْهِ) يكنْ مبنيًّا على الكسر دائمًا، وهو في محلّ رفعٍ أو نصب أو جرّ، كما يقتضيه مركزهُ في الجملة، مثل: (رُحِمَ سِيبويهِ، ورَحِم اللهُ سيبويهِ، ورَحمةُ اللهِ على سيبويهِ).

والمركّبُ الإسناديُّ يبقى على حاله فيُحكى على لفظه في جميع الأحوال، ويكونُ

---

(١) العقبة في الأصل: المرقى الصعب في الجبل، والطريق في أعلاه، وجمعها عقاب بكسر العين، وعقبات، وتكون مجازًا بمعنى الصعوبة والشدة والعقبة المقصودة هنا: هي عقبة أيلة.

(٢) المراد بالمفرد في بحث العلم: ما ليس مركبًا كما تقدَّم.

(٣) أي مبنيًّا على الفتح، وذلك إن لم يكن آخره ياء: كمعد يكرب فيبنى على السكون.

إعرابُه تقديريًّا، تقول: (جاء جادَ الحقُّ، ورأيتُ جادَ الحقُّ، ومررتُ بجادَ الحقُّ).

والمركَّبُ العَدَديّ: كخمسة عشرَ، وما جرى مجراهُ كحَيْصَ بَيْصَ، وبيْتَ بَيْتَ، إن سَمَّيتَ بهما، أبقيتهما على بنائهما، كما كانا قبل العلمية، ويجوزُ إعرابُهما إعرابَ ما لا ينصرفُ، كأنهما مُركَّبَانِ مَزجيَّانِ، فيجريان مجرى (بعلبكَّ وحَضرموت)، والأول أولى.

٥- الضمائر وأنواعها

الضميرُ: ما يُكنى به عن مُتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائب، فهو قائمٌ مَقامَ ما يُكنى به عنه، مثل: (أنا وأنتَ وهو) وكالتاءِ من (كتبتُ وكتبتَ وكتبتِ) وكالواو من (يكتبون).

وهو سبعةُ أنواعٍ: مُتَّصلٌ، ومنفصلٌ، وبارزٌ، ومستترٌ، ومرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرور.

الضمير المتصل

الضَّميرُ المتصلُ: ما لا يُبتدأُ به، ولا يقعُ بعد (إلا) إلّا في ضَرورة الشعر، كالتاء والكاف من (أكرمتُكَ)، فلا يُقالُ: (ما أكرمتُ إلّاكَ)، وقد وردَ في الشعر ضرورةً، كما قال الشاعر:

وما عَلَيْنا إذا ما كُنتِ جارَتَنا ... ألّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيّارُ

وكما قال الآخر:

أعُوذُ بِربِّ العَرشِ مِن فِئَةٍ بَغَتْ ... عليَّ، فما لي عَوْضِ إلّاهُ[1] ناصِرُ

وهو، إما أن يتصلَ بالفعل: كالواو من (كتبوا)، أو بالاسم: كالياء من

---

(١) عوض: ظرف للمستقبل بمعنى (أبدًا) وهو يستغرق جميع ما يستقبل من الزمان، والمشهور بناؤه على الضم، ويجوز فيه البناء على الفتح والكسر أيضًا، ولا يكون إلا بعد نفي أو استفهام.

(كتابي)، أو بالحرف: كالكاف من (عليك).

والضمائرُ المتصلةُ تسعةٌ: وهي: (التاءُ، ونا، والواو، والألفُ، والنونُ، والكافُ، والياءُ، والهاءُ، وها).

فالألفُ والتاءُ والواوُ والنونُ، لا تكونُ إلَّا ضمائرَ للرفع، لأنها لا تكون إلا فاعلاً أو نائبَ فاعل، مثل: (كتبا، وكتبت، وكتبوا، وكتبْنَ).

(نا والياءُ) تكونانِ ضميرَيْ رفعٍ، مثل: (كتَبْنا، وتكتُبين، واكتُبي)، وضميري نصبٍ، مثل: (أكرمني المعلم، وأكرَمَنا المعلمُ) وضميرَيْ جَرٍّ، مثل: (صرفَ اللهُ عنّي وعنّا المكروهَ).

(والكافُ والهاءُ وها): تكونُ ضمائرَ نصبٍ، مثل: (أكرمتك وأكرمته وأكرمتها)، وضمائرَ جرّ، مثل: (أحسنتُ إليكَ وإليه وإليها)، ولا تكون ضمائرَ رفعٍ، لأنها لا يُسند إليها.

فوائد ثلاث

١- واو الضمير والهاء المتصلة بها ميم الجمع خاصتان بجمع الذكور العقلاء، فلا يستعملان لجمع الإناث ولا لجمع المذكر غير العاقل.

٢- الضمير في نحو: (جئتما، وجئتم، وجئتن) إنما هو التاء وحدها، وفي نحو: (أكرمكما، وأكرمكم، وأكرمكن) إنما هو الكاف وحدها، وفي نحو: (أكرمهما، وأكرمهم وأكرمهن) إنما هو الهاء وحدها، والميم والألف اللاحقتان للضمير حرفان هما علامة التثنية، ومن العلماء من جعل الميم حرف عماد، والألف علامة التثنية، وسميت الميم حرف عماد، لاعتماد المتكلم والسامع عليها في التفرقة بين ضمير التثنية وضمير الواحدة، وليس هذا القول ببعيد، والميم وحدها اللاحقة للضمير، حرف هو علامة جمع الذكور والعقلاء، والنون المشددة، واللاحقة للضمير، حرف

هو علامة جمة المؤنث، ومن العلماء من ينظر إلى الحال الحاضرة، فيجعل الضمير وما يلحقه من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد، وهذا أقرب، والقولان الأولان أحق.

٣- تضم هاء الضمير، إلا إن سبقها كسرة أو ياء ساكنة فتكسر، تقول: (من إثر فأقله عثرته، وخذه بيده إشفاقًا عليه، وإحسانًا إليه)، وتقول: (هذا أبوهم، وأكرمت أباهم، وأحسنت إلى أبيهم).

٤- يجوز في ياء المتكلم السكون والفتح، إلا إن سبقها ساكن، كألف المقصور وياء المنقوص وألف التثنية ويائي التثنية والجمع، فيجب فتحها دفعًا لالتقاء الساكنين، مثل: (هذه عصاي، وهذا راجيّ، وهاتان عصواي، ورفعت عصويّ، وهؤلاء معلميّ).

٥- تبدل ألف (إلى وعلى ولدى) ياءً، إذا اتصلت بضمير، مثل (إليّ، وعليه، ولديك).

نون الوقاية

إذا لحقت ياءُ المتكلم الفعلَ أو اسمَ الفعل، وجب الفصلُ بينهما بنونٍ تُسمى (نون الوقاية[1])، لأنها تَقي ما تَتَّصلُ به من الكسر (أي: تَحْفَظُهُ منهُ)، تقول: (أكرَمني، ويُكرمني، وأكرِمني، وتكرمونني، وأكرمتَني، وأكرَمتْني فاطمةُ)، ونحو: (رُوَيْدَني، وعليكَني).

وإن لحقت الأحرفَ المُشبَّهة بالفعل، فالكثيرُ إثباتُها معَ (ليتَ) وحذفُها مع (لعلَّ)، وبه وردَ القرآن الكريم، قال -تعالى-: ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا

(١) سواء اتصلت بالفعل مباشرة: كأكرمني، أو اتصلت بما يتصل بالفعل: كأكرمتني ويكرمونني.

عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، وقال -جلَّ شأنه-: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، وندر حذفها مع (ليتَ)، وإثباتها مع (لعلَّ)، فالأول كقول الشاعر:

كمُنيةِ جابرٍ إذ قال: لَيْتي ... أصادفُهُ وأُتلِفُ جُلَّ مالي[1]

والثاني كقول الآخر:

فقُلتُ أعيراني القُدومَ، لَعَلَّني ... أَخُطُّ بها قَبرًا لَأبيضَ ماجِدِ

أما مع (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) فأنت بالخيار: إن شئت أثبتّها وإن شئت حذفتها.

وإن لحقتْ ياءُ المتكلم (من، وعن) من حروف الجرّ، فصلت بينهما بنون الوقاية وجوبًا، وشذَّ قول الشاعر:

أيُّها السَّائِلُ عنْهُم وعَني ... لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِني

أما ما عداهما فلا فصل بها.

الضمير المنفصل

الضميرُ المنفصل: ما يصَحُّ الابتداءُ به، كما يصحُّ وقُوعهُ بعد (إلا) على كلِّ حال، كأنا من قولك: (أنا مجتهدٌ، وما اجتهد إلاَّ أنا).

والضمائر المنفصلةُ أربعةٌ وعشرون ضميرًا: اثنا عشر منها مرفوعةٌ وهي: (أنا، ونحنُ، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهُنَّ).

واثنا عشر منها منصوبةٌ، وهي: (إيايَ، وإيانا، وإياكَ، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكنَّ، وإياهُ، وأياها، وإياهما، وإياهمْ، وإياهنَّ).

---

(١) جل الشيء وجلاله (بضم الجيم فيهما): معظمه: ويقال: جلل الشيء أي: أخذ جلاله، أي: معظمه، وأما الجل (بكسر الجيم) فهو ضد الذق (بكسر الدال) أي: الشيء الدقيق.

ولا تكون (هُم) إلا لجماعة الذُكور العقلاء.

ويجوزُ تسكينُ هاء (هُوَ) بعد الواو والفاءِ نحو: (وهْوَ الغفور الوَدُود)، ونحو: (فَهْوَ على كلِّ شيءٍ قدير)، وهو كثيرٌ شائع، وبعد لام التأكيد كقولك: (إنَّ خالدًا لَهْو شُجاعٌ)، وهو قليلٌ.

فائدة

الضمير في (أنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتنّ) إنما هو (أن)، والتاء اللاحقة لها هي حرف خطاب، والضمير في (هم، وهما، وهنّ) إنما هو (الهاء) المخففة من (هو)، والميم والألف في (أنتما وهما): حرفان للدلالة على التثنية، أو الميم حرف عماد، والألف علامة التثنية، (كما سبق)، والميم في (أنتم، وهم): حرف هو علامة جمع الذكور العقلاء، والنون المشددة في (أنتن وهنّ) حرف هو علامة جمع الإناث، ومن النحاة ومن يجعل الضمير وما يلحق به من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد، كما سبق في الضمير المتصل.

اتصال الضمير وانفصاله

الضَّميرُ قائمٌ مقامَ الاسم الظاهر، والغرَضُ من الإتيان به الاختصارُ، والضمير المتصلُ أخصرُ من الضمير المنفصل.

فكلُّ موضع أمكنَ أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل لا يَجوزُ العدولُ عنهُ إلى الضمير المنفصل، فيقال: (أكرمتك)، ولا يقال: (أكرمتُ إياك)، فإن لم يُمكن اتصالُ الضمير تعيّن انفصالهُ، وذلك إذا اقتضى المقامُ تقديمه، كقوله -تعالى-: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو كان مبتدأ، نحو: (أنت مجتهد)، أو خبرًا: نحو (المجتهدون أنتم)، أو محصورًا بإلاّ أو إنما، كقوله -تعالى-: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٤]، وقول الشاعر:

أنـا الذائـدُ الحـامي الـذِّمارَ، وَإنَّمـا يُـدافِعُ عـن أحـسابِهم أنـا أو مِثلـي[١]

أو كان عاملهُ محذوفًا، مثل: (إياك وما يُعتذَرُ منه)، أو مفعولاً لمصدرٍ مُضافٍ إلى فاعله، مثل: (يَسُرُّني إكرام الأستاذِ وإياك) أو كان تابعًا لما قبله في الإعراب، كقوله -تعالى-: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

ويجوزُ فصل الضمير ووصله، إذا كان خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، مثل: (كنتُه، وكنْتُ إياهُ) أو كان ثاني ضميرين منصوبين بعامل من باب: (أعطى[٢]، أو ظنَّ[٣])، تقول: (سألتُكه، وسألتك إياه، وظَنَنتكه، وظَنَنْتك إياه).

وضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب أي: (أعرَفُ منه).

وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب، فإذا اجتمع ضميران متَّصلان، في باب: (كان وأعطى وظنَّ)، وجب تقديمُ الأخصِّ منهما، مثل: (كُنتُه، وسَلْنيه، وظَنَنْتكهُ[٤])، فإن انفصل أحدُهما فَقدِّمْ ما شئتَ منهما، إن أمِن اللَّبسُ، مثل: (الدرهمُ أعطيته إياكَ)، فإن لم يُؤمَن التباسُ المعنى وجبَ تقديم ما يزيل اللَّبسَ،

---

(١) يجوز في الذمار النصب على أنه مفعول به للحامي، والجر على أن الحامي مضاف والذمار مضاف إليه، إنما جازت الإضافة، مع اقتران المضاف بحرف التعريف، لأن المضاف صفة، والمضاف إليه مقترن به، و(الذائد): المانع، و(الذمار): ما يجب على الشخص حمايته، و(الأحساب): جمع حسب، وهو ما يعده الرجل من مفاخر آبائه، والمعنى: لا يدفع عن أحسابهم إلا أنا، فالدفاع محصور بي، ولو وصل الضمير فقال: إنما أدافع عن أحسابهن، لجاز أن يكون غير مدافعًا أيضًا.

(٢) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا.

(٣) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد تقدم شرح هذا وما قبله في بحث المتعدي واللازم، فراجعهما.

(٤) فلا يقال: كانهوت ولا سلهوني ولا ظننتهوك.

وإن كان غير الأخصّ، فتقول: (زهيرٌ مَنعتكَ إياه)، إن أردْت منع المخاطب أن يصل إلى الغائب، و(منعته إياك) إن أردت منع الغائب أن يصل إلى المخاطب، ومنه الحديث: «**إن الله ملّككم إياهمْ ولو شاء لَملّكهم إياكم**».

وإذا اتحد الضّميران في الرُّتبة -كأن يكونا للمتكلّم أو المخاطب أو الغائب- وجب فصل أحدهما، مثل: (أعطيته إياه، وسألتني إياي، وخلْتك إياك).

الضميران: البارز والمستتر

الضمير البارز: ما كان له صورةٌ في اللّفظ: كالتاءِ من: (قمت) والواوِ من: (كتبوا) والياء من: (اكتبي)، والنون من (يَقُمْنَ).

والضميرُ المستتر: ما لم يكن له صورةٌ في الكلام، بل كان مُقدَّرًا في الذّهن ومَنْويًّا، وذلك كالضمير المستتر في (اكتُبْ)، فإنَّ التقدير (اكتُبْ أنت).

وهو إما للمتكلم: (كأكتبُ، ونكتب)، وإما للمفرد المذكر المخاطب، نحو: (اكتُبْ، وتَكتبُ)، وإما للمفرد الغائب والمفرد الغائبة، نحو: (علي كتبَ، وهندُ تَكتبُ).

وهو على قسمين: مستترٌ وجوبًا، ويكونُ في ستة مواضع:

الأول: في الفعل المُسنَدِ إلى المتكلم، مفردًا أو جمعًا، مثل: (أجتهدُ ونجتهدُ).

الثاني: في الفعل المسند إلى الواحد المخاطب، مثل: (اجتهد).

الثالث: في اسم الفعل المسند إلى متكلم، أو مخاطب، مثل: (أفٍّ وصَهْ).

الرابع: في فعل التعجُّب الذي على وزن (ما أفعلَ)، مثل: (ما أحسنَ العِلم[١]!).

الخامس: في أفعال الاستثناء، وهي: (خلا، وعدا، وحاشا، وليس، ولا يكون)، مثل: (جاء القومُ ما خلا زهيرًا، أو ليس زهيرًا، أو لا يكون زهيرًا).

(فالضمير فيها مستتر وجوبًا تقديره (هو) يعود على المستثنى منه وقال قوم: إنه يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق، والتقدير: (جاء القوم خلا البعضُ زهيرًا)، وقال قوم: إنه يعود إلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل قبله، والتقدير: (جاء القوم خلا الجائي، أو لا يكون الجائي زهيرًا)، وقال آخرون: إنه يعود على مصدر الفعل المتقدم، والتقدير: (جاءوا خلا المجيءُ زهير)، والقولان الأولان أقرب إلى الحق والصواب، ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى (إلّا)، فهي واقعة موقع الحرف، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء، وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق، وسيأتي بسط ذلك في الجزء الثالث من هذا الكتاب).

السادس: في المصدر النائب عن فعله نحو: (صبرًا على الشدائد[٢]).

ومستترٌ جوازًا: ويكون في الفعل المُسنَد إلى الواحد الغائب[٣] والواحدة الغائبة، مثل: (سعيدٌ اجتهد، وفاطمة تجتهد).

(ومعنى استتار الضمير وجوبًا أنه لا يصح إقامة الاسم الظاهر مقامه، فلا يرفع

---

(١) ما: اسم نكرة معناه التعجب، وهو في محل رفع مبتدأ و(أحسن): فعل ماضٍ وهو فعل تعجب أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره، (هو) يعود على (ما) التعجبية و(العلم) مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

(٢) فاعل (صبرًا) ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

(٣) إلا في أفعال الاستثناء وفعل التعجب الأول، فهو مستتر وجوبًا كما علمت.

إلا الضمير المستتر، ومعنى استتاره جوازًا أن يجوز أن يجعل مكانه الاسم الظاهر، فهو يرفع الضمير المستتر تارة والاسم الظاهر تارة أخرى، فإذا قلت: (سعيد يجتهد) كان الفاعل ضميرًا مستترًا جوازًا تقديره (هو) يعود إلى سعيد، وإذا قلت: (يجتهد سعيد) كان سعيد هو الفاعل، أما إن قلت: (نجتهد) كان الفاعل ضميرًا مستترًا وجوبًا تقديره (نحن)، ولا يجوز أن يقوم مقامه اسم ظاهر ولا ضمير بارز، فلا يقال: (نجتهد التلاميذ)، فإن قلت: (نجتهد نحن)، فنحن ليست الفاعل، وإنما هي توكيد للضمير المستتر الذي هو الفاعل: وإنما لم يجز أن تكون هي الفاعل لأنك تستغني عنها، تقول: (نجتهد) والفاعل عمدة، فلا يصح الاستغناء عنه).

ضمائر الرفع والنصب والجر

الضميرُ قائم مقامَ الاسم الظاهر، فهو مثله يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، كما يَقتضيه مركزُه في الجملة، لأنَّ له حُكمه في الإعراب.

فالضمير المرفوعُ: ما كان قائمًا مقامَ اسم مرفوع، مثل: (قُمتَ، وقمتِ، وتَكتبان، وتكتبون).

والضمير المنصوبُ: ما كان قائمًا مقام اسم منصوب، مثل: (أكرَمتُكَ، وأكرَمتهنَّ، وإياكَ نعبُدُ وإياكَ نستعين).

والضمير المجرور: ما كان قائمًا مقام اسم مجرور نحو: (أحسنْ تربيةَ أولادك، أحسَنَ اللهُ إليك).

وإذا وقع الضمير موقع اسمٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرور، يُقال في إعرابه: إنه كان في محلّ رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍ، أو إنه مرفوعٌ محلاً، أو منصوبٌ محلاً، أو مجرورٌ محلاً.

عود الضمير

إن كان الضمير للغَيبة فلا بد له من مرجع يُرجع إليه.

فهو إما أن يعودَ إلى اسم سبقه في اللَّفظ، وهو الأصل، مثل: (الكتاب أخذتُه).

وإما أن يعود إلى متأخرٍ عنه لفظًا، متقدّم عليه رُتبةً (أي: بحسَب الأصل)، مثل: (أخذَ كتابه زهيرٌ)، فالهاءُ تعود إلى زهير المتأخر لفظًا، وهو في نِيَّة التقديم، باعتبار رُتبته؛ لأنه فاعل[1].

وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنًى لا لفظًا، مثل: (اجتهِدْ يكن خيرًا لك): أي: يكن الاجتهاد خيرًا لك، فالضمير يعود إلى الاجتهاد المفهوم من (اجتهِدْ).

وإما أن يعود إلى غير مذكور، لا لفظًا ولا معنىً، إن كان سياقُ الكلام يُعيِّنُهُ، كقوله -تعالى-: ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾ [هود: ٤٤]، فالضمير يعود إلى سفينة نوح المعلومة من المقام، وكقول الشاعر:

إذا مـــا غَـــضِبْنا غـــضْبَةً مُـــضَرِيَّةً هَتَكْنا حِجابَ الشَّمْس، أو قَطرت دَما

فالضمير في (قطرَت) يعودُ إلى السُّيوف، التي يدُل عليها سياق الكلام.

والضمير يعود إلى أقرب مذكور في الكلام، ما لم يكن الأقرب مضافًا إليه، فيعود إلى المضاف، وقد يعود إلى المضاف إليه، إن كان هناك ما يعيِّنه كقوله -تعالى:

---

(١) أما عود الضمير على متأخر عنه لفظًا ورتبة فلا يجوز، فلا يقال: (أكرم أبوه خالدًا)، لأن الهاء في أبوه عائدة على المفعول به وهو (خالدًا)، والمفعول متأخر في الرتبة على الفاعل، وهو هنا متأخر عنه في اللفظ أيضًا، وأما عوده على متقدم لفظًا متأخر رتبة فجائز، مثل: (أكرم خالدًا أبوه)، فالضمير في (أبوه) عائد إلى (خالدًا) المتقدم لفظًا على الفاعل، وإن كان متأخرًا عنه رتبة، وإن قلت: (أكرمته خالدًا) جاز، لأن (خالدًا) ليس مفعولًا به، إنما هو بدل من الضمير الذي هو المفعول به.

﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة: ٥]، وقد يعود إلى البعيد بقرينةٍ دالّةٍ عليه، كقوله -سبحانه-: ﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد: ٧]، فالضميرُ المستترُ في (جعلكم) عائدٌ إلى الله، لا إلى الرسول.

ضمير الفصل

قد يتوسط بين المبتدأ أو الخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبرٌ، ضميرٌ يسمى ضميرَ الفَصْل، ليؤذنَ من أوَّل الأمر بأن ما بعدَه خبرٌ لا نعتٌ، وهو يُفيدُ الكلام ضربًا من التوكيد، نحو: (زهيرٌ هو الشاعر) و(ظننتُ عبدَ الله هو الكاتبَ).

وضمير الفصل حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب، على الأصح من أقوال النُّحاة وصورته كصورة الضمائر المنفصلة، وهو يتَصرَّفُ تَصرُّفها بِحسَبِ ما هو له، إلا أنه ليس إياها.

ثم إنَّ دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخَيْن بـ (كانَ، وظَنَّ، وإنَّ) وأخواتِهنَّ، تابعٌ لدخوله بينهما قبل النسخ، ولا تأثير له فيما بعدهُ من حيثُ الإعرابُ، فما بعدَهُ مُتأثرٌ إعرابًا بما يسبقه من العوامل، لا بهِ، قال -تعالى-: ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقال: ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقال: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [الكهف: ٣٩].

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا، وإنما سمي ضميرًا لمشابهته الضمير في صورته، وسمي: (ضميرَ فصلٍ) لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو نعت، لأنك إن قلت: (زهير المجتهد)، جاز أنك مزيد الإخبار، وأنك تريد النعت، فإن أردت أن تفصل بين الأمرين أول وهلة، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله، لا نعت له.

ثم إن ضمير الفصل هذا يفيد تأكيدَ الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يسميه (عمادًا)، لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والنعت).

٦- أسماء الإشارة

اسمُ الإشارة: ما يدُلُّ على مُعينٍ بواسطة إشارةٍ حسِّيَّةٍ باليد ونحوها، إن كان المشارُ إليه حاضرًا، أو إشارة معنويَّة إذا كان المشارُ إليه معنىً، أو ذاتًا غيرَ حاضرة.

وأسماءُ الإشارة هي: (ذا): للمفرد المذكر، و(ذانِ، وتَيْنِ): للمثنى، المذكر، و(ذِهْ، وتِهْ): للمفرد المؤنثة، و(تانِ، وتَيْنِ): للمثنى المؤنث و(أولاءِ، وأولي[1]) (بالمد والقَصر، والمدُّ أفصحُ): للجمع المذكر والمؤنث، سواءٌ أكان الجمعُ للعقلاءِ، كقوله -تعالى-: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥]، أم لغيرهم: كقوله -تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقول الشاعر:

دُمَ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى ... والعَيْشَ بَعْدَ أولئكَ الأَيَّامِ

لكنَّ الأكثرَ أن يشارَ بها إلى العقلاءِ، ويستعمل لغيرهم (تلك)، قال الله -تعالى-: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ويجوز تشديدُ النون في مثنى (ذا، وتا) سواءُ أكان بالألف أم بالياء، فتقول: (ذانِّ وذَيْنِّن، وتَيْنِّ)، وقد قُرئ: (فذانِّكَ برهانانِ)، كما قرئ: (إحدى ابنَتيِّ هاتين)، بتشديد النون فيهما.

ومن أسماء الإشارة ما هو خاص بالمكان، فيشارُ إلى المكان القريب بهُنا، وإلى المتوسط بهُناك وإلى البعيد بهنالك وثُمَّ.

---

(١) تكتب (أولي، وأولاء) بالواو غير ملفوظة، تلفظان: (إلى، والاء) بلا واو.

ومن أسماءِ الإشارة كثيرًا (ها) التي هي حرفٌ للتَّنبيه، فيقال: (هذا، وهذه، وهاتان وهؤلاء).

وقد تلحقُ (ذا وتي) الكافُ، التي هي حرفٌ للخطاب، فيقال: (ذاك، وتِيكَ) وقد تلحقهما هذه الكافُ معَ اللّام فيقال: (ذلكَ وتِلك).

وقد: تلحقُ (ذان، وذَيْنِ، وتانِ، وتَينِ، وأولاءِ) كافُ الخطاب وحدها، فيقال: (ذانِكَ وتانِكَ وأُولئكَ).

ويجوز أن يُفصلَ بين (ها) التَّنبيهيَّةِ واسمِ الإشارة بضمير المُشار إليه، مثل: (ها أنا ذا، وها أنت ذي، وها أنتما ذانِ، وها نحن تانِ، وها نحن أولاءِ)، وهو أولى وأفصحُ، وهو الكثيرُ الواردُ في بليغ الكلام، قال -تعالى-: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩]، والفصلُ بغيره قليلٌ، مثل: (ها إنَّ الوقتَ قد حان) والفصل بكافِ التَّشبية في نحو: (هكذا) كثيرٌ شائعٌ.

مراتب المشار إليه

للمشارِ إليه ثلاثُ مَراتِبَ: قريبةٌ وبعيدةٌ ومتوسطةٌ، فيُشار لذي القُربى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ: كأكرمْ هذا الرجلَ أو هذه المرأةَ ولِذي الوسطى بما فيه الكافُ وحدها: كاركبْ ذاكَ الحصانَ، أو تِيكَ الناقةَ، ولِذي البُعدى بما فيه الكافُ واللام معًا، كخُذْ ذلكَ القلمَ، أو تلك الدَّواةَ.

فوائد ثلاث

١- (ذانِ وتانِ) يستعملان في حالة الرفع؛ مثل: (جاء هذان الرجلان، وهاتان المرأتان)، و(ذين وتين): يستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: (أكرم هذين الرجلين وهاتين المرأتين، ومررت بهذين الرجلين وهاتين المرأتين)، وهما في حالة الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء، وليسا معربين بالألف رفعًا -وبالياء نصبًا وجرًّا، كالمثنى، لأن أسماء الإشارة مبنية لا

معربة فمن العلماء من يعربها، إعراب المثنى، فلم يخطئ محجة الصواب، أما قوله - تعالى-: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣]، في قراءة من قرأ (إنَّ) مشددة فقالوا إنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في أحوال الرفع والنصب والجر.

٢- (ذه، وته): هما بسكون الهاء وكسرها: وإن كسرت فلك أن تختلس الكسرة، وأن تشبعها فتمدّها.

٣- كاف الخطاب: حرف، وهو ككاف الضمير في حركتها وما يلحق بها من العلامات، تقول: (ذاك كتابك يا تلميذ، وذاك كتابك يا تلميذة، وذلكما كتابكما يا تلميذان، ويا تلميذتان، وذلكم كتابكم يا تلاميذ، وذلكنَّ كتابكنَّ يا تلميذات).

٧- الأسماء الموصولة

الاسمُ الموصولُ: ما يَدلُّ على مُعيّنٍ بواسطة جملة تُذكر بعده، وتُسمّى هذه الجملةُ: (صِلةَ الموصول).

والأسماء الموصولةُ قسمان: خاصٌّ ومشترَكٌ.

الموصول الخاص

الأسماءُ الموصولةُ الخاصةُ، هي التي تُفرَدُ وتُثنّى وتُجمَعُ وتُذكّرُ وتُؤنّثُ، حسبَ مقتضى الكلام.

وهي: (الذي) للمفردَ المذكر، (واللّذان، واللّذَينِ): للمثنى المذكر، و(الّذينَ): للجمع المذكر العاقل[1]، و(التي): للمفردة المؤنثة، و(اللّتانِ، واللّتَينِ): للمثنّى المؤنّث، و(اللّاتي، واللّواتي، واللائي) -بإثبات الياءِ وحذفِها- للجمع المؤنث، و(الأُلى): للجمع مُطلقًا، سواءٌ أكان مذكرًا أم مؤنثًا، وعاقلاً أم غيرَه،

(١) فلا تستعمل لغيرهم أما غير العقلاء فيستعمل له ما يستعمل لجمع الإناث.

تقولُ: (يُفلح الذي يجتهدُ، واللذانِ يجتهدانِ والّذين يجتهدون، وتفلحُ التي تجتهد، واللّتانِ تجتهدانِ، واللّاتي، أو اللّواتي، أو اللّائي، يجتهدْنَ، ويُفلحُ الألي يجتهدون، وتُفلح الألي يجتهدْنَ، واقرأ من الكتبِ الألي تنفعُ).

(و(اللّذان واللّتان): تستعملان في حالة الرفع، مثل: جاءَ اللّذان سافرا، واللّتان سافرتا)، والّذين واللتين: تستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: (أكرمت اللذين اجتهدا، واللتين اجتهدتا، وأحسنت إلى اللذين تعلما، واللتين تعلمتا) وهم في حالتي الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء، وليستا معربتين بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، كالمثنى، لأن الأسماء الموصولة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يعربها إعراب المثنى، وليس ببعيد عن الصواب).

ويجوزُ تشديدُ النونِ في مثنى (الذي والتي)، سواءٌ أكان بالألف أم بالياءِ، وقد قُرئ: (واللّذانِّ يأتِيانِها منكم)، كما قُرئ: (رَبّنا أرِنا اللّذَيْنِّ)، بتشديد النُّون فيهما.

وأكثرُ ما يُستعمَلُ (الأُلي) لجمع الذكورِ العقلاءِ، ومن استعماله للعاقل وغيره قول الشاعر:

وتُبْلي الأُلى يَسْتَلْئِمون على الأُلى ... تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَإِ القُبُلِ[1]

ومن استعماله في جمع المؤنث قولُ الآخر:

---

(١) الضمير في تبلي يعود إلى المنون (أي: الموت) في بيت سابق. و(يستلئمون): يلبسون، اللامة وهي الدرع، (وعلى الألى): في موضع الحال من ضمير يستلئمون، أي: حال كونهم على خيولهم الألي تراهن، فالضمير الغائب في تراهن يعود إلى الألي الموصوف بها وبصلتها الخيول، و (الروع): الفزع، ويراد به مجازًا الحرب، و(الحدأ) بكسر الحاء وفتح الدال: جمع حدأة -بكسر الحاء وفتح الدال أيضًا- وهي طائر يعرف عند العامة بالشوحة. و(القبل): جمع قبلاء، وهي الحولاء، والقبل بفتحتين: الحول.

مَحا حُبُّها حُبَّ الأُلي كُنَّ قبلَها وحَلَّتْ مكانًا لم يكن حُلَّ من قَبْل

وكذلك (اللّائي)، فقد تُستعملُ لجماعة الذكور العقلاء نادرًا كقول الشاعر:

هُمُ اللّائي أصيبوا يومَ فَلْجٍ بداهِيَةٍ تَميدُ لها الجِبال[1]

وقول الآخر:

فَما آباؤُنا بأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنا، اللّاءِ قد مَهَدوا الحُجورا[2]

الموصول المشترك

الأسماءُ الموصولةُ المُشتَركةُ: هي التي تكونُ بلفظٍ واحدٍ للجميع. فيشترك فيها المفردُ والمثنى والجمعُ والمذكرُ والمؤنثُ.

وهي: (مَنْ، وما، وذا، وأيٌّ، وذُو) غيرَ أنَّ (مَنْ) للعاقل و(ما) لغيره. وأما: (ذا وأيٌّ وذُو) فتكون للعاقل وغيره، تقول: (نجحَ مَن اجتهدَ، ومنِ اجتهدتْ، ومن اجتهدا، ومن اجتهدتا، ومن اجتهدوا، ومن اجتهدْن)، وتقول: (اركبْ ما شئتَ من الخيلِ، واقرأ من الكتب ما يفيدك نفعًا).

وتقول: (من ذا فتح الشامَ؟) أي: من الذي فتحها؟، و(ماذا فتحَ أبو عُبَيدَةَ؟)، وتقول: (أكرِمْ أيَّهم أكثرُ اجتهادًا)، أي: (الذي هو أكثرُ اجتهادًا)، و(اركبْ من الخيل أيّها هو أقوى، أي (الذي هو أقوى)، وتقول: (أكرمْ ذو اجتهدَ، وذو اجتهدتْ)، أي: (أكرم الذي اجتهد والتي اجتهدت).

---

(١) فلج: مكان بين البصرة وضرية و(ضرية) بفتح الضاد وكسر الراء، وتشديد الياء مفتوحة: قرية في طريق مكة من البصرة ونجد، و(تميد): تضطرب وتتحرك.

(٢) أمَنّ: أجود وأكرم، و(اللاء): صفة للأباء، و(مهدوا) وطأوا، من (مهد الفراش) إذا وطأه وبسطه، و(الحجور): الأحضان، واحدها حجر.

(من وما) الموصوليتان

قد تُستعملُ (مَنْ) لغير العقلاءِ، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُنزَّلُ غيرُ العاقلِ مَنزِلةَ العاقل: كقوله -تعالى-: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقولِ امرئ القَيس:

أَلا عِمْ صَباحًا، أَيُّها الطَّلَلُ الْبالي ... وهَلْ يَعِمَنْ منْ كانَ في العُصُرِ الخالي[1]

وقول العباس بن الأحنف:

بكَيْتُ على سِرْ الْقَطا إِذْ مَرَرْنَ بي ... فَقُلْتُ، ومِثْلي بالبُكاءِ جديرُ

أَسِرْبَ الْقَطا، هَلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ ... لَعلِّي إلى مَن قَدْ هَويتُ أَطِيرُ

(فدعاء الأصنام التي لا تستجيب الدعاء في الآية الكريمة، ونداءُ القطا والطلل في البيتين سوّغا تنزيلها منزله العاقل إذ لا يُنادى إلا العقلاء).

الثانية: أن يندمجَ غيرُ العاقل مع العاقل في حُكم واحدٍ، كقوله -تعالى-: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧]، وقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحج: ١٨].

(فعدم الخلق يشمل الآدميين والملائكة والأصنام من المعبودات من دون الله، والسجود لله يشمل العاقل وغيره ممن في السماوات والأرض).

الثالثة: أن يقترنَ غيرُ العاقلِ بالعاقل في عمومٍ مُفَصَّلٍ بـ (مِنْ) كقوله -عزَّ

---

(١) عم صباحًا: تحية كانوا يستعملونها في الصباح، و(عم) مخفف من أنعم و(العصر) بضمتين، ويجوز إسكان الصاد: وهو بمعنى العصر، بفتح فسكون، و(الخالي): السالف الماضي.

شأنه-: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ [النور: ٤٥].

(فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض، وقد فصلها على ثلاثة أنواع: الزاحف على بطنه، والماشي على رجلين، والماشي على أربع).

وقد تُستعملُ (ما) للعاقل، كقوله-تعالى-: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٣][1]، وكقولهم: (سبحان من سخَّركنَّ لنا)، وقولهم: (سبحان من يسبح الرعد بحمده)، وذلك قليل، وأكثر ما تكون (ما) للعاقل، إذا اقترن العاقِلُ بغير العاقل في حكم واحد، كقوله -سبحانه-: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الجمعة: ١].

(فإن ما فيهما ممن يعقل وما لا يعقل في حكم واحد وهو التسبيح، كما قال -تعالى-: ﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤]).

---

(١) أي: انكحوا ما حل لكم منهن، ودعوا ما حرم علكيم منهن. (فالنصب على أن (ماذا) كلها استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم لأنفقت، و(درهمًا وزهيرًا): منصوبان على البديلة في محل (ماذا) الاستفهامية، والرفع على أن (ما) وحدها اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، (وذا) اسم موصول في محل رفع على أنه خبره، و(درهم وزهير) مرفوعان على البدلية من محل (ما) الاستفهامية والجملة صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير (ماذا أنفقته؟ ومن ذا أكرمته،)، أي: (ما الذي أنفقته؟ ومن الذي أكرمته؟).

(ذا) الموصولية

لا تكونُ (ذا) اسمَ موصولٍ إلا بشرطِ أن تقعَ بعد (مَنْ) أو (ما) الاستفهاميَّتين، وأن لا يُرادَ بها الإشارةَ، وأن لا تُجعلَ معَ (مَنْ) أو (ما) كلمةً واحدةً للاستفهام، فإن أريد بها الإشارة مثل: (ماذا التواني؟ مَنْ ذا القائم؟) أي: ما هذا التواني؟ من هذا القائم؟ فهيَ اسمُ إشارة، وإن جُعلتْ معَ (مَنْ) أو (ما) كلمةً واحدةً للاستفهام، مثل: (لماذا أتيتَ؟)، أي: لِمَ أتيتَ؟ وقوله -تعالى-: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أي: من الذي يَشفَعُ عندَه؟ كانت معَ ما قبلها اسمَ استفهامٍ.

وقد تقعُ (ذا) في تركيب تحتمل أن تكون فيه موصوليَّةً وما قبلها استفهامًا، وأن تكونَ معَ (مَنْ) أو كلمةً واحدةً للإستفهام، نحو: (ماذا أنفقتَ؟) إذ يجوز أن يكون المعنى: (ما أنفقتَ؟ وأن يكون: (ما الذي أنفقتَهُ؟).

ويظهرُ أثر ذلك في التَّابع، فإن جعلت (ذا) معَ (مَنْ) أو (ما) كلمة واحدةً للاستفهام، قلتَ: (ماذا أنفقتَ؟ أدرهمًا أم دينارًا؟) و(مَنْ ذا أكرمتَ؟ أزُهيرًا أم أخاهُ؟، بالنصب، وإن جعلتَ (ما) أو (مَنْ) للاستفهام، و(ذا)، موصوليَّة، قلتَ: (ماذا أنفقتَ؟ أدرهمٌ أم دينارٌ)، و(مَنْ ذا أكرمتَ؟ أزهيرٌ أم أخوه، بالرفع).

ومِنْ جَعْلِ (ما) للاستفهام و(ذا) موصوليَّةً قولُ لَبيدٍ:

ألا تَسْألان المرءَ: ماذا يُحاوِلُ ... أنَحبٌ فيُقضى؟ أمْ ضَلالٌ وباطِلُ[1]

---

(١) ألا: أداة تحضيض بمعنى هلا بتشديد اللام. و(النحب) يأتي لمعان منها الوقت، والمدة والخطر العظيم، والبكاء، والأجل، والنذر، وأقربها هنا أن يكون بمعنى النذر، ومعنى البيت هلا تسألان المرء: ما الذي يطلبه جادًّا مجتهدًا؟ أنذر أوجبه على نفسه، فهو يسعى في قضائه، أم أن سعيه واجتهاده في ضلال وباطل.

(أي) الموصولية

أي الموصولية تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وتُستعمل للعاقل وغيره.

والأسماءُ الموصوليةُ كلها مبنية، إلا (أيًّا) هذه، فهي مَعْرَبة بالحركات الثلاث، مثل: (يُفلحُ أيٌّ مجتهدٌ، وأكرمتُ أيًّا هي مجتهدةٌ، وأحسنتُ إلى أيٍّ هم مجتهدون).

ويجوز أن تُبنى على الضمِّ (وهو الأفصحُ)، إذا أضيفت وحُذِفَ صدْرُ صلتها[١]، مثل: (أكرِمْ أيُّهُمْ أحسنُ أخلاقًا)[٢]، قال -تعالى-: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٦٩][٣].

وقول الشاعر:

إذا مـــا لَقيـــتَ بَـــني مالِـــكٍ فَـــسَلِّم علـــى أيُّهُـــم أفـــضَلُ[٤]

كما يجوزُ في هذه الحالة[٥] إعرابُها بالحركات الثلاثِ أيضًا، تقولُ: (أكرِمْ أيَّهمْ أحسنُ أخلاقًا)، وقد رُويَ الشعرُ بجرِّ (أيّ) بالكسرة أيضًا، كما قُرئ (أيَّهمْ) بنصبِ (أيّ) في الآية الكريمة.

فإن لم تُضَفْ أو أضيفت وذُكِرَ صدرُ صلتها، كانت مُعرَبةً بالحركاتِ الثلاث لا

---

(١) المراد بصدر الصلة الضمير الذي هو جزء منها وواقع في صدرها أي أولها، فإن قلت: (أكرم أيهم هو مجتهد) فقولك: (هو مجتهد) صلة أي، وصدر الصلة الضمير.

(٢) أي: أيهم هو أحسن.

(٣) أي: أيهم هو أشد.

(٤) أي: على أيهم هو أفضل.

(٥) أي: حالة إضافتها وحذف صدر صلتها، والأكثر بناؤها على الضم في هذه الحالة.

غيرُ، فالأولُ مثل: (أكرِمْ أيًّا مُجتهدٌ[1]، وأيًّا هو مجتهدٌ)، والثاني مثل: (أكرِمْ أيَّهم هو مجتهدٌ).

(ذو) الموصولية

تكون (ذُو) اسمَ موصول بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك في لغة طَيِّئ من العرب، ولذلك يُسمُّونها (ذُو الطائية)، تقول: (جاء ذُو اجتهدَ، وذُو اجتهدتْ، وذُو اجتهدا، وذُو اجتهدتا، وذُو اجتهدوا، وذُو اجتهدْنَ) قال الشاعر:

فإن الماء ماءُ أبي وجَدِّي ... وبئري ذُو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

أي: بئري التي حَفرتها والتي طويتُها، أي: بنيتُها، وقول الآخر:

فإمّا كرامٌ مُوسِرونَ لَقيتُهُم ... فَحَسْبيَ مِنْ ذُو عِنْدهُمْ ما كفانيا

أي: من الذي عندهم.

صلة الموصول

يحتاج الاسمُ الموصولُ إلى: صِلَةٍ وعائد ومحلّ من الإعراب.

فالصلةُ: هي الجملةُ التي تُذكرُ بعدهُ فَتُتَمِّمُ معناهُ، وتُسمى: (صلة الموصول)، مثل: (جاء الذي أكرمتُهُ)، ولا محلّ لهذه الجملة من الإعراب.

والعائدُ: ضميرٌ يعودُ إلى الموصولِ وتَشتملُ عليه هذه الجملة، فإن قلتَ: (تعلّمْ ما تنتفعُ به)، فالعائدُ الهاءُ؛ لأنها تعود إلى (ما)، وإن قلتَ: (تعلَّمْ ما ينفعك)، فالعائدُ الضميرُ المستترُ في (ينفعُ) العائدُ إلى (ما).

---

(١) أي: أكرم أيًّا هو مجتهد، فـ (هو) المحذوف مبتدأ، ومجتهد خبره، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول وهو (أي).

ويُشترَطُ في الضميرِ العائدِ إلى الموصول الخاصّ أن يكون مطابقًا لهُ إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتَذكيرًا وتأنيثًا، تقول: (أكرِم الذي كتبَ، والتي كتبتْ، واللّذَينِ كتبا، واللّتين كتبتا، والذينَ كتبوا، واللّاتي كتَبْنَ).

أما الضمير العائدُ إلى الموصول المشترك، فلك فيه وجهان: مراعاةُ لفظِ الموصول، فتُفرِدُه وتُذكرُه مع الجميع، وهو الأكثرُ، ومراعاةُ معناهُ فيطابقُه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، تقول: (كرّمْ من هذَّبكَ)، للجميع، إن راعيتَ لفظَ الموصول، وتقول: (كرّمْ من هذَّبَكَ، ومن هذَّباكَ، ومن هذَّبَتاكَ، ومن هَذبوك، ومن هذَّبْنك)، إن راعيتَ معناهُ.

وإن عاد عليه ضميرانِ جاز في الأول اعتبارُ اللفظِ، وفي الآخر اعتبارُ المعنى، وهو كثيرٌ، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، فقد أعاد الضمير في (يقول) على (من) مفردًا، ثم أعاد عليه الضمير في قوله: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ جمعًا.

وقد يُعتبرُ فيه اللفظُ، ثم المعنى، ثم اللفظُ، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ [لقمان: ٦]، فأفرد الضمير، ثم قال: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾، فجمعَ اسم الإشارة، ثم قال: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا ﴾ [لقمان: ٧]، فأفردَ الضمير.

ومحلُّ الموصولِ من الإعراب يكون على حسب موقعه في الكلام، فتارة يكون في محلّ رفعٍ مثل: (قد أفلحَ مَنْ تَزكّى)[١]، وتارةً يكون في محلّ نصبٍ مثل: (أحبِبْ من يُحبُّ الخيرَ[٢])، وتارة يكون في محل جرٍ، مثل: (جُدْ بما تَجِدُ[٣]).

---

(١) من: في موضع رفع لأنها فاعل.
(٢) من: في موضع نصب لأنها مفعول.
(٣) ما: في موضع جر بالباء.

ويُشترط في صلة الموصول أن تكون جملةً خَبريةً مُشتملةً على ضميرٍ بارزٍ أو مُستترٍ يعودُ إلى الموصول، ويسمى هذا الضميرُ (عائدًا) لعَوده على الموصولِ، فمثال الضمير البارز: (لا تُعاشر الذينَ يُحَسِّنونَ لك المُنكَر[1]) ومثال الضمير المستتر: (صاحبْ من يدُلك على الخير[2]).

(والمراد بالجملة الخبرية: ما لا يتوقف تحققُ مضمونها على النطق بها، فإذا قلت: (أكرمت المجتهد أو سأكرمه) فتحقق الإكرام لا يتوقف على الإخبارَ به، فما كان كذلك من الجمل صحّ وقوعه صلةً للموصول، أما الجمل الإنشائية، وهي: ما يتوقف تحققُ مضمونها على النطق بها، فلا تقع صلة للموصول، كجمل الأمر والنهي والتمني والترجي والاستفهام، فإن قلت: (خذ الكتاب)، فتحقق أخذه لا يكون إلا بعد الأمر به، أما الجملتان: الشرطية والقسمية، فهما إنشائيتان، إن كان جوابهما إنشائيًا مثل: (إن اجتهد عليٌّ فأكرمه، وبالله أكرم المجتهد)، وخبريتان إن كان جوابهما خبريًا، مثل: (إن اجتهد عليٌّ كرمته، وبالله لأكرمنَّ المجتهد).

فوائد ثلاث

١- يجبُ أن تقعَ صلةُ الموصول بعده، فلا يجوز تقديمها عليه، وكذلك لا يجوز تقديمُ شيءٍ منها عليه أيضًا، فلا يقال: (اليومَ الذينَ اجتهدوا يُكرَمون غدًا)، بل يقال: (الذين اجتهدوا اليوم)، لأنَّ الظرف هنا من متممات الصلة.

٢- تقع صلةُ الموصولِ ظرفًا وجارًّا ومجرورًا، مثل: (أكرِم مَنْ عنده أدبٌ، وأحسنْ إلى مَنْ في دار العجزة)، لأنهما شبيهتان بالجملة، فإن التقدير: (من استقرَّ أو وُجِدَ عنده أدبٌ، ومن استقرَّ أو وُجِدَ في دار العجزة)، والصلة في الحقيقة إنما هي الجملة المحذوفة، وحرف الجرّ والظرفُ متعلقانِ بفعلها.

---

(١) الضمير البارز العائد على الموصول هو الواو في يحسنون.

(٢) الضمير المستتر العائد على الموصول هو الضمير المستتر في (يدل)، وهو ضمير الفاعل.

٣- يجوز أن يُحذَفَ الضميرُ العائد إلى الموصول، إن لم يقع بحذفه التباسٌ كقوله -تعالى-: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر: ١١]، أي: خلقتهُ. وقوله: ﴿ فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٢]، أي قاضيه، وقولهم: (ما أنا بالذي قائل لك سوءًا)، أي: بالذي هو قائلٌ.

٨- أسماء الاستفهام

اسمُ الاستفهام: هو اسمٌ مُبْهَمٌ يُستعلَمُ به عن شيء، نحو: (مَنْ جاء؟ كيف أنتَ؟).

وأسماءُ الاستفهامِ هي: (مَنْ، ومَنْ ذا، وما، وماذا، ومتى، وأيّانَ، وأينَ، وكيفَ وأنّي، وكمْ، وأيُّ).

وإليكَ شرحها:

من ومن ذا

(مَنْ ومَنْ ذا): يُستفهَمُ بهما عن الشخص العاقل، نحو: (مَنْ فعل هذا؟ ومن ذا مُسافرٌ؟). قال -تعالى-: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ [الحديد: ١١].

وقد تُشربَانِ معنى النّفي الإنكاريّ، كقولك: (مَنْ يستطيع أن يفْعَلَ هذا؟) أي: لا يستطيعُ أن يفعله أحد. ومنه قوله -تعالى-: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٣٥] أي: لا يغفرها إلا هو، وقوله: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي: لا يشفع عنده أحدٌ إلى بإذنه.

ما وماذا

(ما وماذا): يُستفهَمُ بهما عن غير العاقل من الحيوانات والنبت والجماد والأعمال، وعن حقيقةِ الشيءِ أو صفتهِ، سواءٌ أكان هذا الشيءُ عاقلاً ام غير

عاقلٍ، تقولُ: (ما أو ماذا ركبتَ أو اشتريتَ؟ ما أو ماذا كتبتَ؟)، وتقول: (ما الأسدُ؟ ما الإنسانُ؟ ما النَّخلُ؟ ما الذهبُ؟)، تستفهمُ عن حقيقة هذه الأشياء، وتقول: (زهيرٌ من فُحول شعراءِ الجاهلية)، فيقولُ قائلٌ: (ما زهيرٌ؟)، يستعلمُ عن صفاته ومُميِّزاته.

(وقد تقع (من ذا، وماذا) في تركيب يجوز أن تكونا فيه استفهاميتين، وأن تكون (من، وما) للاستفهام، و(ذا) بعدهما اسم موصول، وقد تتعين (من وما) للاستفهام، فتتعين (ذا) للموصولية أو الإشارة، وقد تقدم شرح ذلك في الكلام على (ذا) الموصولية في الفصل السابق).

(من وما) النكرتان الموصوفتان

كما تقعُ (مَنْ وما) مَوصوليَّتينِ واستفهاميَّتين، كما تقدَّم، تقعانِ شرطيتين، كقوله -تعالى-: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ١٢٣]، وقوله: ﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وقد تقعان نكرتين موصوفتين، ويتعينُ ذلك، إذا وُصلتا بمفرد، أو سبقتهما (رُبَّ الجارَّةُ)، لأنها لا تُباشرُ إلّا النّكرات، فمن وصفهما بمفردٍ أن تقولَ: (رأيتُ مَنْ مُحِبًّا لك، وما سارًّا لك)، أي: شخصًا مُحبًّا لك، وشيئًا سارًّا لك، و(جئتك بمنْ مُحِبٍّ لك، وبما سارٍّ لك) أي: بشخصٍ مُحبٍّ لك، وشيءٍ سارٍّ لك، ومنه قولُ حسّان بنِ ثابت:

فكَفى بِنا فَضلاً على مَنْ غيرِنا ... حُبُّ النَّبيِّ مُحمَّدٍ إيّانا

أي: على قومٍ غيرِنا، وقولُ الآخر:

لِما نافِعٍ يَسْعى اللَّبيبُ، فَلا تكُن ... لِشيءٍ بعيدٍ نَفْعُهُ، الدَّهْرَ ساعيًا

(ولا يجوز أن تكون (من، وما) فيما تقدم موصولتين، لأن الاسم الموصول

يحتاج إلى جملة توصل به، وهو هنا موصول بمفرد، فإن رفعت ما بعدها على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) جاز: فتكون حينئذ إما نكرتين موصوفتين بجملة المبتدأ والخبر، وإما موصولتين، وجملة المبتدأ والخبر صلة لهما، فإذا قلت: (جاءَني من محب لي، وما سار لي)، جاز أن تكونا موصوفتين بمفرد، فيكون (محب، وسار) صفتين لهما، وأن تكونا موصوفتين بجملة، فيكون محب وسار خبرين لمبتدأين محذوفين، وجاز أن تكونا موصولتين بجملة المبتدأ والخبر).

ومن سبقِ (رُبَّ) إيَّاهما قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لم يُطَعْ

أي: رُبَّ رجلٍ، وقولُ الآخر:

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِن الأمرِ ... لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ[1]

أي: رُبَّ شيءٍ من الأمر.

(ولا يجوز أن تكون (من وما) هنا موصولتين، لأن الاسم الموصول معرفة، و(ربَّ) لا تباشر شيئًا من المعارف، فلا تدخل إلا على النكرات).

وإذا قلت (اعتصمْ بمن يَهديك سبيلَ الرشاد، وتَمسَّكْ بما تَبلُغُ به السَّداد، جاز أن تكونا موصوفتين، فالجملة بعدهما صلةٌ لهما، وأن تكونا نكرتين موصوفتين،

---

(١) الفرجة بالفتح، ويجوز فيها الضم والكسر أيضًا: الانفراج من الشدة والتخلص منها، وأما فرجة الحائط ونحوه -الموضع الذي يوسعه القوم في الموقف والمجلس، فهي بالضم لا غير، (والعقال) الحبل تشد به قوائم البعير ليمنعه من القيام، والمعنى رب شيء من الأمر تكرهه النفس له انفراج وانحلال كيما ينحل العقال عن قوائم البعير فينهض بعد انحباسه، و(ما) هنا يجب فصلها عن (رب) خطًا لأنها موصوفة، وليست مثل (ما) الزائدة الكافة لرب عن العمل لأن هذه يجب وصلها برب خطًا.

فالجملة بعدهما صفةٌ لهما).

(فإن كان المراد بمن يهدي شخصًا معهودًا، وبما تبلغ أمرًا معهودًا، كانتا موصولتين وإن كان المراد شخصًا ما هاديًا، وأمرا ما مبلغًا، كانتا نكرتين موصوفتين).

وأما قوله -تعالى-: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا ﴾ [البقرة: ٨]، فجزم قومٌ بأنها موصوفة، وجماعةٌ بأنها موصولةٌ، والأول أقربُ، وقال الزمخشريّ: (إن قَدَّرتَ (الْ) أي: (في الناس) للعَهدِ، فموصولةٌ، أو للجنس، فموصوفةٌ).

(يريد أن المعرّف بال العهدية تعريف معنوي كما هو لفظي، فيناسبه أن تجعل (من) موصولية، لأن الموصول معرفٌ تعريف ما تسبقه (ال) العهدية، وأما المعرفُ بال الجنسية فتعريفه لفظي، وهو في معنى النكرة، فيناسبه أن تجعل (من) معه نكرة موصوفة).

(متى) الاستفهامية

متى: ظرفٌ يُستفهم به عن الزَّمانين: الماضي والمُستقبل، نحو (متى أتيتَ؟ ومتى تذهبُ؟) قال -تعالى-: ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ويكون اسمَ شرطٍ جازمًا، كقول الشاعر:

أنـــا ابـــنُ جَـــلا وطَـــلاّع الثَّنايـــا متـــى أضـــع الْعِمامـــةَ تَعْرِفُـــوني

(أين) الاستفهامية

أين، ظرفٌ يُستفهم به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيءُ، نحو: (أين أخوكَ؟ أين كنتَ؟ أينَ تتعلّمُ؟).

وإذا سبقته (مِنْ) كان سُوالاً عن مكان بُروز الشيءِ، نحو: (من أين قَدِمتَ؟).

وإن تَضمَّنَ معنى الشرط جزم الفعلين مُلحقًا بـ (ما) الزائدة للتوكيد، كقوله -تعالى-: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، أو مجردًا منها، نحو: (أين تَجلسْ أَجلسْ).

(أيان) الاستفهامية

أيَّانَ: ظرفٌ بمعنى الحين والوقت، ويقاربُ معنى (متى)، ويُستفهم به عن الزَّمان المستقبل لا غيرُ، نحو: (أيَّان تُسافرُ؟) أي: في أي وقت سيكونُ سفرُك؟ وأكثر ما يُستعمل في مواضع التَّفخيم أو التهويل، كقوله -تعالى-: ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات: ١٢]، أي: في أيّ وقتٍ سيكونُ يومُ الدين، أي: يومُ الجزاءِ على الأعمال، وهو يومُ القيامة.

وقد تَتضمَّنُ (أيَّانَ) معنى الشرط: فتجزم الفعلين، مُلحَقةً بـ (ما) الزائدة، أو مجرَّدةً عنها، نحو (أيَّانَ -أو أيَّانَ ما- تجتهدْ تَنجحْ).

(كيف) الاستفهامية

كيفَ: اسمٌ يُستفهمُ به عن حالةِ الشيء، نحو: (كيفَ أنتَ؟) أي: على أية حالةٍ أنت؟

وقد تُشرَبُ معنى التَّعجُّبِ، كقوله -تعالى-: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨]، أو معنى النفي والإنكار نحو: (كيف أفعلُ هذا!)، أو معنا التوبيخ، كقوله -تعالى-: ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ﴾ [آل عمران: ١١].

و(كيف): اسمٌ مبنيٌّ على الفتح، ومحلُّهُ من الإعراب، إما خبرُ عما بعدهُ، إن وقع قبل ما لا يُستغنى عنه، نحو: (كيفَ أنتَ؟ وكيفَ كنتَ؟) ومنه أن تقعَ ثانيَ مفعوليْ (ظنَّ) وأخواتها، لأنه في الأصل خبرٌ، نحو: (كيف تَظنُّ الأمرَ؟)، وإما النصبُ على الحال مما بعدُهُ، إن وقع قبل ما يُستغنى عنه، نحو: (كيفَ جاءَ خالدٌ؟) أي: على أيّ حالٍ جاء؟ وإما النصبُ على المفعوليَّةِ المُطلقة، كقوله -تعالى-:

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ [الفيل: ١]، أي: أيَّ فعلٍ فعل؟

وقد تتضمَّنُ (كيفَ) معنى الشرط، ملحقةً بـ (ما) الزائدة للتوكيد، نحو: (كيفما تكنْ يكنْ قرينُك)، أو غيرَ مُلحَقةٍ بها، نحو: (كيف تجلسْ أجلسْ)، ومن النُّحاة من يجزمُ بها، كما رأيت (وهم الكوفيُّون)، ومنهم من يجعلُها شرطًا غيرَ جازمٍ، فالفعلان بعدها مرفوعان(وهم البصريّون).

(أنى) الاستفهامية

أنّى: تكونُ للاستفهام، بمعنى (كيف)، نحو: (أنّى تفعلُ هذا وقد نُهيتَ عنه؟) أي: كيف تفعله؟ وبمعنى (مِنْ أينَ) كقوله -تعالى-: ﴿ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، أي: من أين لك هذا؟ وإذا تضمَّنتْ معنى الشرط جزمت الفعلين، نحو: (أنّى تجلس أجلسْ) وهو ظرف للمكان.

(كم) الاستفهامية

كمْ: يُستفهم بها عن عَدَدٍ يُراد تعيينُه، نحو: (كمْ مشروعًا خيريًّا أعنتَ؟) أي: كمْ عَدَدُ المشروعات الخيرية التي أعنتها؟

(أي) الاستفهامية

أي: يُطلبُ بها تعيينُ الشيء، نحو: (أيُّ رجلٍ جاءَ؟ وأيَّةُ امرأة جاءت؟)، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤].

وإذا تَضمَّنت معنى الشرط جزمت الفعلين نحو: (أيُّ رجل يستقمْ ينجحْ).

وقد تكون دالّةً على معنى الكمال، وتُسمى (أيًّا الكماليّة)، وهي إذا وقعت بعد نكرةٍ كانت صفةً لها، نحو: (خالدٌ رجلٌ أيُّ رجل)، أي: هو كاملٌ في صفاتِ الرجال، وإذا وقعت بعد معرفةٍ كانت حالاً منها، نحو: (مررتُ بعبدِ اللهِ أيِّ رجل)، ولا تُستعمل إلا مضافةً: وتُطابقُ موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهًا لها

بالصفات المشتقّات، ولا تطابقه في غيرهما، ويجوز تركُ المطابقة فيهما.

وقد تكونُ وُصلةً لنداءِ ما فيه (الْ) مُلحقَةً بِـ (ها) التَّنبيهيَّة، نحو: (يا أيُّها الناسُ).

وقد تكون اسم موصول كما تقدم في الفصل السابق.

و(أيُّ) -في جميع أحوالها- مُعرَبةٌ بالحركات الثلاث، إلا إذا كانت موصوليةً مُضافةً ومحذوفًا صدرُ صِلتها، كما أوضحنا ذلك في الفصل الذي قبل هذا.

٩- أسماء الكناية

أسماءُ الكناية: هيَ ألفاظٌ مبهَمةٌ يُكنّى بها عن مُبهَمٍ من عدَدٍ أو حديثٍ أو فعلٍ، وهي: (كم، وكذا، وكأيِّنْ، وَذيتَ).

فـ(كمْ)، على وجهين: استفهامية، وهي ما يُكنى بها عن عَدَدٍ مُبهمٍ يُرادُ تعيينُهُ، نحو: (كمْ علمًا تعرِف؟) وخَبريَّةٌ، وهي ما يكنى بها عن العدد الكثير على جِهَةِ الإخبار، نحو: (كمْ كتابٍ عندي؟) أي: عندي كُتبٌ كثيرةٌ.

و(كذا): يُكنى بها عن عددٍ مُبهَمٍ، نحو: (قلتُ كذا، وفعلتُ كذا)، وعن المفردِ، نحو: (جئتُ يومَ كذا).

والغالبُ فيه أن تُستعمَلَ مُكرَّرة بالعطفِ، نحو: (عندي كذا وكذا كتابًا)، ويَقِلُّ استعمالُها مُفردةً، أو مُكرَّرةً بلا عطف.

وهي في الأصلِ مُركبةٌ من كافِ التَّشبيه و(ذا) الإشاريّةِ، لكنها الآن تعتبرُ كلمةً واحدةً.

و(كأيِّنْ): مثل (كم) الخبريةِ معنىً، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٥].

وهي في الأصل مُركبةٌ من كاف التَّشبيه و(أيٍّ): ولأن التنوينَ قد صار جزءًا من

تركيبها كُتبتْ بالنون، فهي الآن كلمةٌ واحدةٌ، ويجوز أن تُكتَب: (كأيٍ) بحَسبِ أصلِها، ويُقالُ فيها: (كائن) أيضًا، كقول الشاعر:

وكائِن ترى من صامتٍ لك مُعْجِبٍ زِيادتُه أو نَقْصُهُ في التَّكلمِ

(ولكم، وكذا، وكأين، أحكام نذكرها في مبحث التمييز، في الجزء الثالث من هذا الكتاب).

و(كَيْتَ وذَيْتَ): يُكنى بهما عن الجملة، قولاً كانت أو فعلاً، كما يُكنى بفُلانٍ وفلانَة عن أعلام العقلاء[1] وقيلَ: (يُكنى بكيتَ عن جملة القولِ، وبذَيْتَ عن جملة الفعلِ).

ولا تُستعملانِ إلى مُكرّرتين، بالعطف أو بدونه. والأوَّلُ أكثرُ. نحو: (قلتُ كيْتَ وكيتَ، وفعلتُ ذيْتَ وذيْتَ).

١٠- المعرفة والنكرة

المعرفةُ: اسمٌ دلَّ على مُعيّنٍ، كعمرَ ودِمَشقَ وأنتَ.

والنكرةُ: اسمٌ دلَّ على غير مُعيّنٍ: كرجلٍ وكتابٍ ومدينةٍ.

والمعارفُ سبعةُ أنواعٍ: الضميرُ، والعَلَمُ، واسمُ الإشارة، والاسمُ الموصولُ، والاسمُ المقترنُ بـ (ال)، والمضافُ إلى معرفة، والمنادى، المقصودُ بالنداءِ.

(وقد تقدم الكلام على الضمير والعلم واسم الإشارة والاسم الموصول، وإليك الكلام على المقترن بال والمضاف إلى معرفة والمنادى المقصود بالنداء).

---

(١) فإن أردت الكناية عن علم غير العاقل قلت: (الفلان والفلانة) بالألف واللام، للفرق بين العاقل وغيره، وكذا يقال: (أبو فلان وأم فلانة)، في العقلاء، و(أبو الفلان وأم الفلانة) في غيرهم.

المقترن بال

المقترنُ بالْ: اسمٌ سبقتهُ (الْ) فأفادتهُ التعريفَ، فصارَ معرفةً بعد أن كان نكرةً، كالرجل والكتاب والفرَس.

و(الْ): كلُّها حرفُ تعريفٍ، لا اللَّام وحدها على الأصحّ. وهمزتُها همزةُ قطعٍ، وُصلت لكثرةِ الاستعمال على الأرجح.

وهي إما أن تكون لتعريفِ الجنس، وتسمى الجنسيَّةَ، وإما لتعريفَ حصّةٍ معهودةٍ منهُ، ويُقال لها العَهْديّةُ.

أل العهدية

(ألْ العهديةُ): إما أن تكون للعهد الذِّكريّ: وهي ما سبقَ مصحوبها ذكرٌ في الكلام، كقولكَ: (جاءني ضيفٌ، فأكرمت الضيفَ) أي: الضيف المذكور، ومنه قوله -تعالى-: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦].

وإما أن تكون للعهد الحُضوريّ: وهو ما يكونُ مصحوبُها حاضرًا، مثل: (جئتُ اليومَ)، أي: اليومَ الحاضرَ الذي نحن فيه.

وإما أن تكون للعهد الذهنيّ: وهي ما يكون مصحوبُها معهودًا ذِهنًا، فينصرفُ الفكرُ إليه بمجرَّدِ النطق به، مثل: (حضرَ الأميرُ)، وكأن يكون بينك وبين مُخاطَبك عهدٌ برجلٍ، فتقول: (حضر الرجلُ)، أي: الرجل المعهودُ ذِهنًا بينك وبين من تخاطبه.

ال الجنسية

(الْ الجنسيّةُ): إما أن تكون للاستغراق، أو لبيانِ الحقيقة.

والاستغراقيّةُ، إما أن تكون لاستغراق جميع أفرادِ الجنس، وهي ما تَشملُ جميعَ أفرادِه، كقوله -تعالى-: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾ [النساء: ٢٨]، أي: كلُّ فردٍ منه.

وإما لاستغراق جميعَ خصائصهِ، مثل: (أنتَ الرجلُ)، أي: اجتمعت فيكَ كلُّ صفاتِ الرجال.

وعلامةُ (الْ) الاستغراقية أن يَصلُحَ وقوعُ (كلٌ) موقعَها، كما رأيت و(الْ)، التي تكونُ لبيانِ الحقيقة: هي التي تُبينُ حقيقة الجنس وماهيّته وطبيعتَه، بقطعِ النظرِ عمّا يَصدُقُ عليه من أفراده، ولذلكَ لا يصحُّ حلولُ (كلٌ) مَحلَّها، وتسمى: (لامَ الحقيقةِ والماهية والطبيعية)، وذلك مثل: (الإنسان حيوان ناطق)، أي حقيقته أنهُ عاقلٌ مدركٌ، وليس كلُّ إنسانٍ كذلك، ومثل: (الرَّجلُ أصبرُ من المرأة)، فليس كلُّ رجلٍ كذلك، فقد يكون من النساءِ مَن تفوقُ بِجَلدِها وصبرها كثيرًا من الرجال، فالْ هُنا لتعريف الحقيقة غيرَ منظورٍ بها إلى جميع أفرادِ الجنس، بل إلى ماهيَّته من حيثُ هي.

واعلم أنَّ ما تصحبُهُ (الْ) الجنسيةُ هو في حُكم النكرةِ من حيثُ معناهُ، وإن سبقتهُ (الْ)، لأن تعريفهُ بها لفظيٌّ لا معنويٌّ: فهو في حُكم عَلم الجنس، كما تقدَّمَ في فصل سابق.

وأما المُعرّفُ بـ (الْ) العهديّةِ، فهو معرَّفٌ لفظًا، لاقترانه بالْ ومعنى، لدلالته على معنيين، والفرق بين المعرف بـ(ال) الجنسية واسم الجنس والنكرة، من وجهين معنويٌّ ولفظيٌّ.

أما من جهة المعنى، فلأن المعرف بها في حكم المفيد، والعاري عنها في حكم المطلق.

(فإذا قلت: (احترم المرأة)، فإنما تعني امرأة غير معينة، لها في ذهنك صورة معنوية تدعو إلى احترامها، ولست تعني مطلق امرأة، أي امرأة ما، أية كانت صفتها وأخلاقها، وإذا قلت: (إذا رأيت امرأة مظلومة فانصرها)، فإنما تعني مطلق امرأة، أية كانت، لا امرأة لها في نفسك وصفتك ومميزاتها).

وأما من جهة اللفظِ، فلأنَّ اسمَ الجنس النكرةَ نكرةٌ لفظًا، كما هو نكرةٌ معنىً، والمعرَّف بـ (الْ الجنسية) نكرةٌ معنىً، معرفةٌ لفظًا، لاقترانه بالْ، فهو تَجري عليه أحكامُ المَعارف: كصحة الابتداءِ مثل: (الحديدُ أنفعُ من الذَّهب)، ومجيءِ الحال منه، مثل: (أكرم الرجلَ عالمًا عاملاً).

وإذا وَصلَ مصحوبُ (الْ) الجنسية بجملةٍ مضمونُها وصفٌ له جاز أن تجعلها نعتًا له، باعتبار أنه نكرةٌ معنىً وأن تجعلها حالاً منه باعتبار أنه مُعرَّفٌ بالْ تعريفًا لفظيًّا، ومن ذلك قولُ الشاعر:

ولَقَـد أمُـرُّ علـى اللَّئـيمِ يَسُبُّني فَمَـضَيْتُ، ثُمَّـت قلْـتُ: لا يَعنـيني

وقولُ أبي صخرٍ الهُذَليّ:

وإنِّـي لَتَعرونـي لِـذِكْراكِ هِـزَّةٌ كَمـا انْـتَفَضَ الْعُـصفورُ بَلَّلَـهُ القَطـرُ

ومثلُ المعرَّف بالْ الجنسيةِ ما أُضيف إلى المعرَّف بها كقول لبيدِ بنِ رَبيعة:

وتُـضيءُ في وَجْـهِ الظَّـلامِ مُـنيرةً كجُمانـةِ البَحْـرِيِّ سُـلَّ نِظامُهـا[1]

---

(١) وجه الظلام: أوله، وكذا وجه النهار، و(الجمانة): واحدة الجمان: وهو حب الفضة يعمل على شكل اللؤلؤة، وقد يسمى اللؤلؤ نفسه جمانًا كما هنا، فإنه أراد بالجمانة اللؤلؤة البحرية نفسها، لأنه أضافها إلى البحري الذي يغوص عليها فيستخرجها، =

(فيجوز في جملة (يسبني) أن تكون نعتًا للئيم، وفي جملة (بلله القطرُ) أن تكون نعتًا للعصفور، وفي جملة (سُلّ نظامها) أن تكون نعتًا لجمانة البحري، باعتبار أن مصحوب (الْ) الجنسية في معنى النكرة، ويكون التقدير في الأول: على لئيم سابٍّ إياي، وفي الثاني: (كما انتفض عصفور بلله القطر إياه)، وفي الثالث: (كجمانة بحري مسلول نظامها)، ويجوز أن نجعل هذه الجمل حالاً من المذكورات، باعتبار تعريفها اللفظي، لأنها محلّاة بالْ الجنسية، ويكون التقدير: (على اللئيم سابًّا إياي)، وكما انتفض العصفور بالاً القطر إياه: (وكجمانة البحري مسلولاً نظامها)).

(ال) الزائدة

قد تُزادُ (الْ)، فلا تُفيدُ التّعريفَ:

وزيادتُها إما أن تكون لازمةً، فلا تُفارِقُ ما تَصحَبُه، كزيادتها في الأعلام التي قارنت وضعَها: كاللّاتِ والعُزَّى والسَّمَوْأَلِ واليَسعِ[1]، وكزيادتها في الأسماءِ الموصولة: كالذي والتي ونحوهما، لأن تعريفَ الموصولِ إنما هو بالصلة، لا بالْ على الأصحّ، وأما (الآن) فأرجحُ الأقوالِ أن (الْ) فيه ليستْ زائدةً، وإنما هي لتعريفِ الحُضور، فهي للعهدِ الحضوريّ، وهو مبنيٌّ على الفتح، لتضمُّنه معنى اسمِ الإشارة، لأنَّ معنى (الآنَ): هذا الوقتُ الحاضرُ.

وإما أن تكون زيادتُها غيرَ لازمة، كزيادتها في بعض الأعلام المنقولة عن أصلٍ للمْح المعنى الأصليّ، أي: لملاحظةِ ما يَتضمَّنُهُ الأصلُ المنقولُ عنهُ من المعنى،

=

و(النظام): الخيط ينظم فيه اللؤلؤ ونحوه، يصف الشاعر بقرة وحشية بأنها يشرق لونها ليلاً كلما تحركت، كما تشرق اللؤلؤة انقطع سلكها فسقطت، وإنما وصف اللؤلؤة بذلك، لأنها إذا انقطع خيطها فسقطت كانت أضوأ وأشرق بسبب حركتها.

(١) اللات والعزى علمان على صنمين كان يُعبدان في الجاهلية، و(السموأل واليسع): علمان على رجلين.

وذلك كالفضلِ والحارثِ والنُّعمان واليَمامةِ والوليدِ والرشيدِ ونحوها، ويجوزُ حذفُ (الْ) منها.

وزيادتُها سَماعيّة، فلا يُقال: المُحمَّدُ والمحمودُ والصَّالحُ: فما وردَ عن العربِ من ذلك لا يُقاسُ عليه غيرُه.

(كذا قال النحاة، ولا نرى بأسًا بزيادة (الْ) على غير ما سمعت زيادتها عليه من الأعلام المنقولة عن اسم الجنس أو صفة، إذا أريد بذلك الإشارة إلى الأصل المعني فما جاز لهم من ذلك لمعنى أرادوه، يجوز لنا لمعنى كالذي أرادوه، فيجوز لنا أن نقول فيمن اسمه صالح: (جاء الصالح)، نلمح في ذلك معنى الصلاح في المسمى).

وقد تُزادُ (الْ) اضطرارًا، كالداخلةِ على علم لم يُسمع دُخولها عليه في غير الضَّرورة، كقول الشاعر:

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكًا شَديدًا بأعباءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ[1]

فأدخلَ (الْ) على (يَزيد) لضرورة الشعر، وهي ضرورة قبيحة، وكقول الآخر:

ولَقَدْ جَنَيْتُكِ أكْمُؤًا وعَساقِلاً ولَقَدْ نَهَيْتُكِ عَن بَناتَ الأوْبَرِ[2]

وإنما هي: بناتُ أوبَرَ، وكالدَّاخلةِ على التمييز. كقوله:

---

(١) كذب الشاعر، فلم يكن الوليد هذا كما وصفه، وإنما كان خليعًا، فاسقًا، متهتكًا، مولعًا بالمخازي، جبارًا، عنيدًا، لاهيًا عن تدبير أمور الرعية وأحوال المملكة، وكان من خلفاء بني أمية وقد ذبح وعلق رأسه على قصره.

(٢) العساقل: أصلها العساقيل، ومفردها عسقول، وهو نوع من الكمأة أبيض و(بنات أوبر) علم على نوع من الكمأة رديء.

رأيتُكَ لَمّا أن عَرَفْتَ وجُوهَنا صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

والأصل: (طِبتَ نَفْسًا)؛ لأن التمييز لا يكونُ إلَّا نكرة.

(ال الموصولية)

وقد تكون (الْ) اسم موصولٍ، بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بشرط أن لا يُرادَ بها العهدُ أو الجنسُ، نحو: (أكرِمِ المُكرِمَ ضيفَه، المُكرَمَ ضيفُه) أي: الذي يُكرمُ ضيفَهُ والذي يُكْرَمُ ضيفُهُ.

فإن أُريدَ بها العهدُ، نحو: (انصُرِ المظلومَ)، كانت حرفَ تعريفٍ لا موصوليّة.

وإن كانت موصوليّة فَصِلَتُها الصفةُ بعدَها، لأنها في قُوَّة الجملة، فهي شبهُ جُملةٍ: لدلالتها على الزمان، ورفعِها الفاعلَ أو نائبَهُ، ظاهرًا أو مُضمَرًا فالظاهرُ نحو: (أكرِمِ المُكرِمَ أبوه ضيفَهُ[1]) والمُضمَر، نحو: (أكرمَ المكرِمَ ضيفه[2]).

الإعرابُ إنَّما هو لِـ (أَلْ)، فهي في محل رفع أو نصب أو جرّ ويظهر إعرابُها على صِلَتها، وصِلتَها لا إعرابَ لها. والرفعُ والنصبُ والجرُّ اللَّواتي يلحقنها، إنَّما هُنَّ أثرُ محلِّ (الْ) من الإعراب.

وإذا كانت الصفة الواقعةُ صلة لِـ (الْ) الموصولية في قُوّة الفعلِ ومرفوعه، حَسُنَ عطف الفعلِ ومرفوعه عليها، كقوله -تعالى-: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا[3] ۝ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ [العاديات: ١- ٥]، وقوله: ﴿إِنَّ

---

(١) أبوه: فاعل المكرم، وضيفه مفعوله.

(٢) فاعل مكرم ضمير مستتر تقديره هو يعود على (ال) الموصولية.

(٣) الشاهد في الآية أنه عطف جملة (فأثرن)، على (المغيرات)، لأنها في قوة الفعل، أي: اللاتي أغرن فأثرن، و(العاديات): الخيل، من عدا يعدو: إذا أسرع في مشيه، والمراد بها =

﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا[1]﴾ [الحديد: ١٨].

(أما إن كانت الصفة المقترنة بال صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو صيغة مبالغة، فألْ الداخلة عليها ليست موصولية، وإنما هي حرف تعريف، لأن هذه الصفات تدل على الثبوت فلا تشبه الفعل من حيث دلالته على التجدد، فلا يصح أن تقع صلة للموصول كما يقع الفعل).

تعريف العدد بال

إن كان العدَدُ مفردًا يُعرَّفُ كما يُعرَّفُ سائرُ الأسماءِ، فيقال: (الواحد والاثنانِ والثلاثةُ والعشرة).

وإن كان مركَّبًا عدديًّا يُعرَّفُ جُزؤُهُ الأوَّلُ فيقال: (الأحدَ عَشرَ والتِّسعةَ عشرَ).

وإن كان مُركَّبًا إضافيًّا يُعرَّفُ جُزؤُهُ الثاني، مثل: (ثلاثةُ الأقلامِ، وستَّة الكتبِ، ومئةُ الدّرهم، وألفِ الدِّينارِ)، وإذا تَعدَّدتِ الإضافةُ عرّفتَ آخرَ مضافٍ إليه، مثل: (خَمسِ مئةِ الألفِ، وسبعة آلافِ الدرهمِ، وخَمس مِئةِ ألفِ دينارِ الرجل، وستِّ مئةِ ألفِ درهمِ غُلامِ الرجلِ).

وإن كان العددُ معطوفًا ومعطوفًا عليه يُعرَّفُ الجزآن معًا، كالخمسة والخمسينَ رجلاً، والستِّ والثمانينَ امرأةً.

=

خيل الغزاة في سبيل الله، و(الضبح): صوت أنفاسها عند الجري، و(الموريات قدحا): التي توري النار بقدحها الأرض بحوافرها وهي تعدو، و(المغيرات صبحا): التي يغير أهلها على الأعداء وقت الصبح، (فأثرن به): فهيجن في ذلك الوقت، وهو وقت الصبح، (نقعًا): غبارًا، (فوسطن به جمعًا): فتوسطن في ذلك الوقت جمعًا، من جموع الأعداء.

(١) عطف جملة (وأقرضوا) على المصدقين، لأنه في قول الفعل، أي: الذين تصدقوا وأقرضوا.

(ومن العلماء من أجاز تعريف الجزءين في المركب الإضافي فيقول: (الثلاثة الرجال والمئة الكتاب).

المعرَّف بالإضافة

المُعرَّفُ بالإضافة: هو اسمٌ نكرةٌ أُضيف إلى واحد من المعارف السابق ذِكرُها، فاكتسب التعريفَ بإضافته، مثل: (كتاب) في قولك: (حملتُ كتابي، وكتابَ عليٍّ، وكتابَ هذا الغلام، وكتابَ الذي كان هنا وكتاب الرَّجلِ)، وقد كان قبل الإضافةِ نكرةً لا يُعرَفُ كتابُ من هو؟

المنادى المقصود

المنادى المقصود: هو اسمٌ نكرةٌ قُصدَ تعيينُهُ بالنِّداءِ، مثل: (يا رجلُ، ويا تلميذُ)، إذا ناديتَ رجلاً وتلميذًا مُعيَّنين، فإن لم تُرِدْ تعيينَ أحدٍ قلتَ: (يا رجلاً، ويا تلميذًا)، ويبقيان في هذه الحالة نكرتينِ، لعدم تخصيصهما بالنداء.

فإن ناديتَ معرفةً فلا شأنَ للنداءِ في تعريفها.

١١- أسماء الأفعال

اسمُ الفعل: كلمةٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ، غيرَ أنها لا تقبل علامتَهُ.

وهو إما أن يكون بمعنى الفعل الماضي، مثل: (هيْهات)، بمعنى: (بَعُدَ) أو بمعنى الفعل المضارع، مثل: (أُفٍّ)، بمعنى: أَتَضَجّرِ، أو بمعنى فعلِ الأمر، مثل (آمينْ)، بمعنى: استَجبْ.

ومن أسماءِ الأفعالِ: (شَتَّان) بمعنى: افترقَ، و(وَيْ)، بمعنى، أعجَبُ، و(صَهْ) بمعنى: اسكُتْ، و(مَهْ) بمعنى: انكفِفْ، و(بَلْهَ) بمعنى: دَعْ واترُكْ، و(عليك) بمعنى: الزَمْ، و(إليكَ عني) بمعنى: تَنَحّ عني، و(إليك الكتابَ) بمعنى: خُذْهُ، و(ها وهاكَ وهاءَ القلمَ) أي: خُذْهُ.

واسمُ الفعل يلزم صيغةً واحدةً للجميع، فنقول: (صَهْ)، للواحد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، إلا ما لحقتهُ كافُ الخطاب، فيراعي فيه المخاطب: فتقول: (عليكَ نفسَكَ، وعليكِ نفسَكِ، وعليكُما أنفسَكما، وعليكم أنفسَكم، وعليكنَّ أنفسَكنَّ، وإليكَ عني، وإليكِ عني، وإليكما عني، وإليكم عي، وإليكنّ عني، وهاكَ الكتابَ وهاكِ الكتابَ، وهاكُما الكتابَ، وهاكُم الكتابَ، وهاكنَّ الكتابَ).

اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول

أسماءُ الأفعالِ، إما مُرتجلةٌ، وهي: ما وُضعتْ من أول أمرها أسماءَ أفعالٍ، وذلك مثل: (هَيْهاتَ وأُفٍّ وآمينَ).

وإما منقولةٌ، وهي ما استُعملت في غير اسم الفعلِ، ثم نُقلت إليه.

والنّقلُ إما عن جارٍّ ومجرور: كعليكَ نفسكَ، أي الزمها، وإليكَ عني، أي: تنَحَّ. وإما عن ظرفٍ: كدونكَ الكتابَ، أي: خُذْهُ، ومكانكَ، أي: اثْبتْ. وإما عن مصدرٍ: كرُوَيْدَ أخاكَ أي: أمهِلْهُ، وبَلْهُ الشَّرَّ أي: اترُكهُ ودَعْهُ، وإما عن تنبيهٍ، نحو: (ها الكتابَ)، أي: خُذْهُ.

وإما معدولةٌ: كَنزالِ وحَذارِ، وهما معدولانِ عن انزِلْ واحذَرْ.

((رويد) في الأصل: مصدر (ارود في سيره روادًا أو رويدًا) أي: تأنَّ ورفق، وهو مصغر تصغير الترخيم، بحذف الزوائد، لأن أصله (ارواد)، (بله) في الأصل مصدر بمعنى الترك، ولا فعل له من لفظه، وإنما فعله من معناه وهو (ترك)، وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، فإن نوَّنتهما، نحو: (رويدًا أخاك وبلهًا الشر)، أو أضفتهما نحو: رويدَ أخيك وبلهَ الشر) فهما حينئذ مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلهما المحذوف، وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له. وما بعد المضاف مجرور لفظًا بالإضافة إليه، من باب إضافة المصدر إلى مفعوله).

والكاف، التي تلحقُ اسمَ الفعل المنقولَ، تَتصرَّفُ بحسبِ المخاطبِ إفرادًا، وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، نحو: (رُوَيْدَكَ، ورُوَيْدَكِ، ورُوَيْدَكما، ورُوَيْدَكم ورُوَيْدَكُنَّ، وهاكَ، وهاكِ، وهاكما، وهاكم، وهاكنْ، وإليكَ عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنَّ عني)، إلا أنها في (رُوَيْدَكَ وهاكَ) غير لازمة، لأن النقل عن المصدر أو حرف التنبيه وقع مُجَرَّدًا عنها، فلم تَصِرْ جُزءًا من الكلمة، لذا يجوز انفكاكها عنهما، فتقولُ: (رُوَيْدَ أخاكَ وها الكتابَ)، أما في: (إليكَ ودُونكَ) ونحوهما من المنقول عن حرف جرٍّ أو ظرفٍ فهي لازمة له، لأنَّ النقل قد وقع فيه مصحوبًا بها فصار وإياها كلمةً واحدةً يُراد بها الأمرُ، لذا لا يجوز انفكاكها عنه، كما جاز في (رُوَيْدَكَ، وهاكَ).

ويجوز في (ها) أن تُجرَّدَ من الكاف، فتكونَ بلفظٍ واحدٍ للجميع، وأن تلحقها الكافُ، فتتصرفَ بحسَبِ المخاطب، ويجوز أن يقال فيها: (هاءَ)، بلفظ واحد للجميع، والأفصح أن تتصرف همزتها، فيقال: (هاءَ) للواحد، و(هاء) للواحدة، و(هاؤمَا)، للمثنى، و(هاؤمْ)، لجمع الذكور، و(هاؤُنَّ) لجمع الإناث، ومنه قولُ - تعالى -: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩]، أي: خُذُوهُ فاقرؤُهُ.

(والكاف في (رويدك وهاك): حرفُ خطابٍ لا محل له من الإعراب على الأصح، وفي (إليك، وعليك، ودونك) ونحوهما لا إعراب لها على الصحيح، لأنها صارت جزءًا من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له: فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمتها[1]).

واسمُ الفعلِ المنقولُ: كرُويدَ، والمعدولُ: كَنزالِ، لا يأتي إلا للأمرِ، ولا يأتي

---

(١) للنحاة في إعراب هذه الكاف اللاحقة للمنقول عن ظرف أو حرف جر أقوال متضاربة، أظهرها وأقربها إلى المعقول ما ذكرناه من أنها لا إعراب لها، لأنها صارت جزءًا من الكلمة وجزء الكلمة لا إعراب له.

لغيره، وأما المُرتَجلُ فيأتي: كمَهْ، بمعنى: انكَفِفْ، وهو الأكثرُ. وقد يأتي للماضي: كشَتّانَ، بمعنى: افترَق، وللمضارع، مثل: (وَيْ) بمعنى: أعجبُ.

وما كان منه منقولاً أو مرتجلاً فهو سماعيّ.

وما كان منه معدولاً، فهو قياسيّ يُبنى على وزن (فَعالِ)، من كل فعلٍ ثلاثيٍّ مُجرّدٍ تامٍّ مُتصرّف، كقَتالِ وضرابِ ونَزالِ وحَذارِ، وشذَّ مجيئُهُ من مَزيد الثلاثيّ نحو: (دَراكِ) بمعنى: أدْرِكْ، و(بَدارِ) بمعنى: بادِرْ.

اسم الفعل الماضي والمضارع والأمر

أسماء الأفعال أيضًا على ثلاثة أنواع:

اسمُ فعلٍ ماضٍ: وقد وردَ منه (هَيْهاتَ)، أي: بَعُدَ، و(شتّان)، أي: افترقَ، و(شُكانَ، وسُرعانَ) (بتثليث أوَّلهما)، أي: أسرعَ، و(بطانَ) (بضم الباءِ وكسرها وسكون الطاءِ)، أي: أبْطِأ.

واسمُ فعلٍ مضارعٍ: وقد وردَ منه (أوَّهْ وآهِ): أي: (أتوَجَّعُ)، وأُفٌّ، أي: أتضجَّرُ، و(وا، ووَاهًا، ووَيْ)، أي: أتعجّبُ، (وبَخٍ)، أي: أستحسنُ و(بَجَلْ) أي: يكفي.

واسمُ فعلِ أمرٍ: وقد وردَ منه (صَهْ) أي: اسكُتْ، و(مَهْ)، أي: انكفِفْ، و(رُوَيْدَ) أي: (أمهِلْ)، و(ها، وهاءَ، وهاكَ، ودُونَكَ، وعندَكَ، ولدَيْكَ الكتابَ)، أي: خُذهُ، و(عَليكَ نفسَكَ وبنفسِكَ)، أي: الزَمْها، و(إليكَ عني)، أي: تَنَحَّ، و(إليكَ الكتابَ) أيْ: خُذْهُ. و(إيه) أي: امضِ في حديثكَ أو زِدْني منهُ، و(حيَّ على الصلاةِ وعلى الخيرِ، وعلى العلمِ) أي: هلُمَّ إلى ذلك وتعالَ مُسرِعًا، (وحَيَّهلَ الأمرَ) أي: ائتِهِ، و(على الأمر) أي: أقبلْ عليه. و(إلى الأمر) أي: عَجِّلْ إليه،

و(بالأمر) أي: عجِّلْ به[1]، و(هيّا وهَيتَ) بتثليث التاء، أي: أسرعْ، (ويقال أيضًا: هَيْتَ لكَ)، و(آمين) أي: استجبْ، و(مكانَكَ) أي: اثبُتْ، و(أمامَك) أي: تَقَدَّمْ، و(وراءَكَ) أي: تأخرْ.

أما المعدول منهُ فلا يُحصَر، لأنه قياسيٌّ كما سلفَ.

١٢- أسماء الأصوات

أسماءُ الأصوات على نوعين:

نوعٌ يُخاطَبُ به ما لا يَعقِلُ من الحيوان أو صغار الإنسان، وهو يُشبهُ اسمَ الفعلِ من حيثُ صِحَّة الاكتفاء به: وإنما لم يُجعلِ اسمَ فعلٍ، لأنهُ لا يحملُ ضميرًا، ولا يقعُ في شيءٍ من تراكيب الكلام، بخلاف اسم الفعل، وذلك ما كان موضوعًا للزَّجر: كهَلا (للفَرس)، وعَدَسْ (للبغل، وغيرهما مما يُزْجَرُ به الحيوانُ)، وكَخْ (بفتح الكاف وكسرها) لزجرِ الطفلِ عن تناوُل شيءٍ، أو ليتقذَّرَ من شيءٍ، أو للدُّعاء كِنِخْ (للبعير الذي يُناخ)، و(سَأْ) للحمار إلي يُورَدُ الماءَ، أو يُزجرُ ليمضي.

ونوعٌ يُحكى بهِ صوتٌ من الأصوات المسموعة: كقَبْ (لِوَقْعِ السيف)، وغاقِ (لصوت الغُراب) وطَقْ (لصوت الحجر)، ووَيْهِ (للصُّراخ على الميت): ولذلك بُني نحو سيبويه لأنه مختومٌ باسم صوت.

وكلا النوعين من الأسماء المبنيَّة، وقد بُنيَ لأنه أشبهَ الحرف المُهمَلَ عن العمل، في كونه يُستعملُ لا عاملاً ولا معمولاً.

---

(١) فحيهل تتعدى بنفسها وبعلى وباللام وبالباء كما رأيت، وهي مركبة من (حي) بمعنى: أقبل و(هلا) التي للحث والعجلة، ذابت ألفها، ولذا يقال فيها (حيهل) بلا تنوين، و(جهلا) بالتنوين، بإبدال الألفاظ في اللفظ تنوينًا، ويقال أيضًا بإسكان اللام، وكلها فصيح مستعمل.

وقد يُسمى صاحبُ الصوت باسم صوته المنسوب إليه، كما يُسمّى الغُراب (غاقِ) أو باسم ما يُصوَّتُ لهُ به، كما يُسمى البغلُ (عَدَس)، ومنهُ قولُ الشاعر:

إذا حَمَلْتُ بَدني عَلَى عَدسْ علي الذي بين الحمار والفَرَسْ

فلا أبالي مَنْ عَدَا ومَن جَلَسْ

أي: إذا حملته على البغل، وحينئذٍ يُحكى على بنائه، وهو القياس، والمختارُ عندَ المحققين، فتقول: (رأيتُ غاقِ)، بالكسر، و(ركبتُ عَدَسْ)، بالسكون، وقد يُعرَبُ لوقوعه مُعرَبٍ، فيقال: (رأيتُ غاقًا، و(ركبتُ عَدَسًا).

١٣- شبه الفعل من الأسماء

والمرادُ به الأسماءُ التي تُشبهُ الأفعالَ في الدلالة على الحدث ولذا تُسمى: (الأسماءَ المشبَّهة بالأفعال)، والأسماء المُتصلةَ بالأفعال) أيضًا، وهي تسعةُ أنواع: المصدرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبّهةُ باسمِ الفاعلِ، وصِيَغُ المبالغة، واسمُ التفضيلِ، واسمُ الزَّمانِ، واسم المكانِ، واسمُ الآلةِ.

المصدر وأنواعه

المصدرُ: هو اللفظُ الدَّالُّ على الحدَث، مُجرَّدًا عن الزمان، متضمِّنًا أحرفَ فعلِه لفظًا، مثلُ: (علمَ عِلْمًا، أو تقديرًا، مثلُ: (قاتلَ قِتالاً) أو مُعوَّضًا مما حُذِفَ بغيره، مثلُ: (وَعَدَ عِدةً، وسلَّمَ تسليمًا).

فالعلم: مشتمل على أحرف (علم) لفظًا، والقتال مشتمل على ألف (قاتل) تقديرًا، لأن أصله (قِتال)، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع، فتقول: (قاتل قِتالاً، وضارب ضِرابًا) وهذه الياءُ أصلها الألف في قاتل، انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها، والعدَة أصلها (الوعد) حذفت الواو وعُوّضت منها تاءُ التأنيث، والتسليم أصله (السلام)، بكسر السين وتشديد اللام، حذف أحدُ حرفي التضعيف، وعوّض منه تاءَ التفعيل، فجاء على (تسلام) كالتكرار ... ثم قلبوا الألف ياء، فصار إلى

(التسليم)، فالتاء عوضٌ من إحدى اللامين.

فإن تضمن الاسمُ أحرف الفعل ولم يدل على الحدث، كالكحل والدهن والجرح (بضم الأول في الثلاثة)، فليس بمصدر بل هو اسم للأثر الحاصل بالفعل. أي الأثر الذي يحدث في الفعل.

وإن دلّ على الحدث، ولم يتضمن كل أحرف الفعل، بل نقص عنه لفظًا وتقديرًا من دون عوض، فهو اسم مصدر، كتوضأ وضوءًا، تكلم كلامًا، وسلم سلامًا، وسيأتي الكلام عليه.

والمصدرُ أصلُ الفعلِ، وعنهُ يَصدُرُ جميعُ المشتقّات.

وهو قسمان: مصدرٌ للفعلِ الثلاثيّ المجرَّد: كسَيرٍ وهاديةٍ، ومصدرٌ لما فوقَه: كإكرامٍ وامتناعٍ وتَدحرُجٍ.

وهو أيضًا: إما أن يكون مصدرًا غيرَ ميميٍّ: (كالحياة الموت)، وإما أن يكون مصدرًا ميميًا: (كالمَحيا والمَمات).

مصدر الفعل الثلاثي

لمصادر الأفعال الثلاثية أوزانٌ كثيرةٌ، وذلك:

كَنَصْرٍ، وعِلْمٍ، وشُغْلٍ، ورَحْمَةٍ، ونِشْدَةٍ[1] وقُدْرَةٍ، ودَعْوَى، وذِكْرَى، وبُشْرَى، ولَيَانٍ[2] وحِرْمانٍ، وغُفْرانٍ، وخفقانٍ، وطَلَبٍ، وخَنِقٍ، وصِغرٍ، وهُدًى، وغَلَبَةٍ، وسَرقَةٍ، وذهابٍ، وإيابٍ، وسُعالٍ، وزَهادَةٍ، ودِرايَةٍ، وبُغَايَةٍ.

---

(١) النشدة: مصدر نشد الضالة (بفتح الشين) ينشدها (بضمها) نشدة ونشدانًا (بكسر النون فيهما)، أيت: طلبها وبحث عنها.

(٢) الليان: مصدر لوى الأمر يلويه ليًّا وليانًا (بفتح اللام فيهما)، أي: طواه وأخفاه.

وكَراهيَةٍ، ودُخُولٍ، وقَبولٍ، وصُهوبةٍ، وصَهيلٍ، وسُؤْدَدٍ، وجَبَروتٍ، وصَيْرورَةٍ، وشَبيبة، وتَهْلُكَةٍ، ومَدْخَلٍ، ومَرْجَعٍ ومَسْعاةٍ، ومَحْمَدٍ، ومَحْمِدَةٍ، (ويُقالُ فيهما أيضًا: مَحْمَدٌ ومَحْمَدَةٌ[1]).

و(فَعْلٌ) هو المصدرُ الأصليُّ للأفعال الثلاثية المجرَّدة، ثم عُدِلَ بكثير من مصادرها عن هذا الأصل، وبقيَ كثيرٌ منها على هذا الوزن.

ومما يَدلُّ على هذا أنهم إذا أرادوا بناءَ المَرَّةِ والنوعِ رَجعوا إليه، فلم يَبنوهما من مصدر فِعلهما، إلا أنهم كسروا أوَّلَ المصدر النَّوعيِّ، تمييزًا له من المَرَّة، فالمرَّة والنوع من الدُّخول والقيام والسُّعال: (دَخْلَةٌ ودِخْلَةٌ، وقومةٌ وقِيمةٌ[2]، وسَعْلَةٌ وسِعْلَةٌ).

المصادر الثلاثية القياسية

المصادر المتقدمة، الكثيرُ منها سماعيٌّ، وإنما يقاسُ منها ما كان على وزن فَعْلٍ وفَعَلٍ، وفُعولٍ، وفِعالٍ، وفَعَلَانٍ، وفُعالٍ، وفَعيلٍ وفَعولة وفَعالةٍ وفِعالة.

(والمراد بالقياس هنا إذا وردَ شيءٌ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا: لأنك تقيس مع وجود السماع فقد ورد مصادر عدة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدران أو أكثر، أحدهما قياسي، وغيره سماعي، غير جار على القياس وأجاز الفراء أن يقاس مع وجود السماع).

والغالبُ فيما دلَّ من الأفعال على امتناعٍ، أن يكون مصدرُهُ على وزن:

---

(١) فهما لغتان: ذكر الأول صاحب الديوان وذكر الأخرى (الزمخشري) في المفصل: كما في المختار، وذكر صاحب الديوان أن (المذمة) فيها لغتان أيضًا: (مذمة)، بفتح الذال، ومذمة، بكسرها.

(٢) قيمة: أصلها (قومة) بكسر القاف وسكون الواو، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها.

(فِعال) كأبى إباءً، ونَفَرَ نِفارًا، وشَرَدَ شِرادًا، وجَمحَ جِماحًا، وأبقَ إباقًا[١].

وفيما دلَّ على حركةٍ واضطرابٍ وتقلُّبٍ، أن يكون مصدرُه على (فَعَلان): كطافَ طَوفانًا، وجَالَ جَوَلانًا، وغلى غَليانًا.

وفيما دلَّ على داءٍ، أن يكون مصدره على فُعالٍ (كسَعلَ سُعالاً، وزَحَرَ زحارًا[٢] ودارَ رأسُهُ دُورًا).

وفيما دلَّ على صَوْتٍ أن يكون مصدرُه على (فُعالٍ أو فَعيلٍ).

فالأوَّل مثلُ: (بغَمت الظبيةُ بُغامًا[٣]، وضَبَحتِ الخيلُ ضُباحًا[٤]) والثاني مثلُ: (صهَلَ الفرسُ صَهيلاً، وصخَدَ الصُّردُ صَخيدًا[٥]).

وقد يجتمعُ (فُعالٌ، وفعيلٌ) مَصدَرينِ لفعلٍ واحدٍ مثل: (نَعَبَ الغُرابُ نُعابًا ونعيبًا، وأزَّت القِدْرُ أُزازًا، وصَرخَ صُراخًا وصريخًا، ونعَقَ الرَّاعي بغنمه نُعاقًا ونعيقًا).

وفيما دلَّ على سيرٍ، أن يكون مصدرُهُ على (فَعيلٍ): كرحَل رحيلاً، ودَمل

---

(١) أبق العبد: هرب من سيده: ويابه ضرب، وورد من باب تعب وقتل أيضًا.

(٢) الزحار والزحير: التنفس بشدة، وإطلاق البطن بشدة، وتقطع معه دم.

(٣) بغمت الظبية فيه بغوم: صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها.

(٤) ضبحت الخيل في عدوها ضبحًا وضباحًا: أسمعت من أفواهها صوتًا ليس بالصهيل ولا الحمحمة، والضبح: صوت أنفاسها عند العدو، وضبحت الأرنب والثعلب والبوم والقوس والصدى: صوتت.

(٥) الصدر: طائر أبلق، أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار، له مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير، وجمعه صردان، بكسر الصاد وسكون الراء، وصخيدة: صوته وصياحه.

البعيرُ زَميلاً[١].

وفيما دلَّ على صناعة أو حرفةٍ، أن يكون مصدرُه على (فِعالةٍ):

كحاكَ حِياكةً، وزَرَعَ زِراعةً، وخاطَ خِياطةً، وَتجرَ تِجارةً، وأمَرَ إمارةً، وسَفَر بين القوم سِفارَةً.

فإن لم يدُلَّ الفعلُ على معنىً من المعاني المذكورة، فيقاسُ مصدره (فَعْلٌ) أو (فَعَلٌ) أو (فُعولٌ) أو (فُعولةٌ) أو (فَعالةٌ).

فـ (فَعْلٌ): مصدرٌ للفعل الثلاثيّ المتعدي كنصرَ نصرًا، وردَّ ردًّا، وقالَ قولاً، ورمى رميًا، وغزا غزْوًا، وفهمَ فهْمًا، وأمِنَ أمْنًا.

و(فَعَلٌ): مصدرٌ للثلاثيّ اللازم من باب (فَعِلَ) بكسر العين، كفَرِحَ فرحًا وجَوِيَ جَوًى[٢]، وشلَّتْ يَدُه شَلَلاً[٣].

و(فُعولٌ): مصدرٌ للثلاثيّ اللازم من باب (فَعَل)، بفتح العين، كجلَسَ جُلوسًا، وقعدَ قُعودًا، وسما سُموًّا، ونما نُموًّا، إلا ما دلَّ منه على امتناع أو حركةٍ، أو داءٍ أو صوتٍ أو سيرٍ أو صناعةٍ، فمصدرُهُ كما تقدَّم.

و(فُعُولةٌ، وفَعالةٌ): مَصدران للفعل الثلاثيّ من باب (فَعُلَ) بضمِّ العين، فالأولُ، مثلُ: (سَهُلَ سُهولةً، وصَعُبَ صُعوبةً وعَذُبَ عذوبةً، ومَلُح مُلوحةً،

---

(١) الذميل: سير الإبل، لين، سريع.

(٢) الجوى: حرقة وشدة وجد من عشق أو حزن.

(٣) شلت يده: يبست أو ذهبت، ويقال (شلت) على المجهول، ويقال في الدعاء لمن أجاد الرمي أو الطعن: (لا شل عشرك)، أي: أصابعك العشر، وشل: أصله (شلل) بوزن فرح.

والثاني مثلُ: (فصُحَ فَصاحةً، وضَخُمَ ضُخامةً، وجَزُلَ جَزالةً، وظَرُفَ ظرافةً).

هذا هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعلِ الثلاثيّ، وما وردَ على خلاف ذلك فهو سَماعيٌّ، يُقتصَرُ فيه على النّقل عن العرب، مثل: (سَخِطَ سُخْطًا، ورَضِيَ رِضًا، وذَهبَ ذَهابًا، وشَكرَ شُكرانًا، وعَظمَ عَظمةً، وحَزِنَ حُزنًا، وجَحدَ جُحودًا، وركبَ رُكوبًا)، وغير ذلك مما جاءَ مصدرُهُ على غير القياس.

وكثيرٌ مما جاءَ مخالفًا للقياس له مصدرٌ قياسيٌّ أيضًا.

مصدر الفعل فوق الثلاثي

إذا تجاوز الفعلُ ثلاثة أحرفٍ، فمصدرُهُ قياسيٌّ يجري على سَنَنٍ واحدٍ.

ومن المصادر القياسية مصدرا المرَّةِ والنوع، والمصدرُ الميميُّ، سواءٌ أكانَ لفعلٍ ثلاثيٍّ أم لِما فوقهُ.

قياس مصدر ما فوق الثلاثي

كلُّ فعلٍ جاوز ثلاثَ أحرفٍ، ولم يُبدأ بتاءٍ زائدة، فالمصدر منه يكونُ على وزنِ ماضيه، بكسر أوله وزيادة ألفٍ قبل آخره.

ثمَّ إن كان رُباعيَّ الأحرف كُسِرَ أوَّلُه، فقط، نحو: (أكرمَ إكرامًا، وزلزل زِلزالاً).

وإن كان خُماسيَّها، أو سُداسيَّها، كُسِرَ ثالثُهُ، أيضًا تبَعًا لكسر أوَّله، نحو: (انطَلق انطلاقًا، واحرنجم احرنجامًا، واستغفرَ استغفارًا، واطمأنَّ اطمئنانًا).

فإن بُدئَ أوَّلُه بتاءٍ زائدةٍ يَصرْ ماضيه مصدرًا بضمِّ رابعهِ، مثلُ: (تَكلَّمَ تَكلُّمًا، وَتساقطَ تَساقطًا، وتَزلزلَ تَزلزُلاً).

إلَّا إن كان الآخرُ ألفًا، فيجبُ قلبُها ياءً وكسرُ ما قبلها، نحو: (توانى توانيًا،

وتلقى تلقيًا).

وشَذَّ مجيءُ التَّفعيلِ مصدرًا (لفعَّلَ)، و(المُفاعلة) مصدرًا (لفاعَلَ) والفَعْلَلَة مصدرًا لفَعْلَلَ، وما أشبهها في الوزن، وسيأتي شرحُ ذلك.

وإليك تفصيل ما تقدَّم.

مصادر أفعل وفعل وفاعل

١- ما كان على وزن (أَفْعَل) صحيح العين، فمصدرهُ على وزن (إفعال) نحو: (أكرَمَ إكرامًا، وأوجدَ إيجادًا[١]).

فإن اعتلَّت عينُه، نحو: (أقامَ وأعانَ وأبانَ) جاء مصدرُه على (إفالةٍ) كإقامةٍ وإعانةٍ وإبانةٍ، حُذفت عينُ المصدر، وعوِّض منها تاء التأنيث، والأصلُ: (إقوامٌ وإعوانٌ وإبيانٌ[٢]).

وقد تُحذفُ هذه التاءُ من المصدر، إذا أُضيفَ، كقوله -تعالى-: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].

وما كان منهُ مُعتلَّ اللام مثلُ: (أعطى، وأهدى، وأولى) قُلبتْ لامهُ في المصدرِ همزةً: كإعطاءٍ وإهداءٍ وإيلاءٍ[٣].

(والأصل: (إعطاوٌ، وإهدايٌ، وإيلايٌ)، وكذلك (عطاءٌ) أصله: (عطايٌ)،

---

(١) أصل إيجاد (إوجاد) بكسر الهمزة وسكون الواو، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها.

(٢) نقلت فتحة الواو والياء إلى الحرف الساكن قبلهما، ثم حذفتا فرارًا من اجتماع ساكنين وعوض منهما التاء.

(٣) أصل إيلاء: (إولاء)، أصابه ما أصاب كلمة (إيجاد) من الاعلال.

قلبت الواو والياء همزة، لوقوعهما بعد ألف زائدة، قال في شرح القاموس: (العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد ألف، لأنّ الهمزة أحمل للحركة منهما، ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو وكذلك الياء، مثل: (الرداء)، وأصله: (رداي) اهـ. وسيأتي ذلك في الكلام على الإبدال، في الجزء الثاني من هذا الكتاب).

وقد يجيءُ (أفعلَ) على (فَعالٍ) بفتح الفاء، وتخفيف العين، نحو: (أنبتَ نباتًا، وأعطى عَطاءً، وأثنى ثناءً)، فهذا اسمُ مصدرٍ، لا مصدرٌ، لنُقصانهِ عن أحرف فعلهِ.

٢- ما كان على وزن (فَعَّلَ) بتشديد العين مفتوحةً -صحيح اللام، غيرَ مهموزها، فمصدره على (تَفعيل)، نحو: (عَظَّم تعظيمًا، وعَلَّم تَعليمًا).

وقد يجيءُ على (تَفْعِلة) نادرًا، نحو: جَرَّبَ تَجربةً، وفَكَّرَ تَفكرةً، وذَكَّر تَذكرةً.

فإن اعتلت لامهُ، نحو: (وَصّى وسَمّى وزكّى) جاء مصدره على وزن (تَفْعِلةٍ) كتوصيةٍ وتسميةٍ وتزكية، وخُفِّفَ بحذف ياءِ (التفعيل)، وعُوّض منه التاء.

وإن هُمزت لامُهُ، نحو (جزّأ وخطّأ وهنّأ) فمصدره على (تَفْعيل) وعلى (تَفْعِلة) مثلُ: (تَجزيءٍ وتَجزئة، وتخطيءٍ وتَخطئةً، وتَهنيءٍ وتَهنئة).

وسمعَ مصدر (فَعَّل) على (فِعّال) -بكسر الفاء وتشديد العين مفتوحةً- قليلاً. فقالوا: (كلّمتُهُ كِلّامًا)، وفي التنزيل: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٨]، أي: تكذيبًا.

وجاء مصدرُه أيضًا على (تَفْعال)، بفتح التاء، نحو: (رَدّدَ ترددًا، وكَرَّرَ تكرارًا وذَكّرَ تَذكارًا، وحَلّقَ تحلاقًا، وجَوَّلَ تَجوالاً، وطَوَّفَ تَطوافًا، ومنه (التَّلعاب)، مصدرُ فعلٍ قد أميتَ في الاستعمال، وهو (لَعَّبَ[1]).

---

(١) غير أنه قد بقي في العربية العامية حتى اليوم، فالناس يقولون: (لعَّب أطفاله تلعيبًا).

وكلُّ ما ورَدَ من مصادرِ (فَعَّلَ) على غيرِ (التَّفعيل) يُحفظُ ولا يُقاس عليه.

وقد شذَّ مَجيءُ (التَّفعيل) مصدرًا لفعَّلَ، وقياسُ مصدره أن يكون على (فِعَّال)، (أي بكسر أوَّل ماضيه، وزيادة ألفٍ قبلَ آخره)، وقد جاء على الفِعَّال (الكِذَّابُ والكِلَّامُ).

(وكان هذا الوزن مستعملاً قديمًا، ثم أميت بإهماله، فورثه (تَفعال) بفتح التاء، وقد ورد منه ألفاظ: كالتطواف والتجوال والتكرار والترداد والتذكار والتحلاق، ثم أميت هذا الوزن أيضًا، فورثه (تفعيل)، وقد بقي هذا قياسًا شائعًا لمصدر (فعّلَ) فالفعل (بكسر الفاء وتشديد العين) أصل للتفعال (بفتح التاء) وهذا أصل للتفعيل، حذفوا من الفعال زائدُهُ، (وهو إحدى العينين)، وعوضوه من المحذوف التاء المفتوحة في أوله، فقالوا: (فعّل تفعالاً) كطوَّف تطوافًا، ثم قلبوا ألف (التفعال) ياء فقالوا: (فعّل تفعيلاً)، كطوّف تطويفًا.

فمثل: (سلّم تسليماً)، فالتسليم أصله (التّسلام) بفتح التاء، وهذا أصله (السلّام) بكسر السين وتشديد اللام، بوزن (فعّال).

١- ما كان على وزن (فاعلَ) فمصدره على (فِعالٍ، ومُفاعلة) نحو: (دافع دِفاعًا ومُدافعة، وجاور جوارًا ومُجاورة).

وما كان منه مُعتلُّ اللام، مثلُ: (والى ورامى وهادى) قلِبتُ لامُهُ في المصدر همزةً كوِلاءٍ، ورِماءٍ، وهِداءٍ.

وما كان فاؤُهُ من هذا الوزن (ياءً) يمتنع مجيءُ مصدره على (فعالٍ)، فنحو: (ياسَرَ ويامَنَ) ليس فيه إلّا (المياسَرة، والمُيامنة).

وقد جاء مصدرٌ على (فيعالٍ) نادرًا، نحو: (قاتلَ قيتالاً)، فلا يقاس عليه.

(واعلم أن (الفيعال) هو القياس لمصدر (فاعل)، فهو أصل الفِعال، خفف بحذف يائه، وأهمل في الاستعمال، وإذا كان قياس مصدر فاعل هو (الفعال)، لأن المصدر الرباعي الأحرف يبنى على ماضيه وزيادة ألف قبل آخره، كما قدمنا، فالأصل في الفيعال (فاعل) مبنيًّا على (فاعل) كسرت فاؤه، فانقلبت الألف بعدها ياء مراعاة للكسر قبلها).

وقد شذ مجيءُ المُفاعلة مصدرًا لفاعلَ، لأن القياسَ إنما هو (الفِعال) ولذا يجعلها المُحققون من العلماءِ اسمًا بمعنى المصدر، لا مصدرًا، لأن المصدر إنما هو (الفِعال) المُخفَّف من (الفِيعال).

مصدر (فعلل) والملحق به

ما كان على زِنة (فَعْلَلَ) وما أُلحقَ به[1]، فمصدرهُ على (فَعْلَلة) (كدحرجَ دَحْرَجَةً، وزَلزَل زَلزَلةً، وجَلْبَبَ جَلْبَبَةً، وسَيْطَرَ سَيْطَرَةً، وحَوْقَلَ حَوْقَلَةً).

فإن كان مُضاعفًا[2] جاء أيضًا على (فِعْلالٍ): كزلزلَ زِلزالاً.

و(فِعْلال)، في غير المضاعفَ، سَماعيٌّ، يُحفَظُ ما سُمع منه، ولا يُقاسُ عليه: (كسَرْهف سِرهافًا[3]، وحَوقلَ حِيقالاً[4])، وبعض العلماء جَعلهُ قياسيًّا.

وقد شذَّ مجيءُ (الفَعللة) مصدرًا لِفَعْلَلَ وما أشبههُ في الوزن، والقياسُ أن يكون على زِنَةِ (فِعْلال) بكسر الفاء، وهذا الوزن هو ما تكلَّموا به قديمًا، ثم خَصُّوه بما

---

(١) الملحق بفعلل هو ما أشبهه في الوزن من الثلاثي المزيد فيه: كجلبب وسيطر.

(٢) المضاعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس عينه ولامه الثانية: كزلزل ووسوس.

(٣) سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه.

(٤) حوقل: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

كان من وزن (فَعْلَلَ) مضاعفًا نحو: زلزلَ زلزالاً ووسوسَ وسواسًا[١]، ووشوَشَ وِشواشًا[٢]).

و(الفَعْلَلة) هذه، أصلُها: (الفَعْلال) خَفَّفوهُ بفتح أوَّلِهِ وحذفِ ألفهِ وزادوا التاء في آخره.

مصدر ما كان على خمسة أحرف

مصدرُ انفعلَ: (انفعال): كانطلقَ انطلاقًا.
مصدرُ افتعلَ: (افتعال): كاجتمع اجتماع.
مصدرُ افعلَّ: (افعِلال): كاحمرَّ احمرارًا.
مصدرُ تَفعَّل: (تَفعُّل): كتكلَّم تكلُّمًا.
ومصدرُ تَفاعَلَ: (تَفاعُل): كتَصالح تَصالُحًا.
ومصدرُ تَفَعلل: (تَفَعْلُل): كتدحرج تدحرُجًا.

وما كان من هذه الأفعال مُعتلَّ الآخر، مَبدُوءًا بهمزة، يُقلَب آخرُهُ همزةً: كانطوى انطواءً، واقتدى اقتداءً.

وما كان معتلَّ الآخر من وزني (تَفعَّلَ وتَفاعلَ) كتأنَّى وتغاضى، تُقلَب ألفُهُ ياءً ويُكسر ما قبلهَا: كالتأنِّي والتَّغاضي.

مصدر ما كان على ستة أحرف

مصدرُ استفعلَ: (استفعال): كاستغفر استغفارًا.
ومصدر افعَوعل: (افعِيعال): كاخشَوشنَ اخشيشانًا.

---

(١) الوسوسة: حديث النفس.
(٢) الوشوشة: كلام في اختلاط.

ومصدر افعوَّلَ: (افعِوَّال): كاعلوَّطَ اعلِوَّاطًا[١].

ومصدر افعالَّ: (افعِلال): كادهامَّ ادهيمامًا[٢].

ومصدرُ افعَنْلل: (افعِنْلال): كاحرنجمَ احرنجامًا[٣].

ومصدرُ افعَلل: (افعِلال): كاقشعرَّ اقشعرارًا.

وما كان من هذه الأفعال مُعتلّ الآخر يُقلبُ آخرُهُ همزةً: كاستولى استيلاءً، واحلولى احليلاءً.

مصدر التأكيد

المصدرُ المُؤكدُ ما يُذكرُ بعدَ الفعل تأكيدًا لمضمونه، ويبقى بناؤُهُ على ما هو عليه، مثلُ: (علمت الأمرَ علمًا، وضربتُ اللصَّ ضربًا، وجُلتُ جَوَلانًا، وأكرمتُ المجتهدَ إكرامًا)، تريدُ من ذكر المصدر تأكيدَ حصولِ الفعل.

مصدر المرة

مصدرُ المَرَّةِ (ويُسمى مصدر العَدَدِ أيضًا): ما يُذكرُ لبيان عدد الفعل.

ويُبنى من الثلاثي المجرَّد على وزن (فَعْلَةَ) بفتح الفاء وسكون العين، مثلُ: (وَقفتُ وَقفةً، ووقفتين، ووقفاتٍ).

فإن كان الفعلُ فوقَ الثلاثيِّ ألحقتَ بمصدره التاءَ، مثلُ: (أكرمتُه إكرامةً، وفَرَّحتُهُ تفريحةً، وتدحرج تَدحرُجةً)، إلّا إن كان المصدرُ مُلحقًا في الأصل بالتاءِ، فيُذكرُ بعدهُ ما يَدُلُّ على العدَد، مثلُ: (رَحمتُهُ رحمَةً واحدةً، وأقمتُ إقامةً واحدةً واستقمتُ استقامةً واحدةً)، وذلك للتَّفريق بينَ مصدر التأكيد ومصدرِ المرَّة.

---

(١) اعلوط الرجل البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعلوطت فلانًا: أخذته وحسبته ولزمته.

(٢) ادهام الشيء: اسواد.

(٣) احرنجمت الإبل اجتمعت، وكذا احرنجم القوم.

فإن كان للفعلِ من فوق الثلاثيّ المجرَّد مصدران، أحدُهما أشهر من الآخر، جاءَ بناءُ المرَّة على الأشهر من مصدرَيْه، فتقولُ: (زلزلتُهُ زلزلةً واحدة، وقاتلتلهُ مُقاتلةً واحدةً، وطَوَّفته تطويفةً واحدةً)، ولا تقول: (زِلزالةً، ولا قِتالةً، ولا تطوافةً).

وما كان من المصادر مُلحقًا بالتاء من أصله، فإن كان من الثلاثيِّ المجرَّد رددتهُ إلى وزن (فَعْلة)، فالمرَّة من النَّشدةِ والقُدْرة والغَلبة والسَّرَقة والدِّراية: (نَشدَةً وقَدْرَةً وغَلْبةً وسَرقةً ودَرْيةً).

وشذَّ قولهم: (أتيته إيتانةً، ولقيتُهُ لِقَاءَةً) ببناء المَرَّة على أصل المصدر، وهو الإتيان واللقاءِ، ويجوزُ أن يُقال: (أتْيةً ولَقيْةً) على القياس، كما قال أبو الطَّيِّب:

لَقِيتُ بِدَرْبِ الْفُلْةِ الفَجْرَ لَقْيَةً شَفَتْ كَبْدي، والليلُ فيهِ قَتيلُ

وإن كان من غير الثلاثي المجرّد، أبقيتَهُ على حاله: كدحرجةٍ وإقامةٍ وتلبيةٍ واستعانةٍ.

وقد تكون (الفَعْلة) لغيرِ بناءِ المَرَّة: كالرحمة، مصدر (رَحِمَ)، فتقول: (رَحمته رَحْمةً)، كما تقول: (نَصَرته نَصرًا).

مصدر النوع

مصدرُ النَّوعِ (ويُسمى مصدر الهيئة أيضًا) ما يُذكرُ لبيان نوع الفعل وصفتِه، نحو: (وَقفْتُ وِقْفة)، أي وقوفًا موصوفًا بصفةٍ.

وتلك الصفة إما أن تكون، نحو: (فلانٌ حسَنُ الوِقفة) وإما أن تكون معلومةً بقرينة الحال، فيجوز أن لا تذكر، كقولُ الشاعر:

ها، إنَّ تا[1] عِذْرَةً، إن لم تكن نَفَعَتْ فإنَّ صاحبها قد تاهَ في البلد

(١) تا: اسم إشارة للمفرد المؤنث ومثلها: (تي، وذي، وذه).

أي: إن هذا عُذرٌ بليغٌ.

ويُبنى الثلاثيُّ المجردُ على وزن (فِعْلة) بكسر الفاء، مثل: (عاشَ عيشةً حسنةً، ومات ميتة سيئةً، وفُلانٌ حَسَنُ الجلسة، وفُلانةُ هادئةُ المشْية).

فإن كان الفعلُ فوق الثلاثيّ، يَصِر مصدرُهُ بالوصف مصدر نوعٍ، مثلُ: (أكرمتهُ إكرامًا عظيمًا).

وشذَّ بناءُ (فعلة) من غير الثلاثيّ، كقولهم: (فُلانةُ حسنةُ الخِمْرة، وفلانٌ حسنُ العِمَّةِ، أي الاختمار والاعتمام، فبَنَوْها من (اختمرَ واعتمَّ).

واعلم أنَّ المصدرَ الذي لم يخرج عن المصدريَّةِ، أو لم يُرَدْ به المرّةُ أو النوعُ، لا يُثنى ولا يُجمعُ ولا يؤنثُ، بل يبقى بلفظٍ واحدٍ، وكذا ما وُصف به من المصادر: كرجلٍ عدلٍ، وامرأةٍ عدلٍ، ورجالٍ عدلٍ، ونساءٍ عدلٍ، وهذا أمرٌ حقٌّ، وهذه مسألةٌ حقٌّ.

المصدر الميمي

المصدر إما أن يكون غيرَ ميمي: وهو ما لم يكن في أوَّله ميمٌ زائدةٌ: كقراءةٍ واجتهادٍ ومَدٍّ ومُرورٍ، وإما أن يكون ميميًّا وهو ما كان في أوله ميمٌ زائدة: كمَنْصرٍ ومَعْلَمٍ، ومُنطلَقٍ، ومُنْقَلَبٍ، وهي بمعنى النَّصر والعلم والانطلاق والانقلاب.

والمحقّقون من العلماءِ قالوا: إنَّ المصدرَ الميميّ اسمُ جاءَ بمعنى المصدر، لا مصدرٌ.

والمصدر الميميُّ من المصادر القياسيَّة.

وزنُه من الثُّلاثِيّ المُجرَّدِ (مفْعَلٌ)، بفتح الميم والعين، مثلُ: (مقْتَلٍ، ومَضرَبٍ، ومَعْلَمٍ، ومَوجَلٍ، ومرقىً).

إلا إذا كان مثالاً واويًّا محذوف الفاء، فَوَزْنُهُ: (مفْعِل) (بكسر العين)، مثلُ

(مَوْرِدٍ ومَورِثٍ ومَوْعِدٍ).

(أما المصدر الميمي من (وفى ووقى) فهو (موفى وموقى) على وزن (مفعل) (بفتح العين)، لأنه ليس مثالاً، بل هو لفيف مفروق، ووزن (مفعل)، بكسر العين، إنما هو للمثال المحذوف الفاء كما علمت).

ووزنُهُ من غير الثلاثيّ المجرَّد كوزن اسم المفعول منه تمامًا مثلُ: (اعتقدتُ خيرَ مُعتَقَدٍ، وإنما مُعْتَمدي على الله).

وقد يُبنى المصدرُ الميميُّ من الثلاثيّ المجرَّدِ على وزن (مَفْعِل) (بكسر العين) شذوذًا كالمَكبِر، والمَيْسر، والمَرجِع، والمحيض، والمَقيل، والمجيء، والمبيت، والمشيب، والمزيد، والمَسير، والمَصير، والمَعجز.

وهذه يجوز فيها الفتح أيضًا: (كالمَعجَز والمَهْلَك) ويجوز فيها الفتحُ والضمُّ أيضًا: (كالمَهْلَك والمَهْلُك).

وقد يُبنى منه على وزن (مَفْعَلة)، (بفتح العين) كمَذهَبة، ومَفْسدة، ومَودَّة، ومَقالة، ومَساءَة، ومَحالة، ومَهابةٍ، ومَسْعاةٍ، ومَنجاة، ومَرضاة، ومَغْزاة.

وشذَّ بناؤهُ على (مَفْعِلة) (بكسر العين)، أو (مَفعُلة) (بضمها)، كمَحْمِدة، ومَذِمَّة، ومَظْلِمة، ومَعتِبةٍ، ومَحْسِبَة، ومضِنَّة، (بالكسر)، وكلُّهنَّ يجوز فيه فتح العين أيضًا، ومَعْذِرةٍ (بالكسر) ويجوز فيها الضمُّ أيضًا: كمَعذرةٍ، ومَغْفرةٍ، ومَعصِيةٍ، ومَحمِيةٍ، ومَعيشةٍ، (ولا يجوز فيهنَّ إلَّا الكسرُ) ومَهلِكةٍ، ومَقْدِرةٍ، ومأدبةٍ (بالكسر، ويجوز فيهنَّ الضمُّ والفتح أيضًا).

وقد ورد على زِنَتي (الفاعل والمفعول) أسماءٌ بمعنى المصدر:

كالعاقبة، والفاضلة، والعافية، والكافية، والباقية، والدَّالة، والميسور،

والمعسور، والمرفوع، والموضوع، والمعقول، والمحلوف، والمجلود، والمفتون، والمكروهة. والمصدوقة، ومن العُلماء من يجعلها مصادرَ شاذّة والحقُّ أنّها أسماءٌ جاءت لمعنى المصدر لا مصادر.

(فالعاقبة): بمعنى العَقْب (بفتح فسكون) والعقوب (بالضم): مصدرا (عقبة يعقبه) (من بابي نصر، ودخل)، أي: خلفه وجاء بعده.

والفاضلة: اسم بمعنى الفضيلة وهي الدرجة الرفيعة، وهي من (فضل يفضل فضلاً) (من باب نصر) أي: شرف شرفًا.

و(العافية): اسم بمعنى المعافاة: مصدر (عافاه يعافيه).

و(الكافي والكافية): اسمان بمعنى الكفاية: مصدر (كفى الشيءُ يكفي كفاية)، أي: حصل به الاستغناء عن غيره.

و(الباقية): اسم بمعنى البقاء (بقيَ يبقى).

و(الدالة): الدّلال، وهي اسم بمعنى الدّل: مصدر (دلت المرأة على زوجها دلاً، أظهرت جرأة عليه في تدلل، كأنها تخالفه، وما بها من خلاف.

و(الميسور والمعسور): اسمان بمعنى العسر واليسر.

و(المرفوع): اسم بمعنى الرفع: مصدر (رفع البعير رفعًا) إذا بالغ في سيره.

و(الموضوع): اسم بمعنى الوضع: مصدر (وضعت الناقة وضعًا) إذا أسرعت في سيرها.

و(المعقول): اسم من العقل: مصدر (عقل الشيء) إذا أدركه.

و(المحلوف): اسم بمعنى الحلف: مصدر (حلف).

و(المجلود): بمعنى الجلد والجلادة، أي الصبر: مصدرا (جُلد يجُلد) بضم اللام فيهما، جلدًا وجلادة، أي: كان ذا شدة وقوة وصبر.

و(المفتون): اسم بمعنى الفتنة: مصدر (فتنهُ)، أي: استماله واستهواه.

و(المكروهة): اسم بمعنى الكراهية: مصدر (كرهه كرهًا، وكراهية).

و(المصدوقة): اسم بمعنى الصدق: مصدر (صدق يصدق صدقًا).

اسم المصدر

اسمُ المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدّلالة على الحدَث، ولم يُساوِه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خلتْ هيئتُهُ من بعض أحرف فعله لفظًا وتقديرًا من غير عِوضٍ، وذلك مثلُ: (توضّأ وضُوءًا، وتكلّمَ كلامًا، وأيسرَ يُسرًا).

(فالكلام والوضوء واليسر: أسماء مصادر، لا مصادر لخلوها من بعض أحرف فعلها في اللفظ والتقدير، فقد نقص من الوضوء والكلام تاء التفعل وأحد حرفي التضعيف، ونقص من اليسر همزة الإفعال، وليس ما نقص في تقدير الثبوت، ولا عوض عنه بغيره).

وحَقُّ المصدر أن يتضمَّنَ أحرفَ فعله بمساواةٍ، كتوضّأ توضُّؤًا، وتكلّمَ تَكلُّمًا، وعَلِمَ عِلمًا، أو بزيادةٍ، كقرأ قراءةً وأكرمَ إكرامًا، واستخرج إستخراجًا.

فإن نقص عن أحرف فعله لفظًا، لا تقديرًا، فهو مصدر، مثلُ: (قاتل قتالاً) فالقتال مصدر، وإن نقص منه ألف (فاعل)، لأنها في تقدير الثبوت. ولذلك نطق بها في بعض المواقع كقاتل قيتالاً وضارب ضيرابًا، فالياء في (قيتال وضيراب) أصلهما الألف، وقد انقلبت ياء لانكسار ما قبلها.

وإن نقص عن أحرف فعله لفظًا وتقديرًا، وعوض مما نقص منه بغيره، فهو مصدر أيضًا كوعد عدة، وودي القتيل دية، وعلم تعليمًا، فعدة ودية، وإن خلتا من واو (وعد وودي) لفظًا وتقديرًا، فقد عوضتا من تاء التأنيث. وتعليم وتسليم، وإن خلوًا من أحد حرفي التضعيف، فقد عوضنا منها تاء التفعيل في أولهما، وليس حرف المد الذي قبل الآخر في (تعليم، وتسليم) ونحوهما للتعويض من المحذوف، لأن المد قبل الآخر ثابت في المصادر حيث لا تعويض، كانطلاق والاستخراج والإكرام.

فاعلم مما قدمنا أن العوض قد يكون أولاً: كالتعليم وقد يكون آخرًا: (كعدة)

المصدر الصناعي

المصدرُ الصّناعيُّ، اسم تلحقُهُ ياءُ النسبةِ مُردَفةً بالتاءِ للدلالة على صِفَةٍ فيه.

ويكونُ ذلك في الأسماءِ الجامدة: كالحَجريّةِ والإنسانية والحيوانيّة والكميّة والكيفيّة ونحوها، وفي الأسماء المشتقّة: كالعالميّة والفاعلية والمحموديَّة والأرجحيَّةِ والأسبقيَّةِ والمصدرية والحرية، ونحوها.

وحقيقتهُ الصّفة المنسوبةُ إلى الاسم.

فالعالمية: الصفة المنسوبة إلى العالم، والمصدرية: الصفة المنسوبة إلى المصدر، والإنسانية: الصفة المنسوبة إلى الإنسان.

وقد أكثر منه المولدون في اصطلاحات العلوم وغيرها، بعد ترجمة العلوم بالعربية وليس كل ما لحقته ياءُ النسبة، مردفة بالتاء، مصدرًا صناعيًّا، بل ما كان منه غير مراد به الوصف: كتمسك بعربيتك، (أي بخصلتك المنسوبة إلى العرب)، فإن أريد به الوصف، كان اسمًا منسوبًا، لا مصدرًا سواء أذكر الموصوف لفظًا: كتعلم اللغة العربية، أم كان منويًّا ومقدرًا كتعلم العربية، (أي اللغة العربية).

اسم الفاعل

اسمُ الفاعلِ: صفةٌ تؤخذ من الفعل المعلوم، لتدُلَّ على معنىً وقعَ من الموصوف بها أو قام به على وجه الحُدوثِ لا الثُّبوت ككاتبٍ ومجتهدٍ.

(وإنما قلنا: على وجه الحدوث، لتخرج الصفة المشبهة، فإنها قائمة بالموصوف بها على وجه الثبوت والدوام، فمعناها دائم ثابت، كأنه من السجايا والطبائع اللازمة، والمراد بالحدوث: أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجددًا بتجديد الأزمنة والصفة المشبهة عارية عن معنى الزمان كما ستعلم).

وزنه من الثلاثي المجرد

يكونُ من الثلاثيِّ المجرَّد على وزنِ (فاعِلٍ): كَكاتبٍ.

وإن كانَتْ عينُ الفعلِ مُعَلَّةً تَنقلب في اسم الفاعل همزةً، فاسمُ الفاعل من (باعَ يَبيعُ، وصادَ يَصيدُ، وقامَ يَقومُ، وقالَ يَقولُ): بائِعٌ، وصائِدٌ، وقائِمٌ، وقائِلٌ[١].

وإن كانَتْ غير مُعَلَّة تَبقَ على حالها، فاسمُ الفاعل من عَوِرَ يَعورُ، وأيِسَ يأيَسُ[٢]، وصَيِدَ يَصيدُ[٣]، عاوِرٌ وآيِسٌ وصايِدٌ[٤]، فإعلالُها في اسم الفاعل تابعٌ لإعلالها في فعله.

وقد أتى (فاعل) بِقلَّةٍ، مُرادًا به اسمُ المفعول، كقوله -تعالى-: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧]، أي: (مَرْضِيَّة) وقول الشاعر:

دَعِ المكـــارِمَ، لا تَرْحَـــلْ لِبُغْيَتِهـــا ... واقْعُدْ، فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسي[٥]

أي: (المُطْعَمُ المَكسُو).

---

(١) والأصل: (بائع، وصايد، وقاوم، وقاول) فأعلت الواو والياء بقلبهما همزة، لأنهما أعلتا في الماضي بقلبهما ألفًا.

(٢) أيس منه: يئس منه.

(٣) صيد يصيد صيدًا (بوزن فرح يفرح فرحًا) رفع رأسه كبرًا، فهو أصيد، والصيد، في الأصل: داء يصيب الإبل فتسيل أنوفها فتسمو برءوسها، والجمل أصيد، والناقة صيداء، ويقال للمتكبر: (أصيد) لشموخه بأنفه ورفع رأسه استكبارًا وخيلاء.

(٤) لم تقلب الواو والياء همزة لأنهما في الفعل.

(٥) أي: دع المكارم والفضائل: لا تطلبها، فإنك غير قادر عليها، لأنها من شأن أولي الهمم والعزم والحزم، وأنت معتمد على من يطعمك ويكسوك، ويكفيك مونة السعي والجد، يذمه بذلك.

وزنه من غير الثلاثي المجرد

يكونُ وزن اسم الفاعل من الفعل المزيد فيه على الثلاثيِّ، ومن الرباعيِّ، مُجردًا ومزيدًا فيه، على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرفِ المضارَعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل آخره، مثلُ: (مُكرِم، ومُعظِّم، ومُجتمِع، ومُتكلِّم، ومُستغفِر، ومُدحرِج، ومُتَدحرِج، ومُحرنجِم ومُقشعِر[١]، ومُنقادٍ، مُهتاجٍ[٢]، ومُعين[٣]، ومُستفيدٍ[٤]).

وشذّت ألفاظ جاءت بفتح ما قبل الآخر، نحو: (مُسَبٍ[٥] ومُحصَنٍ[٦] ومُلْفَجٍ[٧]، ومُهترٍ[٨])، ومنها: (سَيْلٌ مُفْعَمٌ[٩]).

وكذلك شذّتْ ألفاظٌ جاءت من (أفعلَ) على (فاعلٍ): كأعشبَ المكانُ فهو عاشبٌ، وأيفعَ الغلامُ فهو يافعٌ[١٠]، وأورَسَ الشَّجرُ فهو وارسٌ[١١]، وأبقل المكانُ

---

(١) أصل مشقعر: (مشقعرر) نقلت كسرة الراء الأولى إلى العين، ثم أدغمت الراء في الراء

(٢) أصل منقاد ومهتاج: (منقود: بكسر الواو، و(متهيج) بكسر الياء، قلبت الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

(٣) أصل معين (معون)، بكسر الواو، نقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن قبلها، ثم قلبت ياء، لأنها صارت ساكنة بعد كسرة.

(٤) أصل مستفيد: (مستفيد) بكسر الياء، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها.

(٥) رجل مسهب: مطيل في كلامه، يقال: أسهب: إذا أطال في كلامه.

(٦) المحصن: المتزوج وهي محصنة.

(٧) المفلج: الفقير: ومن الحديث: «**أطعموا مفلجيكم**»، أي فقراءكم، والمفلج أيضًا: المفلس، أفلج: إذا أفلس، وهذه يجوز فيها الكسر أيضًا على الأصل.

(٨) المهتر: الذاهب العقل من كبر أو مرض أو حزن.

(٩) سيل مفعم: مالئ الوادي، من أفعم السيل الوادي، إذا ملأه.

(١٠) أيفع الغلام يوفع، ويفع ييفع: ناهز العشرين، وقيل: ترعرع وناهز البلوغ، ولا يقال من أيفع: (مونع).

(١١) أورس الشجر: أخضر ورقه.

فهو باقلٌ[١].

وإذا بَنيتَه من أبواب: (أفعَلَ وانفعَلَ وافتعَلَ) المُعتلاتِ العين، فإن كان عينُ الفعل مُعَلَّةٍ أعللتها في اسم الفاعل، تبعًا لمضارعه، فاسم الفاعل من أعانَ يُعينُ، واستعانَ يستعينُ، وانقادَ ينقاد، واحتالَ يحتالُ: (مُعينٌ، ومُستعينٌ، ومُنقادٌ، ومحتالٌ).

وإن كانت غير مُعَلَّةٍ لم تُعِلَّها في اسم الفاعل، تتبع في ذلك مضارعهُ، فاسم الفاعل من: (أحوجني الأمرُ يُحوجني، وأروَح اللحمُ يُروِحُ[٢]، وأحولَ الصبيُّ يُحَولُ[٣] وأخولَ الرجلُ يُخولُ[٤]، وأغيَلتِ المرأةُ تُغيلُ[٥]، وأعوَل يُعْوِلُ[٦]): مُحْوِجٌ ومُروحٌ ومُحْوِلٌ ومُخْوِلٌ ومُغْيِلٌ ومُعْوِلٌ، ومن: (اجتَوَرَ القومُ يَجتورون[٧]، وازدَوجُوا يَزدَوُجون[٨]، واحتَوشوا يَحتوشون[٩]، واعتونوا يعتونون[١٠]): (مُجتورٌ، ومُزدوِجٌ ومُحتوِشٌ، ومُعْتونٌ)، ومن استصوبتُ الأمرُ أستَصوبُهُ،

---

(١) أبقل المكان: أخرج بقله، والبقل ما نبت في برزه لا في أرومة، وقد يقال: (مبقل) على القياس، وأما (بقل وجه الغلام بقولاً) إذا خرجت لحيته، فهو ثلاثي.

(٢) أروح اللحم: أنتن، ويقال: (أراح يريح مريح) بالإعلال على القياس.

(٣) أحول الصبي: أتى عليه حول، أي: سنة.

(٤) أخول الرجل: كان كريم الأخوال.

(٥) أغيلت المرأة: أرضعت ولدها وهي حامل، وكذا (غالته)، ويقال أيضًا: (أغالته تغيله فهي مغيل)، بالإعلال، على القياس، ويقال: أغيلت الشجرة): إذا عظمت والتفت.

(٦) أعول: رفع صوته بالبكاء والصياح.

(٧) اجتور القوم: تجاوروا.

(٨) ازدوج القوم: تزاوجوا، أي: تزوج بعضهم من بعض. وازدواج الكلام ومزاوجته: أن يشبه بعضه بعضًا في السجع والوزن أو كان لإحدى القصتين تعلق بالأخرى.

(٩) احتوشوا الصيد: أنفره بعضهم على بعض: واحتوشوا على فلان: جعلوه وسطهم، كتحاشوه، وحاش الإبل: جمعها، وحاش الصيد: جاءه من حواليه ليصرفه إلى الحبالة.

(١٠) اعتون القوم: تعاونوا.

واستحوذَ عليه الغضبُ يَستحوذُ، واستنوقَ الجملُ يَستنوقُ[١]، واستتيسَت الشاةُ تستتيسُ، واستفيل الحمارُ يستفيلُ)، (مُستصوِبٌ، ومستحوذٌ، ومُستوقٌ، ومُستتيسٌ، ومُستفيلٌ).

فاسم الفاعل كما ترى، تابعٌ لمضارعِهِ صحَّةً واعتلالاً.

وإن بنيتَ اسم الفاعلِ من فعل معتلِّ اللام، وكان مجرَّدًا من (ال) والإضافة، حذفت لامهُ في حالتي الرفع والجر، نحو: (هذا الرجلٌ داعٍ إلى الحقّ، مُنْضوٍ إلى أهله)، ونحو: (تَمسَّكْ برجل هادٍ إلى الخير مُقتَفٍ أثر ذويه).

واسم الفاعِل جارٍ على معنى الفعلِ المُضارع ولفظه، فإن قلت: (خالدٌ دائبٌ في عمله) فهو في معنى (يدأبُ فيه) و(دائبٌ) جارٍ على لفظ (يَدأبُ) في الحركات والسَّكنات، وكذلك (مُجتهدٌ) جار على لفظ (يجتهدُ)، فهو يماثلهُ حركةً وسكونًا، و(جادٌّ) في وزن (يَجُدُّ[٢])، باعتبار الأصل، لأن أصلَ جادٌ (جادِدٌ)، وأصلَ يَجِدُّ (يَجْدُدُ).

اسم المفعول

اسم المفعولِ: صفةٌ تُؤخذُ من الفعل المجهول، للدلالة على حدَثٍ وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتَّجدُّد، لا الثُّبوتِ والدَّوام[٣]: (كمكتوبٍ، ومرورٍ به، ومُكرَمٍ، ومُنطلَقٍ به).

---

(١) استنوق الجمل: تشبه بالناقة وقولهم: (استنوق الجمل) مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره، وللرجل الواهن الرأي المخلط في كلامه.

(٢) يجوز في (يجد) ضم الجيم وكسرها.

(٣) فإن كان على وجه الثبوت والدوام كان صفة مشبهة كما ستعلم، مثل: (محمود الخلق، وممدوح السير، ومهذب الطبع).

ويُبنى من الثلاثيِّ المجرَّد على وزن (مَفعول): كمنصورٍ، ومخذولٍ، ومَوعودٍ، ومَقولٍ، ومَبيعٍ، ومَدعوٍّ، ومَرميٍّ، ومَطويٍّ).

ويُبنى من غيره على لفظ مضارعه المجهول، بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومةً: (كمُعظَّمٍ، ومُحترَمٍ، ومُستَغفَرٍ، ومُدحرَجٍ، ومُنطلَقٍ به، ومُستعانٍ).

وهناك ألفاظٌ تكون بلفظ واحد لاسم الفاعل واسم المفعول: كمحتاجٍ ومُختارٍ ومُعتَدٍ ومُحتلٍّ، والقرينة تُعيّنُ معناها.

وهي، إن كانت للفاعل فأصلُها: مُحتوجٌ ومُختيرٌ ومُعتَدِدٌ ومُحتلِلٌ، (بالكسر)، وإن كانت للمفعول فأصلُها: (مُحتَوجٌ ومُختَيرٌ ومعتَدَدٌ ومُحتلَلٌ)، (بالفتح).

وإنما يُبنى من الفعل المتعدّي بنفسه: كمعلومٍ ومجهولٍ، أو بغيره: كمرموقٍ به ومُشفَقٍ عليه.

بناء (مفعول) من المعتل العين

تُحذفُ واوُ اسمِ المفعول المشتقِّ من الفعل الأجوف، ثمَّ إن كانت عينُهُ واوًا، تُنقل حركتُها إلى ما قبلها، وإن كانت ياءً تحذف حركتها، ويُكسر ما قبلها لتَصِحَّ الياءُ[1]، فاسم المفعول من يبيعُ: (مَبيعٌ)، ومن يقولُ: (مَقُولةٌ). وأصلهما: (مَبيوعٌ ومَقْوولٌ).

ونَدَر إثباتُ واو (مفعول) فيما عينُهُ واو فقالوا: (ثوب مصْوُونٌ) ومِسْكٌ مدْووفٌ وفرَسٌ مقُوودٌ، وهو سماعيٌّ لا يقاسُ عليه. وبنو تَميم من العرب يُثبتونَ واوَ (مفعول) فيما عينُه ياءٌ، فيقولون: (مبْيوع، ومخْيوط، ومكْيول، ومدْيون).

---

(١) ولو لم يكسر ما قبلها لوجب قلبها واوًا لوقوعها ساكنة بعد حرف مضموم.

بناء (مفعول) من المعتل اللام

إذا بُنيَ (مفعولٌ) مما آخرُ ماضيه ياءٌ، أو ألفٌ أصلُها الياءُ، قُلِبَتْ واوُهُ ياءً، وكُسر ما قبلها، وأُدغمت في الياءِ بعدها، فاسم المفعول من قريَ ورضِي ونهى وطوى ورمى، مَقْوِيٌّ عليه، ومَرْضيٌّ عنه، ومَنْهيٌّ عنه، ومَطْويٌّ، ومَرْمِيٌّ، قال الله -تعالى-: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨].

(والأصل: (مقوويٌ ومرضويٌ ومطوويٌ ومرمويٌ)، اجتمعت الواو والياء، وكانت الأولى ساكنة، فقلبت الواو ياء، وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء الثانية).

وإن بُنيَ مما آخرُ ماضيه ألفٌ أصلُها الواو، مثلُ: (غزا يغزو، ودعا يدعو، ورجا يرجو) فليس فيه إلا إدغامُ واو المفعول في لامِ الفعل، كمَغْزوٌ ومدعوٌ ومرجوٌ[1].

(فعيل) بمعنى (مفعول)

ينوبُ عن (مفعولٍ)، في الدَّلالة على معناهُ أربعةُ أوزان، وهي:

١- فعيلٌ: بمعنى مفعول، مثلُ: (قتيلٍ، وذبيحٍ، وكحيلٍ، وحبيبٍ، وأسيرٍ، وطريحٍ) بمعنى: (مقتولٍ، ومذبوحٍ، ومكحولٍ، ومحبوبٍ، ومأسورٍ، ومطروحٍ).

وهو يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، فيقالُ: (رجلٌ كحيلٌ العين، وامرأةٌ كحيلُها).

و(فعيلٌ) بمعنى (مفعول) سماعي، فما ورد منه يُحْفَظ ولا يقاس عليه، وقيل: إنه يُقاس في الأفعال التي ليس لها (فَعيلٌ) بمعنى (فاعل): كقتلَ وسلبَ، ولا ينقاس في الأفعال التي لها ذلك: كرحمَ وعلمَ وشهدَ، لأنهم قالوا: (رحيمٌ، وعليمٌ،

---

(١) والأصل: مغزوو، ومدعوو، ومرجوو.

وسميعٌ، وشهيدٌ)، بمعنى: (راحمٌ، وعالمٌ، وسامعٌ، وشاهدٌ).

٢- فِعْلٌ بكسرٍ فسكونٍ، مثلُ: (ذِبْحٍ، وطِحْنٍ، وطِرْحٍ، ورِعْيٍ)، بمعنى: (مذبوحٍ، ومطحونٍ، ومطروحٍ، ومرعِيٍ).

٣- فَعَلٌ، بفتحتين، مثلُ: (قَنَصٍ، وجَزَرٍ، وعَدَدٍ، وسَلَبٍ، وجَلَبٍ) بمعنى: (مقنوصٍ[١]، ومجزورٍ[٢]، ومعدودٍ، ومسلوبٍ، ومجلوبٍ).

٤- فُعْلة، بضمٍّ فسكونٍ (كأُكْلةٍ، وغُرفةٍ، ومُضغةٍ، وطُعمةٍ)، بمعنى: (مأكولٍ، ومغروفٍ، وممضوغٍ، ومطعومٍ).

وهذه الأوزانُ الثلاثةُ: (فِعْلٌ، وفَعَلٌ، وفُعلةٌ)، سماعيّةٌ وقليلةٌ، ويستوي فيها المذكر والمؤنث أيضًا.

أما إطلاقُ المصدرِ مُرادًا به المفعولُ، فهو كثيرٌ مطردٌ، نحو: (هذا ضربُكَ، وأكلُكَ، وكتابتُكَ، وعِلمكَ، وعملكَ)، بمعنى: مضرويكَ، ومأكولكَ، ومكتوبكَ/ ومعلومِكَ.

الصفة المشبهة

الصفةُ المشبهةُ باسم الفاعلِ: هي صفةٌ تُؤخذُ من الفعل اللازم[٣]، للدَّلالة على معنىً قائمٍ بالموصوف بها على وجه الثُّبوت، لا على وجه الحُدوث: كحسنٍ وكريمٍ وصَعْبٍ وأسودَ وأكحلَ.

ولا زمان لها لأنها تَدُلُّ على صفاتٍ ثابتة، والذي يتطلَّبُ الزمان إنما هو

---

(١) مقنوص: مصيد، من قنص الطير وغيره، يقنصه إذا صاده.

(٢) المجزور: المذبوح، من جزر الجزور إذا ذبحها، ومنه الجزار للذباح.

(٣) وقد تصاغ من المتعدي صوغًا سماعيًا، كما ستعلم، مثل: (رحيم وعليم).

الصفات العارضة.

(وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل، لأنها تثنى وتجمع وتذكر تؤنث، ولأنها يجوز أن تنصب المعرفة بعدها على التشبه بالمفعول به، فهي من هذه الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واجد).

ويَغلِبُ بناؤها من باب (فَعِلَ يفعل[١]) اللازم: كأكحلَ، من (كحِلَ) ومن باب (فعُلَ يفْعُلُ[٢]): كشريف من (شَرُفَ) ويقلُّ من غيرهما: كسيّدٍ وضَيّقٍ وحريصٍ، من: (سادَ يسودُ، وضاقَ يضيقُ، وحرصَ يحرصُ).

أوزانها من الثلاثي المجرد

تأتي الصفةُ المشبَّهةُ من الثلاثيِّ المجرَّد قياسًا على أربعة أوزان، وهي: (أفعلُ، وفَعْلانُ، وفَعلٌ، وفعيل).

الصفة المشبهة على وزن (أفعل)

يأتي (أفعَلُ) من (فَعَلَ) اللازم، قياسيًّا مُطَّردًا، لما دَلَّ على لونٍ، أو عيبٍ ظاهرٍ، أو حِلْية ظاهرة[٣]، ومُؤنثُهُ (فَعْلاءُ) فاللّونُ: كأحمر، والعيبُ الظاهرُ: كأعرج وأعور وأعمى، والحِلْية الظاهرةُ: كأكحل، وأحور، وأنجل[٤].

وشذَّ مجيءُ الصفة من (شعِثَ[٥] وحدِبَ[٦]) على (شَعِث وحَدِبٍ).

---

(١) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

(٢) بضم العين في الماضي والمضارع.

(٣) الحلية، بكسر فسكون: ما كان زينًا من الصفات، وجمعها (حلى) بكسر ففتح.

(٤) الأكحل: المكحول العين خلقة، و(الأحور): النقي بياض العين مع شدة سوادها، و(الأنجل): الواسع العينين.

(٥) شعث الشعر: تلبد واغبرّ.

(٦) حدب الرجل: خرج ظهره ودخل صدره.

(لأن الشعث والجدب من العيوب الظاهرة، فحق الصفة منهما أن تكون على وزن (أفعل)، وقد قالوا أيضًا: (أشعث، وأجدب) وهما أكثر استعمالاً، وأما قولهم: (ماءٌ كدِرٌ)، بكسر الدال، فهو مبنيٌّ على (كدُرَ، بضم الدال، لا على (كدِرَ)، بكسرها، كما توهم بعض العلماء. فإن بنيتها من هذه قلت: (أكدر)).

وشَذَّ مجيئُها من: (حَمِقَ يحمقُ) على (أحمق)، ومن: (شابَ، يشيبُ) على (أشيب)، ومن (قطع، وجذم) على (أقطع، وأجذم)[1].

لأن (أحمق)، وإن كان من باب (فعل) المكسور العين، فهو يدل على عيب باطن فقياسه أن يكون على وزن (فعل)، بكسر العين، وقد قالوا أيضًا: (حمِقٌ) بكسر الميم، على القياس، و(أشيب)، وإن دل على عيب ظاهر، فهو من باب (فعل) المفتوح العين فقياسه أن يكون على وزن (فيعِل) بكسر العين: كطيب وضيق، من: طاب يطيب، وضاق يضيق. و(أقطع وأجزم)، وإن دلّا أيضًا على عيب ظاهر، فهما من باب (فعل)، المفتوح العين، وحقهما أن يكونا بوزن اسم المفعول: أي: (مقطوع، ومجذوم).

الصفة المشبهة على وزن فعلان

يأتي (فَعْلان) من (فَعِلَ) اللازم الدَّال على خُلوٍّ أو امتلاءٍ، أو حرارة باطنيّةٍ ليست بداءٍ، ومُؤنثُهُ (فعْلى)، فالخُلوُّ: كالغَرثان والصَّدْيان[2] والعطشان، والامتلاء: كالشّبعان والرَّيان والسَّكران، وحرارة البطن من غير داء، كالغضبان والثَّكلان[3] واللَّهْفان، وقد قالوا: (جَوْعان)، (من جاع يجوع)، حملاً له على (غرثان)، من: (غرثَ يَغرثُ)، لأنه بمعناه.

---

(١) الأقطع: المقطوع اليد، ومثله الأجذم.

(٢) الغرثان: الجوعان، و(الصديان): العطشان.

(٣) الثكلان: من فقد ولده، والأم ثكلى.

(وحقه أن يكون على (فيعل)، بكسر العين: كسيد وميت، من: (ساد يسود، ومات يموت).

الصفة المشبهة على وزن (فعل)

يأتي (فَعِلٌ) -بكسر العين من (فَعِل) -بكسر العين- اللازم، الدّال على الأدواء الباطنية، أو ما يُشبهها، أو ما يُضادّها، ومؤنثه (فَعِلة).

والأدواءُ، إما جسمانيّة: كوجعٍ، ومَغِصٍ[١]، وتعبٍ، وجوٍ[٢]، ودوٍ[٣]، وإما خُلقيّةٌ: كضجرٍ، وشرسٍ، ولحزٍ[٤]، وبطرٍ، وأشرٍ[٥]، ومرحٍ[٦]، وقلقٍ، ونكدٍ، وعمٍ[٧].

ويُشبه الأدواء ما دلَّ على حزن واغتمام: ككمدٍ، وحزنٍ، وحربٍ[٨]، وشجٍ[٩].

ويُضادُّها ما دلَّ على سرور: كجذلٍ[١٠]، وفرحٍ، وطربٍ، ورضٍ، أو على زينٍ

---

(١) المغص والمغوص، وهو من أصيب بوجع وتقطع في أمعائه، ويقال: مغس، وممغوس، أيضًا.

(٢) الجوي: ذو ذوى، وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن.

(٣) الدوي: المريض، (من دوي يدوي دوى) أي: مرض.

(٤) اللحز: البخيل الشحيح الضيق الخلق.

(٥) البطر والأشر بمعنى واحد: وهو من لا يقوم بحق النعمة بل يكفرها، ويطغى أن رآه استغنى.

(٦) المرح: المتبختر المختال، وهو ما يجاوز الحد في فرحه ونشاطه.

(٧) العمى: صفة من عمى القلب، الذي هو داء باطن، لا من عمى البصر، فإن أردت هذه قلت: (أعمى)، بوزن (أفعل) لأنه داء ظاهر.

(٨) الحرب: الشديد الغضب، من حرب الرجل: إذا اشتد غضبه.

(٩) الشجي: الحزين.

(١٠) الجذل: الفرح.

من الصفات الباطنة: كفطنٍ، وندسٍ[١]، ولبقٍ[٢]، وسلسٍ، وأبٍ[٣].

وقد يُخفَّفُ (فعلٌ) فيكون على (فَعْلٍ) -بسكون العين- كنَدْسٍ، وشكسٍ[٤]، وفطنٍ، وقد يأتي على (فعيل) وهو أصلهُ المخفَّف هو منه: كسليمٍ، وسقيمٍ، ورضيٍّ، وأبيٍّ، وحميٍّ[٥].

(واعلم أن حق الصفة من باب (فعِل) بكسر العين الدالة على المعاني المذكورة، أن تكون على وزن (فعيل)، غير أنهم خففوا (فعيلاً) هذا بحذف الياء، إذا جاء من باب (فعِل المكسور العين، وتركوه للصفة من باب (فعُل) بضم العين: كالكريم والشريف ونحوهما، غير أنه قد بقيت ألفاظ من باب (فعِل)، المكسور العين، على (فعيل) دالة على الأصل).

وما ورد من باب (فعِل) على غير (فَعِل)، فهو سماعيٌّ لا يُقاس عليه: كنَدْسٍ ونُدُس، وشكْسٍ، (ويقالُ أيضًا: (نَدِسٌ، وشَكِسٌ) على القياس)، وصفْرٍ، وصَفْرٍ، وصُفْرٍ[٦]، ونِكْسٍ[٧]، وعجُلٍ، وحَذر، ويقال أيضًا: (عَجِلٌ وحَذِرٌ) على القياس، ويقال: (حَذْرٌ) (بسكون الذال)، وحُرٌّ[٨] وغيورٍ، وما جاءَ على (فعيل)

---

(١) الندس: الفطن اللبيب الكيس.

(٢) اللبق: الحاذق الرفيق بما يعمل، والحلو الشمائل اللين الأخلاق.

(٣) الأبي، بتخفيف الياء: الممتنع من الضيم الذي لا يرضى الدنس عزةً وامتناعًا. ومثله الأبي، بتشديد الياء.

(٤) الشكس: الشرس الصعب الخلق.

(٥) الحمي: من لا يحمل الضيم.

(٦) الصفر - بثليث الصاد، والكسر أشهرها، والفتح أقيسها: الخالي ويقال: بيت صفر من المتاع، ورجل صفر اليدين، وصفر الإناء والدار والمكان: خلت.

(٧) النكس - بكسر فسكون: الرجل الضعيف الدنيء الذي لا خير فيه.

(٨) الحر: مشتق من (حر، يحر) (بوزن ظلَّ يظل) أي: انطلق من العبودية، ومصدره (الحُرار) بفتح الحاء، وحر يحر حرية، هو من حرية الأصل.

كمريضٍ، وإن كان هو الأصلُ، فلا يُقاسُ عليه.

الصفة المشبهة على وزن (فعيل)

يأتي (فَعيلٌ) غالبًا من (فَعُلَ) يَفعُلُ، المضموم العين: (ككريم، وعظيم، وحقيرٍ، وسميحٍ، وحليمٍ، وحكيمٍ، ورئيسٍ[١]، وظريفٍ، وَخَشينٍ[٢]، وبخيلٍ[٣]، وجميلٍ، وقبيحٍ، ووضيءٍ[٤]، وطهيرٍ[٥]).

وقد تأتي الصفةُ من هذا الباب على (فَعِلٍ) مخفَّفِ (فَعيل): كخَشِنٍ، وسَمِحٍ، وطَهِرٍ، وعلى فَعْلٍ، مُخفَّف (فَعِلٍ): كضَخْم، وشَهْم، وفخْمٍ، وصعْبٍ، وسمْحٍ، وسمْحٍ، وعلى (فعَلٍ): بفتح عينِ (فعَل[٦]: كبطلٍ وحسنٍ، وعلى (فعالٍ)، بزيادة ألفِ المدِّ على (فعَلٍ) كجبان وحَصانٍ[٧] ورزانٍ[٨]، وعلى (فُعالٍ): كشُجاعٍ وصُراحٍ[٩] وعلى (فُعلٍ) -بضم فسكون- كصُلْبٍ (ويُقال: صَليب أيضًا) وعلى (فُعُلٍ) بضمتين -كجُنُبٍ[١٠] وعلى (فعولٍ): كوَقُورٍ وطهورٍ[١١]، وعلى فاعلٍ: كطاهر وفاضل.

---

(١) الرئيس: صفة من (رؤس) بضم الهمزة لا من رأس القوم أي: صار رئيسهم ومقدمهم.

(٢) الخشين: الخشن الطبع فهو ضد الناعم.

(٣) البخيل: صفة من (بخل) بضم الخاء لا من (بخل) بكسرها، فإن الصفة من هذا (باخل).

(٤) الوضيء: الحسن النظيف، وفعله: (وضؤ، يوضؤ).

(٥) الطهير صفة من (طهر) بضم الهاء، ومثله (الطهر) بكسر الهاء.

(٦) أي: أن (فعلا) -المفتوح العين- أصله (فعل) الساكن العين.

(٧) الحصان: المرأة العفيفة.

(٨) الرزان: المرأة الوقور، أي: ذات الوقار.

(٩) الصراح: الخالص، يقال: حق صراح، وكذب صراح، وكأس صراح، وكلمة صراح.

(١٠) الجنب: البعيد ومنه (الجار الجنب) أي: جارك من قوم آخرين لست منهم وعكسه (الجار ذو القربى).

(١١) الطهور: يأتي بمعنى الطهير أي: الطاهر البالغ في الطهارة، وهو المراد هنا ويكون بمعنى المطهر.

الصفة المشبهة من (فعل) المفتوح العين

قد تُبنى الصفةُ المشبَّهةُ من باب (فعَلَ) المفتوح العينِ (وذلك قليلٌ)، فتجيءُ على وزن (أفعلَ): كأشيَبَ وأقطعَ وأجذَمَ، وعلى (فيْعِل): بكسر العين، ولا يكون إلا من الأجوف: كسيِّدٍ وقيِّم[1] (من الواويِّ)، وضيِّقٍ وطيِّبٍ (من اليائيِّ)، وعلى (فَيْعَلٍ)، بفتح العين، ولا يكون إلَّا من الصحيح: كصَيْرَفٍ وفَيْصَلٍ[2]، وعلى (فَعيل) بكسر العين، وأكثر ما يكونَ من المضاعفِ والمعتلِّ اللام، فالمضاعفُ: كعفيفٍ، وطبيبٍ، وخسيسٍ، وجليلٍ، وحبيبٍ (بمعنى المحبِّ) ودَقيقٍ، ولبيبٍ، وشديد، والمُعتلُّ الآخِر: كعَلِيٍّ وصَفِيٍّ وزكيٍّ وخلي وجَلِيٍّ ووَصِيٍّ.

وقد يكون (فعيلٌ) المبنيُّ على (فَعَلَ) من غير المضاف والمعتلّ: كحريصٍ وطويلٍ.

الصفة المشبهة على وزن (فاعل)

إذا أردت بالصفة المشبهة معنى الحدوث والتجدُّدِ، عَدلتَ بها عن وزنها إلى صيغة اسم الفاعل، فتقولُ في (فَرِحٍ، وضَجِرٍ، وطَرِبٍ): (فارح، وضاجرُ، وطاربُ).

وما جاء على زنتي اسمي الفاعل والمفعول، مما قُصِدَ به معنى الثبوت والدَّوام، فهو صفةٌ مُشبَّهةٌ، كطاهِرِ القلب، وناعم العيش، ومُعتدِلِ الرأي، ومستقيم الطريقة، ومَرْضيِّ الخُلُقِ، ومُهذَّبِ الطَّبع، وممدوحِ السيرةِ، ومُنقَّى السريرة.

---

(١) القيم على الأمر: متوليه والقائم به.

(٢) الفيصل: صفة من الفصل بزيادة الياء، ويأتي بمعنى: الحاكم، والقاضي، والماضي، النافذ، يقال: حكم فيصل، أي: ماضٍ نافذ وحكومة فيصل أي: ماضية نافذة والفيصلي: الحاكم، ويكون الفيصل أيضًا بمعنى السيف القاطع.

الصفة المشبهة من فوق الثلاثي

تجيءُ الصفة المشبهة من غير الثلاثيِّ المجرَّدِ، على وزن اسم الفاعل، كمعتدلِ القامةِ، ومُستقيمِ الأطوارِ، ومُشْتدِّ العزيمةِ.

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

الفرقُ بين اسم الفاعل والصفة المشبَّهة به من خمسة وجوه:

الأول: دلالتُها على صفة ثابتة، ودلالتُه على صفة متجددة.

الثاني: حُدوثه في إحدى الأزمنة، والصفةُ المشبَّهةُ للمعنى الدائم الحاضر، إلا أن تكون هناك قرينة تدُلُّ على خلاف الحاضر، كأن تقولَ: (كان سعيدٌ حسنًا فقبُحَ).

الثالثُ: أنها تُصاغُ من الفعل اللازم قياسًا، ولا تصاغُ من المتعدّي إلا سَماعًا: كرحيم وعليم.

وقد تُصاغُ من المتعدِّي، على وزن اسم الفاعل، إذا تُنُوسي المفعولُ به، وصار فعلُها في اللازم القاصر، مثلُ: فلانٌ قاطعُ السيفِ، وسابقُ الفرسِ، ومُسْمِعُ الصوتِ ومُخترِقُ السهمِ)، كما تُصاغُ من الفعل المجهول مُرادًا بها معنى الثبوت والدَّوام: كمحمود الخُلق، ومَيمون النَّقيبة[1]. واسم الفاعل يصاغُ قياسًا من اللازم والمتعدي مُطلقًا، كما سلفَ.

الرابعُ: أنها لا تَلتَزمُ الجريَ على وزن المضارع في حركاته وسكناته، إلا إذا

---

(١) ميمون النقيبة: مباركها، والنقيبة: النفس، والعقل، ونفاذ الرأي، والطبيعة، وفلان ميمون النقيبة: أي محمود المختبر، أو مبارك النفس، أو ميمون الأمر، ينجح فيما يحاول ويظهر ويقال: يمنه الله بيمنه (من باب نصر): جعله مباركًا، ويمن فلان قومه: كان مباركًا عليهم ويقال أيضًا: يمن على قومه (بالمجهول) أي: صار مباركًا عليهم.

صِيغتْ من غير الثلاثيِّ المجرَّد، واسم الفاعل يجب فيه ذلك مُطلقًا كما تقدَّم.

الخامسُ: أنها تجوزُ إضافتُها إلى فاعلها، بل يُستحسَنُ فيها ذلك: كطاهر الذيلِ، وحسنِ الخُلق، ومُنطلقِ اللسان، ومعتدلِ الرأي والأصل: (طاهرٌ ذيلهُ، وحسنٌ خُلقُهُ، ومُنطلقٌ لسانهُ، ومُعتدلٌ رأيُهُ)، واسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك. فلا يقال: (خليلٌ مُصيبٌ السَّهم الهَدف) أي: مُصيبٌ سهمُه الهدف.

واسمُ المفعول، كالصفة المشبهة، تجوز إضافتُه إلى فاعله، لأنه في الأصل مفعولٌ، مثلُ: (خالدٌ مجروحُ اليد)، والأصل: (مجروحةٌ يدُهُ) أما إضافةُ الفاعل إلى مفعوله فجائزةٌ، مثلُ: (الحقُّ قاهرُ الباطل).

مبالغة اسم الفاعل

مبالغةُ اسم الفاعل: ألفاظٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه اسمُ الفاعل بزيادة وتسمى: (صيغَ المُبالغة): كعلاّمةٍ وأكولٍ، أي: (عالمٍ كثير العلم وآكلٍ كثير الأكل).

وله أحد عشر وزنًا، وهي: (فعّالٌ): كجبّارٍ، و(مِفْعالٌ): كمِفضالٍ، و(فعِّيلٌ): كصِدّيقٍ، و(فعّالةٌ): كفهامةٍ، و(مِفْعيلٌ): كمِسكينٍ، و(فعُولٌ): كشروبٍ، و(فعيلٌ): كعليمٍ، و(فعِلٌ): كحِذرٍ، و(فعَّالٌ): ككُبّارٍ، و(فعُّولٌ): كقُدُّوسٍ، و(فيْعولٌ): كقيُّومٍ.

وأوزانُها كلُّها سماعيّة فيُحفظُ ما ورد منها، ولا يقاسُ عليه.

وصيغُ المُبالغةِ ترجعُ، عند التحقيق، إلى معنى الصفة المشبهة، لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس.

اسم التفضيل

اسمُ التفضيل: صفةٌ تُؤخذُ من الفعل لتدُلَّ على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدُهما على الآخر فيها، مثلُ: (خليلٌ أعلمُ من سعيد وأفضلُ منه).

وقد يكون التَّفضيلُ بينَ شيئين في صفتين مختلفتين، فيرادُ بالتفضيل حينئذ أن أحد الشيئين قد زاد في صفته على الشيء الآخر في صفته، كقولهم: (الصيفُ أحرُّ من الشتاء) أي: هو أبلغُ في حرِّه من الشتاء في برده، وقولهم: (العسلُ أحلى من الخلِّ)، أي: هو زائدٌ في حلاوته على الخلِّ في حُمُوضته.

وقد يُستعمل اسم التفضيل عاريًا عن معنى التفضيل، كقولك: (أكرمتُ القومَ أصغرهم وأكبرهم)، تريد: صغيرهم وكبيرهم، وسيأتي فصلُ بيان لهذا.

وزن اسم التفضيل

لاسم التفضيل وزن واحد، وهو (أفعل) ومؤنثُهُ (فُعْلى): كأفضل وفُضْلى، وأكبر وكُبرى.

وقد حُذفت همزةُ (أفعل) في ثلاث كلمات، وهي: (خيرٌ، وشرٌّ، وحَبٌّ)، نحو (خيرُ الناس من ينفع الناس)، وكقولك: (شرّ الناس المُفسدُ)، وقول الشاعر:

مُنِعَتَ شيئًا فأكثرتَ الوَلوع به[1] وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعا

والثلاثةُ أسماءُ تفضيل، واصلُها، (أخيرَ، واشرٌّ، وأحبٌّ) حذفوا همزاتِها لكثرة الاستعمال ودَوَرانها على الألسنة ويجوز إثباتها على الأصل وذلك قليلٌ في: خيرٍ، وشرٍّ، وكثيرٌ في: (حَبٍّ).

شروط صوغه

لا يُصاغ اسمُ التفضيل إلّا من فعلٍ ثلاثيٍّ الأحرفِ مُثبَتٍ، مُتصرّفٍ، معلومٍ، تامٍّ، قابلٍ للتفضيل، غير دالٍّ على لونٍ أو عيبٍ أو حِلْيةٍ.

(فلا يصاغ من (ما كتب) لأنه منفي، ولا من (أكرم) لمجاوزته ثلاثة أحرف، ولا

---

(١) الولوع بالشيء، بفتح الواو: الشغف به.

من (بئس وليس) ونحوهما، لأنها جامدة، ولا من الفعل المجهول ولا من (صار، وكان) ونحوهما من الأفعال الناقصة، ولا من (مات) لأنه غير قابل للتفضيل، إذ لا مفاضلة في الموت لأن الموت واحد، وإنما تتنوع أسبابه كما قال الشاعر:

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تنوعت الأسباب والموت واحد

فإن أريد بالموت الضعف أو البلادة مجازًا جاز، مثلُ: (فلان أموت قلبًا من فلان)، أي: أضعف، ونحو: (هو أموت منه)، أي: أبلد، ولا يصاغ من (سود)، لأنه دال على لون، ولا من (عور) لدلالته على عيب، ولا من (كحل) لدلالته على حلية، فلا يقال: (هذا أسود من هذا، ولا أعور منه، ولا أكحل منه)، وشذ قولهم في المثل: (العود أحمد)، لأنه مصوغ من (حمد)، وقولهم: (هو أزهى من ديك)، فبنوه من: (زهى)، وهو فعل مجهول، وقولهم: (هو أخصر منه) فبنوا اسم التفضيل من (اختصر) وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمجهول، كما شذ قولهم: (هو أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن) فبنوه مما يدل على لون، وقالوا: (هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف)، فبنوه من (أعطى وأولى) شذوذًا.

وإذا أُريدَ صوغُ اسم التفضيل ممّا لم يَستوفِ الشروطَ، يُؤتى بمصدره منصوبًا بعدَ (أشدَّ) أو (أكثرَ) أو نحوهما، تقولُ: (هو أشدُّ إيمانًا، وأكثرُ سوادًا، وأبلغُ عَورًا، وأوفرُ كحلاً).

والكوفيُّون يجيزون التعجب والتفضيل من البياض والسواد خاصة، بلا شذوذ، وعليه قول المتنبي -وهو كوفي-:

إبْعَدْ، بَعِدْتَ، بَياضًا، لا بَياضَ لهُ لأنتَ أسوَدُ في عَيني منَ الظُّلَمِ

أحوال اسم التفضيل

لاسم التفضيل أربعُ حالاتٍ: تجرُّدُه من (الْ) والإضافة، واقترانُهُ بال،

وإضافتهُ إلى معرفة، وإضافتهُ إلى نكرة.

١- تجرده من (ال والإضافة)

إذا تجرَّد من (الْ) والإضافة، فلا بُدَّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وأن تَتّصلَ به (من) الجارَّةُ جارةً للمفضَّلِ عليه، تقولُ: (خالدٌ أفضلُ من سعيد، وفاطمة أفضلُ من سعادَ، وهذانِ أفضلُ من هذا، وهاتانِ أنفعُ من هاتين، والمجاهدون أفضل من القاعدين، والمتعلّماتُ أفضلُ من الجاهلات).

وقد تكون (من) مُقدَّرةً، كقوله -تعالى-: ﴿ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٧] أي: خيرٌ من الحياة الدنيا وأبقى منها: وقد اجتمع إثباتُها وحذفُها في قوله -سبحانه-: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: وأعزُّ منك.

و(مِن) ومجرورها مع اسم التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوزُ تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، فلا يُقالُ: من بكرٍ خالدٌ أفضل)، (ولا خالدٌ من بكر أفضلُ)، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ، أو مُضافًا إلى اسم استفهام، فإنه يجبُ حينئذٍ تقديمُ (من) ومجرورها، لأن اسم الاستفهام لهُ صدرُ الكلام، مثلُ: (ممّن أنت خيرٌ؟ ومن أيهم أنت أولى بهذا؟ ومن فرسِ مَنْ فرسُكَ أسبَقُ؟ وقد وردَ التقديمُ شُذوذًا في غير الاستفهام. ومنه قولهُ الشاعر:

إذا سايَرتْ أسماءُ يومًا ظعينَةً فأسماءُ من تلكَ الظعينَة أملَحُ[1]

والأصلُ: (فأسماءُ أملحُ من تلك الظّعينة).

---

(١) ساير فلان فلانًا، جاراه وسار معه، و(الظعينة): الهودج فيه امرأة أم لا، والمراد بالظعينة هنا من تكون فيه، وجمعها: ظعن (بضم فسكون)، وظعن (بضمتين)، وظعائن، وجمع (أظعان) و(ظعنات) بضمتين.

٢- اقترانه (بال)

إذا اقترن اسمُ التفضيل بـ (ال) امتنع وصلُهُ بـ (من)[١] ووجبت مُطابقتُهُ لِما قبله إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، تقولُ: (هو الأفضلُ، وهي الفُضلى، وهما الأفضلان، والفاطمتان هما الفُضليان، وهمُ الأفضلون، وهنّ الفُضليات)، وقد شذّ وصلُهُ بـ (من) في قول الشاعر:

ولستَ بالأكثرِ منهم حصًى ... وإنما العِزّةُ للكاثرِ[٢]

٣- إضافته إلى النكرة

إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ وجبَ إفرادُهُ وتذكيرُهُ وامتنعَ وصلُهُ بـ (من)، تقولُ: (خالدٌ أفضلُ قائدٍ، وفاطمةُ أفضلُ امرأةٍ، وهذانِ أفضلُ رجلينِ، وهاتانِ أفضلُ امرأتينِ والمجاهدونَ أفضلُ رجالٍ، والمتعلّماتُ أفضلُ نساءٍ).

٤- إضافته إلى معرفة

إذا أُضيفَ اسمُ التفضيل إلى معرفةٍ امتنعَ وصلُه بـ (من)[٣]، وجازَ فيه وجهان: إفرادهُ وتذكيره، كالمضافِ إلى نكرة ومطابقتُه لما قبله إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا كالمقترن بالْ، وقد ورد الاستعمالانِ في القرآن الكريم، فمن استعماله غيرُ مُطابقٍ لما قبله قوله -تعالى-: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يقل: (أحرصي الناسِ)، ومن استعماله مُطابقًا قولهُ -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقد اجتمعَ الاستعمالانِ في الحديث الشريف: «ألا أُخبرُكمْ بأحبِّكمْ إليّ وأقربكمْ مني مجالسَ

---

(١) فلا يقال: فلان الأفضل من فلان.

(٢) الحصى: العدد، وقيل: هو العدد الكثير. الكثير والكاثر، يقال: عدد كاثر، أي: كثير.

(٣) فلا يقال: فلان أفضل القوم من فلان.

يوم القيامة، أحاسنُكمْ أخلاقًا، الموّطؤونَ أكنافًا، الذينَ يألفون ويُؤْلفونَ».

ويقالُ: (عليٌّ أفضلُ القوم: وهذان أفضلُ القوم، وأفضلا القوم، وهؤلاء أفضلُ القوم، وأفضلوا القوم، وفاطمةُ أفضلُ النساءِ، وفُضْلَى النساء، وهاتان أفضلُ النساء، وفُضليَا النساء، وهنَّ أفضلُ النساء، وفُضليَات النساء).

وتكون (مِن) مُقدَّرة فيما تَقَدَّمَ، والمعنى: (هذان أفضلُ من جميع القوم، وهذه أفضل من كل النساء)، وهَلُمَّ جرًّا.

(أفعل) لغير التفضيل

قد يَردُ (أفعلُ) التفضيل عاريًا عن معنى التّفضيل، فيتضمَّنُ حينئذٍ معنى اسم الفاعل، كقوله -تعالى-: ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٤]، أي: (عالمٌ بكم)، أو معنى الصفة المُشبهةِ، كقوله -سبحانهُ-: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧]، أي: (وهو هَيِّنٌ عليه)، وقولُ الشاعر:

إنَّ الّـذي سَـمَكَ السَّماءَ بَـني لنـا بَيْتًـا دعائِمُـهُ أعـزُّ وأطـوَلُ[1]

أي: عزيزةٌ طويلةٌ.

(ولم يرد أعز من غيره وأطول، بل يريد نفي أن يُشارك في عزته وطوله وكذلك في الآيتين الكريمتين، لأنه لا مشارك لله في علمه، ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته، فليس لديه هين وأهون، بل كل شيء هين عليه -سبحانه وتعالى).

وإنَّما يَصحُّ أن يعرى عن معنى التفضيل، إذا تجرَّد من (ال) أو أضيف إلى نكرةٍ[2]، ولم يُوصل بـ (مِنْ) التفضيليّة[1]، كما رأيت.

---

(١) سمك السماء: رفعها، وسمك الشيء: ارتفع، فهو لازم متعد، والسمك، بفتح فسكون السقف، أو من أعلى البيت إلى أسفله، قال -تعالى-: ﴿ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴾ [النازعات. ٢٨]، والضمير يعود إلى السماء.

(٢) أما إن أضيف إلى معرفة فقد يرد لغير التفضيل، (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) =

فإن اقترنَ بـ (الْ) أو أُضيفَ إلى نكرةٍ: أو وُصل بـ (مِنْ) لم تجُز تَعرِيَتهُ عن معنى التفضيل.

وتعريتُه عن معنى التفضيل سماعيّةٌ، فما وردَ منه يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه على الأصحِّ من أقوالِ النحاةِ.

وإذا عَرِيَ عن معنى التفضيل، فإذا تجرَّدَ من (الْ) والإضافةِ، فالأصحُّ الأشهرُ فيه عدَمُ المُطابقةِ لما قبله، أي: فهو يَلتزمُ الإفرادَ والتذكيرَ، كما لو أُريدَ به معنى التفضيل، كما رأيت في البيت السابق.

وإن أضيفَ إلى معرفة[٢]، وجبت المطابقةُ لِما قبله، تقولُ: (هذان أعلَما أهلِ القرية) أي: هما (عالماهم)، إن لم يكن في القرية من يُشاركُهما في العلم، ولا يصحُّ أن تقول: (هما أعلمَهُم) إلا إذا أردتَ معنى تفضيلهما على غيرهما، وذلك بأن يكون فيها من يُشاركهُما في العلم لأنه إن كان فيهما من يشاركهما فيه، كان المعنى على التفضيل، وحينئذ يصحُّ أن تقول: (هما أعلما أهل القرية وأعلمهُم، بالمطابقةِ وعدمِها، لإضافته إلى معرفة مقصودًا به التفضيلُ، ويكون المعنى: (هما أعلمُ من جميع أهل القرية).

ومن ذلك قولهم: (الناقصُ والأشجُّ أعدَلا بني مَرْوانَ)، أي: (هما عادِلاهم): ولا يصحُّ أن تقولَ: (أعدلُ بني مَروان)، بل تجبُ المطابقةُ.

(لأنّ التفضيل الذي يقتضي المشاركة في الصفة غير مراد هنا، لأن مراد القائل

=

وسيأتي ذكره.

(١) من التفضيلية هي التي توصل باسم التفضيل جارة للمفضل عليه.

(٢) أما إن أضيف إلى نكرة فلا يجوز أن يعرى من معنى التفضيل كما تقدم.

أنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل، لذلك لم يكن القصد أنهما أعدل من جميع بني مروان بل المراد أنهما العادلان منهم، و(الناقص): هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، و(الأشج): هو عمر بن عبد العزيز بن مروان -رضي الله عنه- سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة).

وحيثُ جازَ تقديرُ (من)، كان المعنى على التفضيل، وحيثُ لم يجُزْ تقديرُها، كان المعنى على غيره أي: (كان اسمُ التفضيلِ عاريًا عن معنى التفضيل).

وقد يُجمعُ العاري عن معنى التفضيل، المجرَّدُ من (الْ) والإضافة إذا كان موصوفه جمعًا كقول الشاعر:

إذا غابَ عَنْكُم، أسودُ العَينِ كُنْتُمْ كِرامًا، وأنتُم، ما أقامَ، ألائِمُ[1]

وإذا صحّ جمعه لتجرُّده عن معنى التفضيل، جاز أن يُؤنَّثَ، وهو مجرَّدٌ منه[2]، فيكونُ قولُ ابن هانئ[3]:

كأنَّ صُغْرى وكُبرى -من فَقاقِعِها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ[4]

صحيحًا وليس بلَحنٍ كما قالوا.

لأن (صغرى وكبرى) هاهنا، بمعنى (صغيرة وكبيرة) فهما عاريتان من التفضيل فلا يجب فيهما الإفراد والتذكير، بل يجوزان، كما تجوز المطابقة وإن كان الأول هو

---

(١) أسود العين: اسم جبل، و(ألائم): جمع (ألأم) بمعنى اللئيم، وليس المراد أنهم ألأم من غيرهم، بل المراد أنهم لئام، يصفهم بأنهم لئام أبدًا، لأن هذا الجبل مقيم أبدًا.

(٢) قال ذلك (الأشموني) في شرح (الألفية) نقلاً عن شرح التسهيل.

(٣) ابن هانئ: هو الحسن بن هانئ، الشاعر المعروف، المشهور بأبي نواس.

(٤) الفقاقيع: نفاخات الماء والشراب، وواحدها فقاعة (بضم الفاء وتشديد القاف) وقياسها (فقاقيع)، لكنه خففها للشعر، و(الحصباء): الحصى.

الأفصح والأشهر.

وقال من لحنه: كان حقه أن يقول: (كأنّ أكبر وأصغر) أو (كأنّ الكبرى والصغرى)، باعتبار أن اسم التفضيل، إذا تجرد من (الْ) والإضافة، يجب إفراده وتذكيره: وغفل عن أنه يجب ذلك فيما قُصد به التفضيل.

وقول العروضيين: (فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى): أي صغيرة وكبيرة، وهو من هذا الباب.

اسما الزمان والمكان

اسمُ الزّمانِ: هو ما يُؤْخذُ من الفعل للدّلالة على زمان الحدَث، نحو: وافِني مَطْلِعَ الشمسِ) أي: وقت طلوعها.

اسم المكان: هو ما يُؤْخذُ من الفعل للدّلالة على مكان الحدَث، كقوله -عَزّ وجَلَّ-: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الكهف: ٨٦] أي: مكانَ غروبها.

وزنهما من الثلاثي المجرد

لاسمي الزّمان والمكان، من الثلاثيِّ المجرَّد، وزنانِ: (مَفْعَلٌ) -بفتح العين، و(مَفْعِلٌ) بكسرها.

فوزنُ (مَفْعَلٍ) بفتح العين -للثلاثيِّ المجرَّد المأخوذ من (يَفْعُلُ)- المضموم العين - أو (يَفْعَلُ) المفتوحها[1]- أو من الفعل المُعتلِّ الآخر وإن كان من (يَفعِل)، المكسور العين، فالأولُ مثلُ: (مَكتَبٍ ومَحضَرٍ وَمَحَلٍّ[2])، والثاني مثلُ: (مَلْعَبٍ)، والثالثُ

---

(١) على شرط أن يكون مثالاً واويا: كوجل يوجل، فهو على وزن مفعول بكسر العين كما ستعلم.

(٢) (المحل) بفتح الحاء: مشتق من (حل بالمكان يحل حلولاً) بضم الحاء في المضارع أي: نزل فيه، وأما (المحل)، بكسر الحاء، فهو من (حل الشيء يحل حلاً وحلالاً) بكسر الحاء في =

مثلُ: (مَلْهى ومَثْوى ومَوْقى).

(ولا فرق بين أن يكون المعتل الآخر ناقصًا، كملهى: (ومن لها يلهو)، أو لفيفًا مقرونًا كمثوى: (من ثوى يثوي)، أو لفيفًا مفروقًا كموفى: (من وفى يفي فوزن هذه الثلاثة واحد)).

وشذَّت ألفاظٌ جاءت بالكسر، ومع أنها مَبنيَّةٌ من مضموم العين في المضارع، وذلك: كالمَطلِع والمَغربِ والمَشرِقِ والمَسجِدِ والمَنسكِ والمَجزِرِ والمَنبِتِ والمَسقِطِ والمَفرِقِ والمَسكِنِ ويجوز فيها الفتحُ، على القياس، والأولُ أفصحُ.

ووزنُ (مَفْعِل) -بكسر العين- للثلاثيِّ المجرَّدِ المأخوذ من (يَفعِلُ) -الصحيح[1]، والمكسور العين- أو من المثال الواويِّ، فالأولُ مثلُ: (مَجلِس ومَحبِس ومَضرِب مَبيت ومَصيف)، والثاني مثلُ: (مَوْرِد ومَوْعِد ومَوْحِل ومَوْحِل).

ولا فرقَ بين أن تكونَ عينُ المثالِ الواويِّ مكسورة في المضارع. كمَوْرِد، من (وَرَدَ يَرِدُ) وأن تكون مفتوحة: كمَوْضِع، من: (وَضَعَ يَضَعُ).

وبعضُ العلماءِ يجعله من مفتوح العين على (مَفعَل) -بفتح العين وذلك جائز مسموع عن العرَب.

اسم المكان على (مفعلة)

=

المضارع، أي: صار حلالاً، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ﴾ أي: مكان الذي يحل نحره فيه ومحل الدين، بالكسر: أجله الذي يحل فيه، والكسر على أنه من مكسورها في المضارع.

(١) فإن كان معتل الآخر كيرمي، فإن يكون على وزن (مفعل) بفتح العين كما تقدم.

قَدْ تدخلُ تاءُ التأنيثِ على أسماءِ المكان: (كالمزلَّةِ[١] والمعبرةِ[٢] والمشرَفةِ[٣] والمدرَجةِ[٤] ومَوقعَة الطائرِ[٥] والمقبرةِ، والمشربةِ[٦]).

وما جاء من ذلك على (مَفْعُلة) -بضم العين- كالمقُبرة والمشرُفة والمشرُبة فهو شاذٌّ.

وقد يُبنى اسمُ المكان من الأسماءِ على وزن (مَفْعَلة) للدَّلالة على كثرة الشيءِ في المكان، مثلُ: (مَسبَعةٍ، ومأسدةٍ، ومَذأبةٍ، ومَبْطَخةٍ، ومَقثأةٍ، ومَحيأةٍ، ومَفْعأةٍ، ومَدْرَجةٍ[٧]).

ولم يُسمع مثلُ هذا في الرُباعيِّ الأصول فما فوقهُ: كالضفدُعِ والثَّعلبِ والسِّفرجلِ)، فلا يُقالُ: (أرضٌ مُضفَدَعةٌ، ولا مُثَعْلبةٌ، ولا مُسَفْرَجةٌ). ولكنَّكَ تبنيها على صيغة اسم الفعل، فتقول: (مُضَفْدِعة، ومُثَعْلِبة، ومُسْفَرِجة).

وزنهما من فوق الثلاثي المجرد

يكون اسما الزمان والمكان، من غير الثلاثيِّ المجرَّد، على وزن اسم المفعول،

---

(١) المزلة، بفتح الزاي وكسرها، فالمفتوح من باب (فرح)، والمكسور من باب ضرب وهو اسم مكان من زل إذا سقط عن صخرة ونحوها.

(٢) المعبرة: الشط المهيأ للعبور.

(٣) المشرفة مثلثة الراء، موضع القعور في الشمس في الشتاء، ومثلها المشارق والمشريق بكسر الميم فيهما.

(٤) المدرجة: الطريق، مشتقة من درج يدرج دروجًا إذا مشى.

(٥) موقعة الطائر، بفتح العين وكسرها: الموضع الذي يقع عليه.

(٦) المشربة، بفتح الراء وضمها: موضع الشرب، وتطلق أيضًا على الغرفة لأنهم كان يشربون فيها، وهي أيضًا: الأرض اللينة الدائمة النبات.

(٧) أي: أرض كثيرة السباع والأسود والذئاب والبطيخ والقثاء والحيات والأفاعي والدراج، والدراج بضم الدال وتشديد الراء: هو طائر جميل ملون الريش، ويطلق على الذكر والأنثى.

نحو: (مُجتمعٍ، ومُنتَدًى، ومُنتظَرٍ، ومُستَشْفًى).

فائدة

المصدر الميمي واسم المفعول واسما الزمان والمكان، مما هو فوق الثلاثيّ المجرد، شركاءٌ في الوزن، ويفرّق بالقرينة، فإذا قلت: جئتك منسكب المطر، فالمعنى جئتك وقت انسكابه، وإذا قلت: انتظرك في مرتقى الجبل، المعنى: في المكان الذي يرتقي فيه إليه وإذا قلت: هذا الأمر منتظر، فالمعنى أن الناس ينتظرونه فهو اسم مفعول، وإذا قلت: أعتقد معتقد السلف، فمعتقد: مصدر ميمي بمعنى الاعتقاد.

اسم الآلة

اسمُ الآلة: هو اسمٌ يؤخذ غالبًا من الفعل الثلاثيّ المجرّدِ المتعدّي للدَّلالة على أداةٍ يكون بها الفعل، كمِبْرَدٍ ومِنشارٍ ومِكنَسَةٍ.

وقد يكونُ من غير الثلاثي المجرَّد، كالمِئْزرِ والمِئْزَرة والمِئْزَار (من ائْتزَرَ)، والمِيضأة (من تَوضَّأ)، والمِحراكِ (للعُود الذي تُحرّكُ به النارُ، من حَرَّكَ)، والمِعْلاقِ (اسمٌ لما يُعلّقُ به الشيءُ، من علّق)، والمِلْسة وهي خشبةٌ تُسوّى بها الأرضُ وتملَّسُ، من: (مَلَّسَ الأرض) إذا سوَّاها).

وقد يكون من الثلاثي المجرَّد اللازم: كالمِرقاةِ (ويجوزُ فتحُ ميمِها: وهي الدرجةُ، من (رَقِيَ): (إذا صَعِدَ)، والمعْرَج والمِعراج (وهو السُّلَّم)، من (عَرَجَ يَعرُجُ): (إذا ارتقى)، والمِصباح (من (صَبُحَ الوجهُ): إذا أشرَق وأنارَ)، والمِدخنةِ من (دخَنَتِ النارُ تَدخُنُ وتَدْخَنُ): إذا خرجَ دُخانها، أو ارتفع)، والمِزْرابِ (من زَرِبَ الماءُ يَزرَبُ: إذا سال)، والمعزَفِ والمِعْزفةِ (وهي أداةُ اللَّهوِ: كالعود والطُّنبور ونحوهما، والجمع (مَعازف)، من (عَزفَ يَعزِفُ): إذا غنّى، وكذلك إذا ضربَ

بالمعازف[١])، و(المِلهى) وهو آلة اللهو، ، وجمعهُ (مَلاهٍ) من (لها يَلهو).

وقد يكون من الأسماء الجامدة: كالمِحْبرةِ (من الحِبر، ويجوزُ فيها فتح الميم)، والمِقْلمة (من القلم، وهي وِعاءُ الأقلام)، والمِمْطر والمِمْطرة (من المَطَر، وهو الثوبُ يُتَّقى به المطرُ)، والمِمْلحة من المِلح، ويجوز فيها فتح الميم (والمِثْبَر) من الإبرة، وهو بيتُها، والمِزْوَد (من الزاد، وهو وعاؤُهُ).

أوزان اسم الآلة

لاسم الآلة ثلاثةُ أوزانٍ: (الأول): (مِفْعَلٌ): كمِبْضعٍ[٢] ومِرقمٍ ومِعْبَرٍ[٣] ومِقصٍّ، والثاني: (مِفْعَلةٌ) كمكسَحةٍ[٤] ومِعبَرةٍ ومِشْرَبةٍ[٥] ومِنَشَّةٍ[٦] ومِصْفاةٍ، و(الثالث): (مِفْعالٌ) كمفتاحٍ ومِجدافٍ ومِغرافٍ ومِقْراضٍ.

وقد جاءَ في كلام العرب أسماء للآلات مُشتقةٌ من الفعل على غير هذه الأوزان شذوذًا، وذلك لُمُنْخُل والمُسْعُط[٧] والمُدُق والمُدْهُن[٨] والمُكحُلة والمُحْرُضة[٩]، وقد يُقالُ: (المِسْعَطُ، والمِدَقُّ، والمِحرَضةُ)، في هذه الثلاثة، على القياس.

---

(١) ويقال: عزفت القوس عزفًا وعزيفًا: إذا صوتت، وعزف فلان أقام في لهو وأكل وشرب.

(٢) المبضع: المشرط يشق به الجرح والجلد، من بضع الجرح إذا شقه، وبضع اللحم إذا قطعه.

(٣) المعبر والمعبرة: ما يعبر عليه من قنطرة أو سفينة.

(٤) المكسحة: المكنسة من كسح البيت إذا كنسه.

(٥) المشربة: الإناء يشرب فيه.

(٦) المنشة: أداة ينش به الذباب أي يطرد، من نش الذباب إذا طرده.

(٧) المسعط: أداة يسعط بها، وأداة يوضع فيها السعوط، وهو من سعط الدواء وأسعط إياه: إذا أدخله في أنفه، ويقال: أسعطه العلم: إذا بالغ في إفهامه إياه.

(٨) المدهن: أداة الدهن وقارورته التي يوضع فيها.

(٩) المحرضة: أداة يوضع فيها الحرض بضم فسكون وبضمتين وهو الأشنان، والأشنان: شيء تغسل به الأيدي بعد الطعام.

وقد يكونُ اسمُ الآلة جامدًا، غير مأخوذ من الفعل، ولا على وزن الأوزان السابقة: كالقَدم، والفأس، والسِّكين، والجَرس، والنَّاقور، والسَّاطور[1].

(١) الناقور: شيء كالبوق ينفخ فيه، والساطور: أداة يقطع بها اللحم.

الباب الثالث

تصريف الأفعال

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١- معنى التصريف

التَّصريفُ لغةً: التَّغييرُ، ومنه: تصريف الرياح، أي: تغييرُها.

واصطلاحًا: هو العلم بأحكام بِنْيةِ الكلمة، وبما لأحرفِها من أصالةٍ وزيادةٍ وصِحّةٍ وإعلالٍ وإبدالٍ وشِبهِ ذلك.

وهو يُطلقُ على شيئين:

الأولُ: تحويلُ الكلمة إلى أبنية مُختلفة، لِضُروبٍ من المعاني: كتحويل المصدر إلى صِيَغ الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعولِ وغيرهما وكالنِّسبة والتصغير.

والآخرُ: تغييرُ الكلمة لغير معنىً طارئ عليها، ولكن لغرض آخر ينحصرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقَلْب والإدغام.

فتصريفُ الكلمة: هو تغيير بِنْيتها بحسب ما يعرضُ لها، ولهذا التغيير أحكامٌ كالصحّة والإعلال، ومعرفةُ ذلك كلّه تُسمّى (علمَ التصريف أو الصّرف).

ولا يتعلّقُ التصريفُ إلا بالأسماءِ المُتمكّنة[1] والأفعال المتصرّفة، وأما الحروفُ وشِبْهُها فلا تَعَلُّقَ لعلم التصريف بها.

والمرادُ بشِبهِ الحرفِ الأسماءُ المبنيَّةُ والأفعالُ الجامدة، فإنها تُشبهُ الحرفَ في

(١) المراد بالأسماء المتمكنة: الأسماء المعربة.

الجمود وعدم التصرف.

ولا يقبل التصريف ما كان على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثُلاثيًا في الأصل، وقد غُيِّر بالحذف، مثل: (ع كلامين، وقِ نفسَكن، وقُلْ، وبعْ)، وهي أفعالُ أمر من (وَعى يَعي، ووَقى يَقي، وقَال يقول، وبَاع يَبيع)، ومثلُ: (يَدٍ ودَم)، وأصلُها: (يَدَي، ودموٌ، أو دَميٌ).

٢- اشتقاق الأفعال

الاشتقاقُ في الأصل: أخذُ شِقِّ الشيءِ، أي: نصفهِ، ومنه اشتقاقُ الكلمة من الكلمة، أي: أخذُها منها.

وفي الاصطلاح: أخذُ كلمةٍ من كلمة، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسُب في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف، مع تَغاير في الصيغة، كما تأخذُ (اكتُبْ) من (يكتُبُ، وهذه من كتَب) وهذه من (الكتابة).

وهذا التعريف إنما هو تعريف الاشتقاق الصغير وهو المبحوث عنه في علم التصريف، وهناك نوعان من الاشتقاق: الأول أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف: كجذبَ وجبذَ، ويسمى الاشتقاق الكبير، والآخر: أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف، كنهقَ ونعقَ، ويسمى الاشتقاق الأكبر.

ويؤخذُ الأمرُ من المضارع، والمضارعُ من الماضي، والماضي من المصدر.

فالمصدرُ أصلٌ صَدَرَ عنه كلُّ المشتقّات، مِنَ الأفعال والصفات التي تُشبهها وأسماءِ الزمان والمكان والآلة والمصدر الميمي[1].

---

(١) المصدر الذي هو أصل المشتقات إنما هو المصدر غير الميمي، وأما المصدر الميمي فهو مشتق =

اشتقاق الماضي

يؤخذُ الماضي من المصادر على أوزان مختلفة، سيأتي بيانُها، مثلُ: (كتب، وأكرمَ، وانطلقَ، واسترشدَ).

اشتقاق المضارع

يُؤخذُ المضارعُ من الماضي، بزيادة حرفٍ من أحرف المضارَعة في أوَّله، وأحرف المضارعة أربعةٌ، وهي: (الهمزةُ والتاءُ والنونُ والياءُ)، مثل: (أذهبُ، وتذهبُ، ونذهبُ ويذهبُ).

فالهمزة: للمفرد المتكلم مثل: (أكتب).

والتاء: لكل مخاطب ومخاطبة وللغائبة الواحدة والغائبتين مثلُ: (تكتب يا عليّ، وتكتبين يا فاطمة، وتكتبان يا تلميذان، وتكتبان يا تلميذتان، وتكتبون يا تلاميذ، وتكتبن يا تلميذات، وفاطمة تكتب، والفاطمتان تكتبان).

والنون: لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل: (نكتب).

والياء للغائب الواحد والغائبَين والغائِبينَ والغائبات مثلُ: (التلميذ يكتب، والتلميذان يكتبان، والتلاميذ يكتبون، والتلميذات يكتبن).

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف، يُسكّنُ أوَّلهُ بعد دخول حرف المضارعة، فتقول في: (سألَ، وأخذَ، وكرمَ): (يَسألُ، ويَأخذُ، ويَكرُمُ)، وأم ثانيه، فهو مفتوحٌ، أو مضمومٌ، أو مكسورٌ، حسَبَ ما تقتضيه اللغة[1]، مثلُ: (يَعلمُ ويكتُبُ ويَحمِلُ).

=

من الفعل المضارع كما علمت في مبحثه.

(١) وذلك لا يعرف إلا بالتلقي من الأستاذ العليم، أو من كتب اللغة المعروفة بالصحة.

وإن كان على أربعة أحرف فصاعدًا، فإن كان في أوَّله همزةٌ زائدة، تحذف ويُكسر ما قبل آخره، فتقولُ في: (أكرمَ وانطلقَ واستغفرَ): (يُكرِمُ، ويَنطلِقُ، ويَستغفِرُ)، وإن كان في أوَّله تاءٌ زائدةٌ، يبق على حاله بلا تغيير، فتقولُ في: (تكلَّمَ وتقابلَ): (يتكلمُ ويتقابلُ) وإن لم يكن في أوَّله همزةٌ ولا تاءٌ زائدتان، يكسر ما قبل آخره، فتقولُ في: (عَظَّمَ وبايعَ): (يُعظِّمُ ويُبايعُ).

وحرفُ المضارعة يكونُ مفتوحًا، مثلُ: (يَعلمُ وتَجتهدُ وتَستغفرُ)، إلا إذا كان الفعلُ على أربعة أحرف، فهو مضمومٌ مثلُ: (يُكرِمُ ويُعظِّمُ).

اشتقاق الأمر

يؤخذُ الأمرُ من المضارع، بحذف حرف المضارعة من أوَّله، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا، تُرِكَ على حاله، فتقولُ في: (يتعلَّم): (تَعلَّمْ)، وإن كان ساكنًا يُزَدْ مكان حرف المضارعة همزةٌ، فتقولُ في: (يَكتبُ، ويُكرِمُ، ويَنطلِقُ. ويَستغفرُ): (اكتبْ، وأكرِمْ، وانطلقْ، واستغفرْ).

وهمزةُ الأمر همزةُ وصلٍ مكسورةٌ، مثلُ: (اعلمْ، انطلِقْ، استقبلْ)، إلا إن كان ماضيه على أربعة أحرف، فهي همزةُ قطعٍ مفتوحةٌ، مثلُ: (أكرمْ، وأحسنْ، وأعطِ)، أو كان ماضيه على ثلاثة أحرف، ومضارعهُ على وزن (يَفعُلُ، المضموم العين) فهي همزةُ وصلٍ مضمومةٌ، مثلُ: (اُكتُبْ، اُنصُرْ، اُدخُل)، فإنَّ مضارعها: (ينصُرُ ويكتُبُ ويدخُلُ).

همزة الوصل

همزةُ الوصل: هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ يُؤتى بها للتخلص من الابتداء بالساكن، لأنَّ العرب لا تبتدئُ بساكنٍ، كما لا تَقِفُ على متحرِّكٍ، وذلك كهمزةِ (اسمٍ، و اكتبْ، واستغفرْ، وانطلاقٍ، واجتماع، والرَّجل).

وحُكمُها أن تُلفَظ وتُكتب، إن قُرئتْ ابتداءً، مثلُ: (اسمُ هذا الرجل خالدٌ)،

ومثلُ: (استغفرْ ربكَ)، وأن تُكتَبَ ولا تُلفَظَ، وإن قُرِئتْ بعد كلمة قبلها، مثلُ: (إنَّ اسمُ هذا الرجل خالدٌ)، ومثلُ: (يا خالدٌ استغفرْ ربكَ).

وهي قسمان: سماعيّةٌ وقياسيّةٌ:

فالسّماعية محصورة في كلماتٍ وهي: (ابنٌ، وابنةٌ، وامرُؤٌ، وامرأةٌ، واثنان، واثنتانِ، واسمٌ، وأيْمُنٌ).

فوائد ثلاث

١- من العلماء من يجعل لفظ (ايمن) كلمة وضعت للقسم ويجعل همزته همزة وصل، ومنهم من يقول: هو جمع يمين كأيمان ويجعل همزته همزة قطع تقول: (يا خالد أيمنُ الله لأفعلنّ كذا) بقطع الهمزة ويقال في (ايمن الله): (ايمُ الله) أيضًا بحذف النون.

٢- حركة الراء في: (امرئ) تكون كحركة الهمزة بعدها فتقول: (هذا امرُؤٌ) بضم الراء ورأيت: (امرأ) بفتحها (ومررتُ بامرئٍ) بكسرها وتُكتب همزته على الواو إن ضُمّت، وعلى الألف إن فتحت على الياء إن كسرت كما رأيت.

٣- إذا سبقت همزةُ الاستفهام همزَة ال قلبت همزة ال مدّة مثلُ: -آلكتابَ تأخذ أم القلم)، قال -تعال-: ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٩]، ويجوز إسقاطها خطًّا ولفظًا والاكتفاءُ بهمزة الاستفهام تقول: (ألذّهب أنفع أم الحديد؟).

والقياسيَّةُ تكونُ في كل فعل أمر من الثُّلاثيّ المجرَّد: (كاعلمَ واكتُبْ)، في كل ماضٍ وأمرٍ ومصدرٍ من الفعل الخماسيّ والسداسيّ: (كانطَلَقَ، وانطلقْ، وانطلاقٍ، واستغفرَ، واستغفرْ، واستغفارٍ).

وهمزةُ الوصلِ مكسورةٌ دائمًا، إلّا في: (الْ وايْمُنٍ)، فإنها مفتوحةٌ فيهما، وفي الأمر ثم وزن (يَفعُلُ) -المضموم العين- فإنها مضمومةٌ فيه، مثلُ: (اكتُبْ، ادْخُلْ).

والماضي المجهولُ من الخماسيّ والسداسيّ تُضمُّ همزتُهُ تبعًا للحرف الثالث، فتقولُ في (احتَمَلَ، استَغْفَرَ): احتُمِلَ، استُغفِرَ).

همزة الفصل

همزةُ الفصلِ (وتسمى همزةَ القطع أيضًا) هي همزة في أوَّل الكلمة زائدةٌ، كهمزة: (أكرمَ، وأكرمُ، وأُكرِمْ، وإكرام).

وحكمُها أن تُكتبَ وتُلفظَ حيثما وقعتْ، وسواءٌ أقُرئت ابتداءً، مثلُ: (أكرمْ ضيوفك)، أم بعد كلمة قبلها، مثلُ: (يا عليُّ أكرِمْ ضُيوفك).

وهمزةُ الفصل همزةٌ قياسيَّةٌ.

وهي تكونُ في أوائلِ بعض الجموع: كأحمالٍ، وأولادٍ، وأنفُسٍ، وأربُعٍ، وأتقياءٍ وأفاضلٍ.

وتكون أيضًا في الماضي الرُباعيِّ وأمرِهِ ومصدره، مثلُ: أحسنَ وأحسنْ وإحسان)، وفي المضارع المُسند إلى الواحد المتكلم مثلُ: (أكتب، وأكرمُ، وأنطلقُ، وأستغفرُ)، وفي وزن (أفعلَ)، الذي هو للتفضيلن مثلُ: (أفضل وأسمى)، أو صفةٌ مشبَّهةٌ، مثلُ: (أحمر، وأعور).

وهي مفتوحةٌ دائمًا، إلا في المضارع من الفعل الرباعي ومصدره، فإنها في الأول مضمومةٌ، مثل: (أحسِنْ، وأُعطي)، وفي الآخر مكسورةٌ، مثلُ: (إحسانٍ وإعطاءٍ).

٣- موازين الأفعال

لكلِّ فعلٍ ميزانٌ يُوزنُ به.

والميزانُ يتألفُ من ثلاثة أحرف، وهي: (الفاء والعين واللام)، فيقال: (كتب)

على وزن (فَعَلَ) و(يكتبُ) على وزن (يَفْعُلُ) و(اكتُبْ) على وزن (افعُلْ).

ويقال لأحرُفِ (فعلَ): ميزانٌ، ولما يوزنُ بها: (موزونٌ).

ويُسمى ما يقابل فاءَ الميزان من أحرف الموزون (فاءَ الكلمة)، وما يُقابلُ عينَه: (عينَ الكلمة)، وما يُقابلُ لامَهُ: (لامَ الكلمة)، فإن قلت: (كتب)، فتكون الكافُ فاءَ الكلمة، والتاءُ عينَها، والباءُ لامَها.

ويجبُ أن يكون الميزانُ مُطابقًا للموزون حركةً وسكونًا وزيادة أحرف، فإن قلت: (كرُمَ) كانت على وزنِ (فَعُلَ)، وإن قلت: (أكرَمَ) كانت على وزن (أفعلَ)، وإن قلت: (كسرَ) كانت على وزن (فَعَلَ) وإن قتل: (انكسرَ) كانت على وزن (انفعلَ) وهلمَّ جرًّا.

وكلُّ ما يُزادُ في الموزون فيُكرَّرُ في الميزان ما يُماثُله، فيقالُ في وزن عَظَّم (فَعَّل)، وفي وزن اغرَوْرَقَ: (افعَوْعَلَ) وفي وزن إحمارَّ (إفعالَّ).

(بتكرير عين (فعل)، لأن الموزون، هو (عظّم)، مكرّر العين، وبتكرير عين (افعوعل)، لأن الموزون، وهو (اغرورق)، مكرّر العين، وبتكرير لام (إفعال)، لأن الموزون، هو (احمارّ) مكرر اللام، أما مثل: (أخرج، وانكسر، واستغفر) ونحوها، فإن أحرفها الزائدة تزاد هي بعينها في الميزان، فيقال: (افعل، وانفعل، واستفعل)، وقس على ذلك).

أما إن كانت أحرفُ الموزون الأصليَّةُ أربعةً، فتُكرَّرُ لامُ الميزان، فيقالُ في وزن دحرج: (فعلل[1])، والمزيدُ فيه منه تُكرَّرُ لامُهُ أيضًا، كما تُكرَّرُ في الأصليّ، فتقولُ

(١) الراء في (دحرج) لام الكلمة الأولى، والجيم لامها الثانية.

في وزن احرنجمَ: (افعنللَ) وفي وزن اقشعرَّ: (افعَلَلَّ[١]).

أوزان الأفعال

للماضي من الأفعال خمسةٌ وثلاثون وزنًا، ثلاثةٌ منها للثُّلاثيّ المجرَّد، واثنا عشر للثلاثيّ المزيد فيه، وواحد للرباعي المجرَّد، وسبعةٌ للمُلحَق به، وثلاثة للرباعي المزيد فيه، وتسعةٌ للمُلحق به[٢].

أوزان الثلاثي المجرد

للماضي من الثلاثي المجرد ثلاثُة أوزان: (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ).

١- وزن (فعل) المفتوح العين

وزنُ (فَعَلَ) -المفتوح العين: ككتبَ وجلسَ وفتحَ يكون مضارعه إما مضمومَها: كيكتُبُ، وإما مكسورَها كيجلِسُ، وإما مفتوحَها كيفتَحُ.

وبابُ (فَعَل) -بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع- يأتي منه، غير مُطردٍ الصّحيح السالمُ: كنصرَ ينصرُ، والمهموزُ الفاء: كأخذَ يأخذُ، ويَطَّرِدُ فيه الأجوفُ والناقصُ الواويّان، نحو: (قالَ يقولُ، ودعا يدعو)، والمضاعفُ المتعدّي، نحو: (مَدَّهُ يَمدُّهُ)، وشَذَّ (حَبَّهُ يَحبُّهُ)، وجاءَ منه بعضُ أفعالٍ لوجهين وهي: (بَتَّ الحبلَ يَبُتُّهُ، وعَلَّهُ يَعُلُّهُ ويعِلُّهُ، ونَمَّ الحديث يَنُمُّهُ وينِمُّهُ، وشَدَّ يشُدُّهُ ويشِدُّهُ، ورَمَّهُ يَرمُّهُ ويَرِمُّهُ، وهَرَ الشيء يَهُرُّهُ ويَهِرُّهُ[٣])، والمكسور منها شاذٌّ في القياس.

---

(١) العين في (اقشعر) لام الكلمة الأولى، والراء الأولى لامها الثانية، والراء الثانية زائدة، ويقابلها اللام الثالثة في افعلل.

(٢) فإذا أضفت إلى أوزان الماضي أوزان المضارع والأمر، كانت الأوزان خمسة ومئة.

(٣) بت الحبل: قطعه، وعله: سقاه ثانية فإن سقاه أول مرة قيل نهله: ونم الحديث: أفشاه على جهة الإفساد، ورمه: أصلحه، وهر الشيء: كرهه.

ومما يختصُّ بهذا الباب ما يُرادُ به معنى الفوز في مَقام المُغالبة والمُفاخرة، نحو: (كاتبني فكتبتُهُ أكتُبُه)، أي: غالبني في الكتابة فغلبتُهُ فيها، وحينئذ لا يكونُ إلا متعديًا، وإن كان في الأصل لازمًا، فمثل: (قعد) لازمٌ، فإن قلت: (قاعدَني فقَعدتُهُ اقعُدُهُ)، صار متعديًا.

وكلُّ فعلٍ تُريدُ به معنى الغلَبة والمفاخرة حوَّلْتَهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه فتقول في: (نَزلَ يَنزِلُ، وخَصَمه يخصِمُهُ، وعلِمهُ يَعلَمُهُ): (نازلني فَنَزَلتُهُ أنزُلُهُ، وخاصمني فَخصَمتُهُ، وعالمني فَعلَمتُهُ، أعلُمُهُ)، أي: غالبني في ذلك فغلبتُهُ فيه، إلا ما كان منه مثالاً واويًّا مكسورَ العين في المضارع: كوعدَ يَعِدُ، أو أجوفَ ياثيًا: كباعَ يبيعُ، أو معتلَّ الآخر بالياءِ كرمى يرمي، فإنه يبقى على حاله في باب المغالبة.

وبابُ (فَعَلَ يَفعِلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع -يطرد فيه المثالث الواويُّ، نحو: (وثبَ يَثِبُ) (بشرط أن لا تكون لامُهُ حرفَ حلقٍ)[1]: (كوَضعَ يَضَعُ، ووَقَعَ يَقَعُ، ووسِعَ يَسعُ، ووَطِئَ يَطَأُ)، والأجوف اليائيُّ. نحو: (شابَ يشيبُ)، والمعتلُّ الآخر بالياءِ، نحو: (قضى يقضي)، بشرط أن لا تكون عينه حرفَ حلقٍ: (كسعى يَسعى، ونَعى المَيْتَ يَنعاه)، والمُضاعف اللازم، نحو: (فَرَّ يَفِرُّ) وما جاء على خلاف ذلك فهن مخالف للقياس.

وبابُ (فَعَلَ يَفعَل) -بفتح العين في الماضي والمضارع- يكثُرُ أن يجيءَ منه ما كانت عينُهُ أو لامهُ حرف حلقٍ، نحو: (فَتحَ يَفتَحُ، وسال يَسألُ، ووضعَ يَضَعُ).

ولا يكون الفعل مفتوح العين في الماضي والمضارع إلا إذا كانت عينه أو لامُهُ حرفًا من أحرفِ الحلق، مثلُ: (سألَ يَسألُ، وذهبَ يذهبُ، وجعل يجعلُ، وشغَلَ يشغَلُ، وفتح يفتحُ، وشدَخ يشدخ) وأما نحو: (أبى يأبى، وركَنَ يَركُنُ)، فشاذٌّ،

(١) حروف الحلق هي: (الهمزة، والحاء، والخاء، والعين، والقاف، والهاء).

ويجوز في الأول: (أبى يأبي) من باب: (فَعَلَ يَفعِلُ) المفتوح العين في الماضي، المكسورها في المضارع[١]- ويجوز في الثاني: (رَكِنَ يَركَنُ) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، ورَكِن يَركَنُ بكسرها وفتحها في المضارع.

ووجودِ حرفِ الحلقِ في فعلٍ لا يوجبُ فتحَ عينها في الماضي والمضارع، فمثلُ: (دَخَلَ يَدخُلُ، ورَغِبَ يرغبُ، وبغى يبغي، وسَمِعَ يَسمعُ، ونَبُهَ ينبُهُ) وغيرها، ليست من هذا البابِ، معَ وجودِ حرف الحلقِ في مُقابل عينها أو لامها.

٢- وزن (فعل) المكسور العين

وزن (فَعِلَ) بكسر العين - كعلِمَ، لا يكونُ مضارعه إلا مفتوح العين كيَعلَمُ، لأنها إن كان الماضي مكسورَ العين فمضارعه لا يكونُ إلاَّ مفتوحَها، إلَّا أربعَة أفعالٍ شاذةً جاءتَ مكسورةَ العين في الماضي والمضارع. ويجوزُ في مضارعها الفتح، وهو الأفصحُ والأولى وهيَ: (حسِبَ يحسَبُ، ويَئِسَ يَيأسُ ويَيْئِسُ، ونعمَ ينَعمُ، ويَئِسَ يَيْأسُ ويَيْئِسُ) وجاء شُذوذًا، (وَرِثَ يَرِثُ ووَمِقَ يَمِقُ[٢] وورِمَ الجرحُ يَرِمُ، ووثِقَ به يثِقُ، ووريَ الزَّندُ يَرِى[٣]، ووَفِقَ أمرَه يَفِقُهُ[٤]) وليس فيها إلاَّ كسرُ العين في الماضي والمضارع، إلا (وري يرِى) فيجوز فيه (وَرَى ويَرِي) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع- وهو الأفصح.

وتكثُرُ في هذا الباب الأفعالُ الدَّالة على العِلَل والأحزان وأضدادهما نحو: (سَقِمَ وحَزِنَ وفَرِح)، وما دلَّ على خَلُوٍّ أو امتلاءٍ، نحو: (عَطِشَ وشَبِعَ) وتجيءُ الألوان والعيوب والحِلى كلُّها عليه، نحو: سوِدَ وعَرِجَ ودَعِجَ.

---

(١) أبي الشيء يأباه ويأبيه إباه وإباءة: كرهه وامتنع منه، وأما قولهم: أبى الطعام يأباه إبًى - بوزن رضيه يرضاه رضى- فمعناه انتهى عنه وتركه من غير شبع.

(٢) ومقه: أحبه والمقة بكسر ففتح: المحبة.

(٣) وري الزند: خرجت ناره.

(٤) وفقت أمرك: وجدته موفقًا.

٣- وزن (فعل) بضم العين

وزنُ (فَعُلَ) بضمّ العين في الماضي -مثلُ (حَسُنَ)، لا يكون مضارعهُ إلّا مضمومَها، مثلُ: (يَحسُنُ).

يأتي في هذا الباب ما دل على الغرائز والطبائع الثابتة، نحو: (كرُمَ، وعَذُب الماءُ، وحَسُنَ، وشَرُفَ، وجَمُلَ، وقَبُحَ).

وكلُّ فعلٍ أردتَ التعجبَ به أو المدح، أو الذمَّ حَوَّلتَهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه، (كما قدَّمنا في مبحث: أفعال المدح والذَّم) نحو: (كُتبَ الرجلُ سعيدٌ) بمعنى (ما أكتبهُ) تريدُ المدحَ والتعجبُ معًا.

وما كان على وزن (فَعُلَ) لا يكون إلا لازمًا، لأنه لا يكون إلا لمعنىً مطبوع عليه من هو قائمٌ به، (أي: للسَّجايا والطبائع) مثلُ: (كرُمَ ولؤُمَ)، أو كمطبوعٍ عليه، مثلُ: (فَقُهَ وخَطُبَ)، (أي: صار فقيهًا وخطيبًا) وغيرُه[1] يكونُ متعدّيًا، ويكون لازمًا.

وحركةُ العين في الأمر، من هذه الأوزان المذكورة، كحركة العين في مُضارعه، مثلُ: (انصُرْ، واجمُلْ، وارجعْ، واسألْ، واعلَمْ[2]).

وهذه الأوزان سَماعيَّةٌ كلها، إلا ما اطَّردَ منها.

أما أوزانُ المزيد فيه، فكلُّها قياسيَّةٌ، وكذا وزنُ الرُّباعيِّ المجرَّد.

---

(١) أي: غير ما كان على وزن (فعل) المضموم العين.

(٢) فإن أردت أن تعرف حركة العين في الماضي أو المضارع من الثلاثي المجرد فارجع إلى الأستاذ الثقة أو كتب اللغة الصحيحة.

أوزان الثلاثي المزيد فيه

للثُّلاثيّ المزيد فيه اثنا عشر وزنًا: ثلاثةٌ للمزيد فيه حرفٌ واحدٌ، وخمسةٌ للمزيد فيه حرفان، وأربعة للمزيد فيه ثلاثة أحرف.

فللثلاثيّ المزيد فيه حرفٌ واحدٌ، ثلاثة أوزانٍ: (أَفعَلَ): كأكرمَ، و(فَعَّلَ) كفَرَّح، و(فاعَلَ): كسابق.

وباب (أفعل) يكون للتعدية غالبًا، أي: لتصيير اللازم متعديًا إلى مفعول واحد: كدخل وأدخلته، فإن كان متعديًا إلى واحد صار متعديًا إلى اثنين: كلزم الأمرَ، وألزمته إياه.

وباب (فعّل) يكون للتكثير وللتعدية غالبًا، فالتكثير يكون في الفعل، نحو: (طوّفت وجوّلت) أي: أكثرت من الطواف والجولان، وفي الفاعل، نحو: (موّتت الإبلُ) أي: كثر فيها الموت، وفي المفعول، نحو: (غلّقت الأبواب)، أي: أبوابًا كثيرة.

وباب (فاعل) يكون للمشاركة بين اثنين غالبًا، نحو: (راميته وخاصمته)، والمعنى: إن فعلت به ذلك، وفعل بي مثله.

وقد تأتي هذه الأبواب لمعانٍ غير هذه قلما تنضبط، وإنما تفهم من قرينة الكلام.

وللثلاثيّ المزيد فيه حرفان، خمسة أوزان، وهي: (انفعلَ): كانحصرَ، و(افتعلَ): كاجتمع، و(افعَلَّ): كاحمرَّ، و(تفَعَّل): كتعلّمَ، و(تفاعلَ): كتصالحَ.

وباب انفعل يكون للمطاوعة، أي: لمطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به، كصرفته فانصرف، ولا ينفكّ هذا البابُ عن معنى المطاوعة، لهذا لا يكون إلا لازمًا، ولا يكون مجرده إلا متعديًا.

وباب افتعل يكون للمطاوعة غالبًا، نحو: جمعت القوم فاجتمعوا.

وباب افعلّ يكون للألوان والعيوب، فالألوان: كاحمرّ، والعيوب: كاعورّ.

ويقصد به المبالغة في معنى مجردة، ففي (احمرّ) زيادة ليست في (حمرَ)، وفي اعورّ زيادة ليست في (عورِ).

وباب (تفعّلَ) يكون للتكلف غالبًا، نحو: (تعلّمَ، وتصبر، وتشجع، وتحلم)، وقد يكون التكلف ممزوجًا بإدعاء شيء ليس من شأن المدعي، نحو: (تكبر، وتعظم، وتسرّى) أي: تكلف مظاهر الكبرياء والعظماء والسراة.

وباب (تفاعل) يكون للمشاركة بين اثنين: كتسابق الرجلان، أو أكثر، كتصالح القوم.

وقد تأتي هذه الأفعال لمعان غير هذه لا تنضبط، وإنما يعيّنها المقام.

وللثلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أحرُفٍ، أربعةُ أوزانٍ: (استفعلَ): كاستغفرَ و(افعوْعَل): كاخشَوْشَنَ[1]، و(افعوَّل): كاعلوَّط[2]، و(افعالَّ): كادهامَّ[3].

وصيغةُ (إفعالَّ) مُشتركةٌ بين الماضي والأمر لفظًا، فإن كانت للماضي فأصلها: (افعالَلَ)، وإن كانت للأمر فأصلُها: (افعالِلْ).

ويكون باب (استفعل) للطلب والسؤال غالبًا، نحو: (استغفرت الله)، أي: سألته المغفرة، و(استكتبت زهيرًا كلامًا، واستمليته إياه)، أي: سألته كتابته وإملاءه، وهو يكون متعديًا كما رأيت، وقد يكون لازمًا نحو: (استحجر الطين)،

---

(١) اخشوشن الشيء: صار خشنًا جدًّا.

(٢) اعلوط البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعلوط فلانًا: أخذه وحبسه لزومه.

(٣) ادهام الشيء: اسود كأدهم، إلى أن ادهام فيها مبالغة ليس في أدهم كما أن في اسواد معنى ليس في أسود.

أي: صار حجرًا، وإن كان لازمًا لم يكن بمعنى السؤال كما ترى.

وأبواب (افعوعل، وافعوّل، وافعالّ) تكون للمبالغة في معنى مجرّدها، أي: أنها تزيد في معناها على معنى المجرد منها.

وزن الرباعي المجرد

للرُّباعيّ المجرَّد وزنٌ واحدٌ، وهو: (فَعْلَلَ): كدَحرجَ.

(ويكن متعديًا غالبًا، نحو: دحرجت الحجرَ، وزلزلت البناء)، وقد يكون لازمًا، نحوك (حصحص الحقّ) أي: بان وظهر، وبرهم الرجل أي: أدام النظر، والبرهمة: سكون النظر وإدامته).

الرباعي المنحوت

وقد يصاغُ هذا الوزنُ بالنّحت من مركّب لاختصار الكلام، كقولهم: عقربتُ الصُّدغَ[1])، (أي: لويته كالعقرب)، و(فلفلتُ الطعامَ) إذا وضعت فيه الفُلفل، و(نرجستُ الدواء) إذا وضعتُ فيه النرجس، و(عصفرتُ الثوب) إذا صبغته بالعُصفر، و(بسملتُ، وحمدلتُ، وحَوْقلتُ، وحسبلتُ، وسَبحَلتُ، وجعفلتُ) إذا قلت: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبي الله، وسبحان الله وجعلني الله فداءَك.

ويُسمى هذا الصنيعُ (النَّحتَ)، وهو أن تختصرَ من كلمتين فأكثر كلمةً واحدة، ولا يُشترط فيها حفظُ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات، على الصحيح، كما يُعلم من شواهد ذلك، لكنه يشترط فيه اعتبار ترتيب الحروف.

---

(١) الصدغ ما بين العين والأذن، ويسمى الشعر المتدلي على هذا الموضع صدغًا أيضًا، وهو المراد هنا.

والنحتُ، على كثرته، في لغتنا غيرُ قياسي، كما هو مذهب الجمهور، ومن المحققين من جعله قياسيًّا، فكلُّ ما أمكنك فيه الاختصارُ، جاز نحتُه، والعصرُ الحاضرُ يحملنا على تجويز ذلك والتوسع فيه.

ومن المسموع أيضًا: (سمعلَ وطَلْبَقَ) (إذا قال: السلام عليكم، وأطال الله بقاءك، ومنه (بَعْثَرَ) (أي: بعثَ وأثار)، قال الزمخشريُّ في قوله -تعالى-: ﴿ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾ [الانفطار: ٤]: هو منحوت من (بُعِثَ وأُثير ترابُها).

الملحق بدحرج

يُلحَقُ بدحْرج سبعةُ أوزانٍ من الثلاثي المزيد فيه حرف واحدٌ، وهي: (شَمْلَلَ[١]) - بوزن (فَعْلَلَ)- و(جَهْوَرَ[٢]) -بوزن (فَعْوَلَ)- و(رَوْدَنَ[٣]) -بوزن (فَوْعَلَ)- و(رهيأ[٤])

---

(١) شملل، أصله: شمل زيدت لامه الثانية، فصار الوزن ملحقًا بدحرج، يقال: شمل الرجل وشملل وشمل تشميلاً وانشمل: إذا شمر وأسوع، ويقال: شملت النخلة وأشملتها وشملتها: إذا أخذت ما عليها من الرطب.

(٢) جهور: رفع صوته، كجهر، والجهورة: رفع الصوت، كالجهر.

(٣) رودن: أعيا وتعب، وأصله من (ردن الجلد)، من باب تعب: إذا تقبض وتشنج، أو هو من (أردنت الحمى): إذا دامت غير أنه لم نر لأردن مجردًا بهذا المعنى، ويجوز أنهم أهملوه استغناء عنه بأردن، فتكون (رودن) مبنية على الأصل المهمل، ومن هذا الباب: (هوجل الرجل): إذا نام نومة خفيفة، وكذا إذا مشى الهجل (بفتح فسكون: وهو المطمئن من الأرض)، ومنه (كودن)، أي: أبطأ في مشيته، وأصله من (كدن الرجل) من باب نصر: إذا تنطق بثوبه وشد به: والكودن: البليد، والثقيل، ومن هذا الباب: (حوقل)، بمعنى عجز وضعف، وليس منه (حوقل) بمعنى قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، كما ستعلم، وليس من هذا الباب (جوربه) أي: ألبسه الجورب، كما قالوا، لأن الواو في (جورب) أصلية، كما هي في الجورب، وليست بزائدة كما توهموا لأن الكلمة معربة والواو أصل فيما عربت عنه.

(٤) الرهيأة: الضعف والتواني، وإفساد الرأي، أي: عدم إحكامه، وأن تجعل أحد العدلين أثقل من الآخر، وأن تحمل حملاً لم تشده، فكان يميل، ورهيأة السحابة: تهيؤها للمطر، =

-بوزن (فعْيل)- و(سيْطر[١]) -بوزن (فيْعل)- و(شَنْتر[٢]) -بوزن (فَنْعل)- و(سَلْقى[٣]) -بوزن (فيْعل).

(وإنما كانت ملحقة بدحرج، لأن مصدرها ومصدره متحدان في الوزن، فمصدر فعلل (الفعللة)، ومصدر فعول (الفعولة) ومصدر فوعل (الفوعلة) إلخ).

تحقيق في معنى الإلحاق

الإلحاق أن يزاد على أحرف كلمةٍ، لتوازن كلمةً أخرى، وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدري الملحق والملحق به، كما ترى في هذه الأفعال.

والإلحاق لا يكون في أول الكلمة، وإنما يكون في وسطها، كالنون من (شنْتر). أو في آخرها كالألف المنقلبة عن الياءِ في (سلْقى) ولذلك لم يكن نحو: (تمنطق، وتمسكن، وتمدرع، وتمندل، وتمذهب، وتمشيخ) مُلحقًا بتدحرج، لأنَّ الميم ليست زائدةً بين أصول الكلمة، ومع هذا فليست زيادتها لقصد الإلحاق، لأن هذه الأفعال مبنيةٌ على (المنطقة، والمسكين، والمدْرعة، والمنديل، والمذْهب، والمشيخة)، فهي على زنة (تدحرج) أصالة لا إلحاقًا، باعتبار أن الميم كالأصل توهمًا، فقد توهموا أصالة الميم في هذه الأسماءِ فبنوا الفعل عليها فوزنها (تفعللَ) لا (تمفعلَ) هذا هو

=

وكل هذه المعاني يرجع إلى معنى الضعف.

(١) سيطر على القوم: راقبهم وتعهد أحوالهم، ومثله تسيطر، وأصله من (سطرت الرجل) إذا صرعته.

(٢) شنتر الثوب وشتره: مزقه، وشتر الشيء: قطعه، ومن هذا الباب: (سنبل الزرع) إذا أخرج سنبله، و(شنبث الهوى قلبه)، أي: علق به، وأصله من (شبث به) بوزن (فرح)، أي تشبث به وتعلق، ومنه: (شظر بهم) أي: شتم إعراضهم.

(٣) سلقاه: صرعه وألقاه على قفاه يقال: سلقيته فاستلقى واستلقى (بالنون والتاء) أي: ألقيته على ظهره فنام عليه، ووزن الأولى (افعنلى)، ووزن الأخرى (افتعلى).

الحقُّ الذي عليه المحققون من العلماء.

وما يزاد للإلحاق، لا يكون مزيدًا لغرضٍ معنويّ تطّرد زيادتُه لأجله، فهو ليس كالزيادة في نحو: (أكرم، وقاتل، واستغفل)، ممّا زيادته لغير الإلحاق، وإنما هي لمعنىً اقتضى هذه الزيادة.

وقد تُخرجُ الزيادةُ لإلحاق الفعلَ عن معناه إلى معنىً آخر، مع بقاء رائحة من المعنى الأوّل، فمثلُ (عثير) معناهُ: أثار العِثْير (بكسر العين وهو التراب، والغبار)، والمجرَّد وهو عثر) معناه زلَّ وكبا، ويقال أيضًا: (عثر على الشيءِ): إذا وجده، ومنه: (عثر على السرّ، ونحوه): إذا اطّلع عليه، ومثلُ: (حوقل) يأتي بمعنى: عجز، وأعيا، وضعُف، ونام، ومضى فتعب، ووضع يده على خصره، وكلُّ ذلك راجعٌ إلى معنى الضعف، وأصله من (حقل الفرس) (من باب فرح): إذا أصابه وجع في بطنه من أكل التراب وذلك مما يُضْعفه ويُعيبه، و(حوقل هذه غير (حوقل) إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه منحوتة من مركب، فهي على وزن (دحرج) أصلاً، لا إلحاقًا كما توهموا، لأن الواو فيها هي واو (حوْل)، فهي أصلية لا زائدة).

واعلم أنَّ ما كان من الكلمات ملحقًا بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغامُ ولا إعلالٌ، وإن كان مستحقَّها، كيلا يفوت بهما الوزن.

وهذا من علامات الإلحاق أيضًا، فمثلُ: شملل واقعنددَ[1] مُستحقٌّ للإدغام، لأن فيه حرفينِ مُتجانسينِ مُتجاورين، ومثلُ: (جَهْوَرَ) مستحقٌّ للإعلال بقلبِ الواو ألفًا، لكنه لم يجرِ علي ما ذكر إدغامٌ ولا إعلال، لما ذكرنا، وإنما أعِلَّ نحو: (سلقى) لأنَّ الإعلال جرى على آخر الكلمة، وذلك لا يفوتُ به الوزنُ، لأنَّ الآخر يُصبحُ

(١) اقعنددَ بالمكان: أقام به، ووزنه (افعنلل) وهو ملحق باحرنجم، وأصله (قعد).

ساكنًا، فيكون كالموقوف عليه بالسكون، والوقفُ على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها.

وزن الرباعي المزيد فيه

للرُّباعي المزيد فيه حرفٌ واحدٌ، وزنٌ واحدٌ، وهو: (تَفَعْلَلَ): كتدحرج.

وهو يُبنى للمطاوعة، أي: مطاوعة المفعول الفاعل فيما يفعله وقبول أثر فعله، ولا يكون إلَّا لازمًا، نحو: (سرولته فتسرول) أي: ألبسته السراويل فلبسها، ونحو: (سقلبته فتسقلب): أي طرحته وصرعته فانصرع، والعامة تقول: (شقلبه) بالشين المعجمة.

ويُلحَقُ به ستةُ أوزانٍ من الثلاثيِّ المزيدِ حرفانِ، وهي: (تَمَعْدَدَ[1]) -بوزن (تَفَعْلَلَ)- و(تَسَرْوَكَ[2]) -بوزن (تَفَعْوَلَ)- و(تَكَوْثَرَ[3]) -بوزن (تَفوعَلَ)- و(تَرهيأ[4]) -بوزن (تَفَعيلَ)- و(تَسَيْطَرَ) -بوزن (تَفَيْعَلَ)- و(تَجَعْبَى[5]) -بوزن (تَفَعْلى).

وللرُّباعي المزيد فيه حرفان وزنانِ: (افعَنْلَلَ) كاحرنجمَ[6]، و(افعَلَلَّ):

---

(١) تمعدد: تباعد والمجرد منه (معد) يقال: معد في الأرض: إذا ذهب وأبعد.

(٢) سروك الرجل وتسروك: مشى مشية رديئة أو بطيئة من هزال أو إعياء.

(٣) تكوثر: كثر، ومنه قول حسان:

أبوا أن يبيحوا جارهم لعدوهم ... وقد ثار نقع الموت حتى تكوثروا

(٤) ترهيأ: اضطرب وتحرك، وترهيأ السحاب: تهيأ للمطر، وترهيأ في أمره: هم به ثم أمسك عنه وهو يريد أن يفعله.

(٥) تجعبى الجيش: ازدحم وركب بعضه بعضًا، ومجرده (جعب) بمعنى جمع، وبمعنى صرع، ويقال: (جعباه فتجعبى) أي: صرعه فانصرع.

(٦) احرنجم القوم والإبل: اجتمعوا، ويقال: (حرجمتهم فاحرنجموا)، أي: جمعتهم فاجتمعوا، ويقال في ضد احرنجم ومن وزنه: (افرنقع القوم) أي: انصرفوا وتفرقوا، ويقال: (فرقع الرجل) أي: ولى مسرعًا.

كاقشَعَرَّ[١].

(وباب (افعنلل) يبنى للمطاوعة، نحو: (حرجمت القوم فاحرنجموا)، وباب (افعلل) يبنى للمبالغة).

ويُلحقُ به ثلاثةُ أوزانٍ من الثُّلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أحرف وهي: (اقعَنْسَسَ[٢]) بوزن (افعَنْلَلَ) و(احرنبى[٣]) -بوزن (افعنْلى)- و(استلْقى) -بوزن (افتعْلى).

٤- تصريف الفعل مع الضمائر

تصريفُ الفعلِ: تحويلُهُ بحسب فاعلهِ، فيُحوَّلُ من ضمير المفرد إلى ضمير المثنى أو الجمع، ومن ضمير المذكر إلى ضمير المؤنثِ، ومن ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب أو المتكلم.

ويتصرَّفُ الماضي والمضارع على أربعة عشر مثالاً: ثلاثة منها للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاثة للمخاطبة، واثنان للمتكلم، ويتصرَّفُ الأمر على ستة أمثلة: ثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة.

تصريف السالم والمهموز

يتصرَّفُ السَّالمُ والمهموزُ من الأفعال الثلاثة بلا تغيير فيهما، إلا الأمر من: (أخذ وأكل وأمر) فقد جاءَ بحذف الهمزة، يقالُ: (خُذ، وكُلْ، ومُرْ)، وإلا الأمر من: (سألَ يسألُ)، فإنه (سَلْ، واسألْ)، وإلا المهموز الأوَّلِ في المضارع المُسند إلى

---

(١) اقشعر جلد الرجل: انتشر انتشارًا عظيمًا عند حدوث ما يخيف، اقشعر النبات: لم يصب ريًّا، واقشعر الرجل: تغير لونه، والاسم من ذلك (القشعريرة) بضم ففتح فسكون.

(٢) اقعنسس الرجل: رجع وتأخر إلى خلف، واقعنسس مبالغة ؛ (قعس قعسًا)، من باب فرح، أي: خرج صدره ودخل ظهره، فهو ضد حدب.

(٣) احرنبى الديك: حمى وانتفش للقتال: ويقال: احرنبى الرجل والهر والكلب: تهيأ للغضب، وأصل ذلك من الحرب (بفتحتين) وهو اشتداد الغضب

الواحد المُتكلم، فإنه همزته الثانية تنقلب مدّةً، مثلُ: (آخذُ، وآنفُ، وآمرُ، وآتي، وآمنُ)، وإلا الأمر من المهموز الأول، إن نُطِقَ به ابتداءً، فإن همزته تنقلبُ واوًا، إن ضُمَّ ما قبلها، مثلُ: (أُومُلْ يا زُهيرُ الخير)، وياءً إن كُسر ما قبلها مثلُ: (إيت يا أُسامةُ المعروفَ) فإن نُطقَ به موصولاً بما قبلهُ، ثبتت همزته على حالها، مثلُ: (يا زهير اؤمُل الخيرَ، ويا أُسامةُ ائت المعروف) والمضارعُ من رأى: (يَرَى)، والأمرُ منه (رَ) نحو: (رَ البدرَ)، فإن وقفت عليه قلت: (رهْ) تُلْحِقُ به هاء السَّكت.

تصريف المضاعف

يتصرَّفُ المُضاعَفُ بفكِّ تشديده مع ضمائر الرفع المتحركة، مثلُ: (مَددْت ومَدَدْتُ، ومَدَدْنا، ومَدَدْنَ، ويمُددن، وامدُدن).

ويجوز فيه -إن كان فعل أمرٍ للواحد، أو مضارعًا مقترنًا بلام الأمر، مُسْندًا إلى الواحد -أن يقال فيهما: (مُدَّ وليمُدَّ)، بالتشديد، و(امدُد وليمْدُدْ) بفكّه.

تصريف المثال

يتصرفُ المثالُ الواويُّ المكسورُ العين في المضارع[1]، والمفتوحُها في الماضي والمضارع، بحذف واوِه في جميع تصاريفِ المضارع والأمر[2] مثل: (يرِثُ ورِثَ، ويَعِدُ وعدْ، ويضعُ وضَعْ، ويَهَبُ وهبْ[3]).

أما المثالُ اليائيُّ فيتصرف كالسالم، مثلُ: (يَسر، يَيْسِرُ، إيسرْ)، كذا المثالُ الواويُّ المكسورُ العين في الماضي، المفتوحُها في المضارع، فلا تُحذفُ الواو من مضارعه، مثلُ: (وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَسِخَ يَوْسَخُ)، ولا من أمرهِ، لكنها تنقلبُ في الأمر ياءً، لوقوعها ساكنة بعد كسرة مثلُ: (إيجَلْ)، والأصلَ: (اوْجلْ) إلا إن ضُمَّ

---

(١) سواء أكان مفتوحها في الماضي -كوجد ووعد- أو مكسورها -كولي وورث.

(٢) أما الماضي منه فتصريفه كالسالم.

(٣) والأصل: يوعد ويورث، وأوعد وأورث، ويوضع وأوضع، ويوهب وأوهب.

ما قبلها -بأن وقعت دَرْج الكلام بعد حرفٍ مضموم- فإنها تكتبُ ياءً وتُلفظ واوًا، نحو: (يا فلانُ ايجلْ) فتلفظ هكذا: (يا فلانُ اوجَلْ).

وشذَّ من ذلك: (وطِئَ الشيء يَطَؤُهُ، ووسِعَني الأمرُ يسعُني)، والأمرُ منهما: (سَعْ وطَأْ) بحذف الواو في المضارع والأمر.

تصريف الأجوف

يتصرفُ الأجوفُ بحذف حرف العلّة مع ضمائر الرفع المتحركة، مثلُ: (قلتُ، وقلنا، وقلتم، وتَقلْنَ، وقُلْنَ)، وفي الأمر المفرد المخاطب، مثلُ: (قُلْ، وبعْ).

وإذا أُسند الماضي الأجوفُ الثلاثيُّ المجرَّدُ إلى ضمائر الرفع المتحركة، ضُمَّ أوَّلهُ إن كان أجوفَ واويًّا من باب (فَعَلَ يَفعُلُ) نحو: (قُلتُ، والنساءُ قُلْنَ)، وكُسر إن كان أجوفَ يائيًّا، نحو: (بِعْتُ، والنساءُ بِعْنَ)، أو أجوفَ واويًّا من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ)، نحو: خِفْتُ، والنساءُ خِفْنَ[1]).

فإذا بنيتَ ذلك للمجهول عكستَ، فتقولُ: (قِلْتُ، والنساءُ قِلْنَ، وبُعْتُ، والنساءُ بُعْنَ، وخُفتُ والنساءُ خُفْنَ) لئلا يلتبسَ معلومُ الفعل بمجهولِهِ[2].

١- فائدة: صيغة الماضي والأمر، والأجوفين المسندين إلى نون النسوة، واحدة، مثل: (النساء قلن وبعن، ويا نساء قلن وبعن)، إلى أن أصلهما في الماضي: (قالن وباعن[3])، وأصلهما في الأمر: (قولن وبيعن).

---

(١) خاف يخاف، من باب (علم يعلم)، والأصل: (خوف يخوف)، والمصدر: (الخوف)، فهو أجوف واوي.

(٢) راجع بحث المعلوم والمجهول تحت عنوان: (بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول).

(٣) الألف من (قال) أصلها الواو، والألف في (باع) أصلها الياء، لأن مضارعهما: (يقول ويبيع)، فأصل قال: (قول) وأصل باع: (بيع).

تصريف الناقص

يتصرفُ الناقصُ بحذف آخره مع واو الجماعة وياءِ المخاطبةِ، مثلُ: (رَمَوْا ورَضُوْا، ويرمونَ ويَرضَوْنَ، وارمُوا وارضَوْا، وترمِينْ وتَرضَيْنَ، وارميَّ وارضَيْ)، وبحذفِ ألِفهِ في الماضي مع تاء التأنيث، مثلُ (رَمَت ورَمَتا، ودَعتْ ودَعتا)، ويقلبها ياءً مَعَ ضمير الغائبين وضمائر الرفعُ المُتحرِّكة[1] مثلُ: (سَعَيا، ويَسْعَيان، واسعَيا، وسَعَيتُ، وسَعَيْنا، وسَعَينَ، ويسعَينَ، واسْعَينَ)، إلا إذا كانت ثالثةً، وأصلُها الواوُ، فتنقلبُ واوًا مع هذه الضمائر، مثل: (دَعَوَا ودَعَوْتُ ودَعَوْنا ودَعَوْنَ).

ثم إن كان المحذوفُ ألفًا يبق ما قبلَ واوِ الجماعة وياء المخاطبة مفتوحًا، فتقولُ في (رمى ويَرضى وارضَ): (رَمَوا ويرْضَوْنَ وارضَوْا وتَرضَينَ وارضَيْ).

وإن كان المحذوفُ واوًا يبقَ ما قبلَ واوِ الجماعة مضمومًا، ويُكسرُ ما قبلَ ياءِ المخاطبة، فتقول في سَرُوَ[2] ويدعو وادعُ: (سروا ويَدعون وادعُوا وتَدْعينَ وادعِي).

وإن كان المحذوفُ ياءً يبقَ ما قبلَ ياءِ المخاطبة مكسورًا، ويُضَمُّ ما قبلَ واو الجماعة، فتقولُ في يرمي وارمِ: (تَرمينَ وارمِي، وتَرمونَ وارمُوا).

يبقى الفعلُ الناقصُ -فيما عدا ما تقَدَّم- على حالهِ، نحو: (سَرُوتُ ورَضيتْ، والنساءُ يَدعونَ ويَرمينَ).

تصريف اللفيف

يتصرَّفُ اللَّفيف المقرونُ كالناقِص، مثلُ: (طَوَوْا، ويَطْوونَ، واطووا، وتطْوينَ، وطَوَتْ، وطَوَتا، وطَوَيْتَ، وطَوَينَ).

---

(١) وذلك إذا كانت الألف مبدلة من ياء، سواء أكانت ثالثة أو فوق الثالثة: أو كانت مبدلة من واو وكانت فوق الثالثة.

(٢) سرو يسرو: كان سريًّا شريفًا.

ويتصرَّفُ اللَّفيفُ المفروقُ كالمثال، باعتبارِ فائهِ. وكالناقص، باعتبار لامِه، مثلُ: (وَفُوْا، ويَفِي، يَفونَ، وفِ[1]، وفِي[2]، وفِيا، وفُوا، وفِينَ[3]، ووَفَتْ، ووَفَتا، ووَفَيْتُ، ووَفَيْنا، ووَفَيْنَ).

فائدتان

١- ويأتي المضارع، من المعتل الآخر بالواو، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث.

فتقول: (الرجال يدعون ويا رجال تدعون، والنساء يدعون) إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع، ولام الكلمة محذوفة، والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيء.

٢- يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظ واحد للواحدة المخاطبة وجمع الإناث المخاطبات، فتقول: (ترضين وتمشين يا فتاة وترضين وتمشين يا فتيات) إلا أن التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب، ولام الكلمة المحذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءٌ.

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني وأوله: (الباب الرابع في تصريف الأسماء)

---

(١) ف: أمر من (وفى يفي) للواحد المخاطب، وأصله: (اوف).

(٢) في: أمر للواحدة المخاطبة، وأصله (اوفي).

(٣) فين: أمر لجماعة الإناث المخاطبات، وأصله: (اوفين).

فهرس

الموضـــــوع	صفحة
المقدمة	٣
اللغة العربية وعلومها	٣
الكلمة وأقسامها	٥
المركبات وأنواعها وإعرابها	٨
الإعراب والبناء	١٣
الخلاصة الإعرابية	٢٣
الماضي والمضارع والأمر	٢٧
الفعل المتعدي	٢٨
الفعل اللازم	٣٩
المعلوم والمجهول	٤٢
الصحيح والمعتل	٤٥
المجرد والمزيد فيه	٤٧
الفعل الجامد	٤٩
الفعل المتصرف	٥٧
فعلا التعجب	٥٨
أفعال المدح والذم	٦٦
نون التوكيد مع الفعل	٨٠
الموصوف والصفة	٨٩

الموضـــــوع	صفحة
المذكر والمؤنث	٩٠
الاسم المقصور	٩٤
الاسم الممدود	٩٦
الاسم المنقوص	٩٩
اسم الجنس	٩٩
اسم العلم	١٠٠
الضمائر وأنواعها	١٠٧
أسماء الإشارة	١١٨
الأسماء الموصولة	١٢٠
أسماء الاستفهام	١٣٠
أسماء الكناية	١٣٦
المعرفة والنكرة	١٣٧
المقترن بـ (ال)	١٣٨
المعرّف بالإضافة	١٤٥
المنادى المقصود	١٤٥
أسماء الأفعال	١٤٥
أسماء الأصوات	١٤٩
شبه الفعل من الأسماء	١٥٠
المصدر وأنواعه	١٥٠
اسم المصدر	١٦٦
اسم الفاعل	١٦٧

الموضـــــوع	صفحة
اسم المفعول	١٧١
الصفة المشبهة	١٧٤
الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة	١٨١
مبالغة اسم الفاعل	١٨٢
اسم التفضيل	١٨٢
اسما الزمان والمكان	١٩٠
اسم الآلة	١٩٣
معنى التصريف	١٩٦
اشتقاق الأفعال	١٩٧
موازين الأفعال	٢٠١
تصريف الفعل مع الضمائر	٢١٤